كتب قومية

أهداف
المرحلة القادمة

من بيانات السيد/ زكريا محيي الدين

رئيس الوزراء



كتب قومية

أهداف
المرحلة القادمة

من بيانات السيد/ زكريا محيى الدين
رئيس الوزراء

سياسة الحكومة

بيان السيد/ زكريا محيى الدين
نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

عن سياسة الحكومة

القاهرة : ٧ جمادى الآخرة ١٣٨٥
٢ اكتوبر ١٩٦٥

أيها الاخوة المواطنون :

بعون الله ومشيئته ، قد عهد الى السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، بتشكيل الحكومة الجديدة التى ستتحمل نصيبا كبيرا من مسئولية العمل الوطنى فى المرحلة القادمة .

وانى اذ أقدر المسئولية الضخمة التى تواجهنى وأخوانى الوزراء أعضاء الحكومة ، نشعر بالفخر والاعتزاز أن نساهم بنصيب كبير فى تحقيقه ، وبالثقة والأمل فى المستقبل بأننا قادرون باذن الله وبمعونة هذا الشعب العظيم على حمل أعباء هذه المسئولية بكل قوتنا ، وبكل طاقاتنا ، وبكل اخلاصنا .

وان مقياس الاخلاص الثورى هو الأداء المسئول للواجب .. واننا لنستلهم برنامج الحكومة فى العمل من احتياجات الشعب وتطلعاته وآماله ، ومن السياسة العامة التى رسمها السيد رئيس الجمهورية فى بداية فترة رئاسة الجمهورية الحالية ، والتى جاءت فى كلماته فى مجلس الأمة ، وفى مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى فى المحافظات بمناسبة ترشيحه لمدة الرئاسة الجديدة وفى رسالته الى الشعب بمناسبة اعادة انتخابه رئيسا للجمهورية العربية المتحدة ، وهى وثائق عهد بين شعب وقائد تواعدا فى ميثاق العمل الوطنى على أن يسيرا فى طريق بناء الاشتراكية ، وأن يقيما الديمقراطية المحققة لمجتمع الكفاية والعدل .

وان الحكومة لتقدر تقديرا واعيا وواقعيا ، الصعوبات التى نواجهها والنابعة من طبيعة المرحلة القادمة ، والحاجة الى الجهد المستمر والمخلص منها ومن كل فرد عامل فى شعبنا المكافح فى مرحلة تتميز بأهميتها الاقتصادية ، والتى تهدف فيها الى ارساء دعائم القاعدة الاقتصادية السليمة التى سننطلق منها لتدعيم قوتنا السياسية والعسكرية وبالتالى حريتنا القومية ٠٠ وان علينا أن نروض أنفسنا على أن هناك تضحيات أخرى ما زالت فى انتظارنا ، ومسئولية ضخمة وشاقة نحملها بقوة على أكتافنا مادام هذا الجيل قد اختار أن يحمل رسالته التاريخية ، وانه قد عقد العزم للوصول الى مستوى التقدم المقبول عالميا بل انسانيا ٠

واننا فى معركة التنمية الاقتصادية ، لابد وأن نعطى بعض الأولويات لمتطلبات خطتنا الاقتصادية ، وعلى هذا فسيكون محور سياسة الحكومة أكثر تركيزا حول المسائل الآتية :

أولا ـ سلامة تقديرات الخطة الخمسية القادمة وواقعيتها ٠

ثانيا ـ الارتفاع بمستوى كفاءة وحدات الانتاج بتحديد أكثر وضوحا للأهداف والمسئوليات والمتابعة والتقييم ، لتحقيق أفضل النتائج الاقتصادية من الموارد المتاحة ٠ وبذلك يمكن توفير احتياجات الشعب الأساسية وتحسين مستوى الخدمة وعلى الأخص زيادة استثمار الاسكان ٠

ثالثا ـ رفع مستوى كفاءة أجهزة الدولة الادارية وتسخيرها لخدمة التنمية الاقتصادية والاستجابة السريعة لمشاكل الجماهير اليومية ٠

رابعا ـ توفير الاستقرار والمناخ السياسى والاجتماعى الدافع لقوى الانتاج ٠٠

خامسا ـ اعتبار مشكلة تضخم السكان مسألة حيوية تستوجب علاجا سريعا .

وان طبيعة المرحلة القـادمة وآمالهـا ومخاطرها تفرض ثورة فى تعزيز الديمقراطية وتحقيق أكبر قدر ممكن من كفاءة الانتـاج والخدمات تحتالادارة والرقابة الشعبية ، وانهذا يقتضى أنيكون مفهوم الاشـتراكية التى نلتزم بهـا مفهوما واضـحا وصريحا . فالاشتراكية عدالة فى التوزيع ولكنها أيضا زيادة فى الانتاج للكفاية ولرفع مستوى معيشة الشعب العامل .

ونحن نتوقع من كل مواطن أن يؤدى واجبه وعمله باخلاص ، ومن كل مسـئول أن يتوخى الدقة والواقعية فى دراسـة وادارة المشروعات بهدف زيادة الانتاج وكفايته .

بهذا يكون اسهامنا اسهاما واقعيا فى توفير البيئة الصـالحة التى تنمو فيها ديموقراطيتنا السليمة . فكل زيادة فى دخـل الفرد لابد وأن تصحبها زيادة فى وعيه السياسى والاجتماعى وبالتـالى ادراك أكثر عمقا لواجباته فى ممارسته الديموقراطية السليمة .

ان الحـكومة عازمة بعون الله على تذليـل جميع الصعوبات الاقتصـادية والاجتماعية والادارية التى تقف فى طريق انطلاقاتنا ومعالجتها بمعونة شـعبنا المكافح ، وباخـلاصنا جميعا فى العمل ، وبتضحياتنا قليلا من أجل مستقبل أولادنا وعزة وكرامة بلادنا .

نرجو من الله التوفيق ، ومن الشعب التأييد .

والسلام عليكم ورحمة الله .

مؤتمر الإنتاج

بيان السيد / زكريا محيى الدين
نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

فى افتتاح مؤتمر الانتاج

القاهرة ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٨٥
١٧ اكتوبر ١٩٦٥

ايها الأخوة رؤساء وحدات القطاع العام :

اردت أن اجتمع بكم اليوم فى بداية عمـل الحكومة الجديدة لاعتقاد منى بأنكم تتحملون مسئولية خطـيرة فى مرحلة من اهم مراحل كفاحنـــا الوطنى. وانى لا اخاطبكم فى هذا المؤتمر باعتباركم مجموعة من الفنيين أو الاقتصاديين أو الموظفين ، ولكنى اخاطبكم كقيادة سياسية ترتفع الى مستوى المسئولية فى تحمل أعباء العمل الوطنى فى قطاع الانتاج خلال المرحلة القادمة ، وتبذل من فكرها ومن طاقاتها ومن اخلاصـــها ومن أعصـــابها ما يمكن من تحقيق اهدافها الاقتصادية فى المرحلة القادمة .

هذه المرحلة تتميز بأهميتها الاقتصادية ، تواجهنا فيها مشـاكل التنمية التى تواجه كل شعب اراد لنفسه الحرية والتقدم .

لقد مرت بشعبنا مراحل كفاح مختلفة من فجر يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى الآن من اجل حريتنا ووجودنا ، ومن اجـل العدالة الاجتماعية ، ومن أجل التقدم والحياة الحرة الكريمة . قدم الشعب فيها الضحايا والأرواح ، وحقق أيضا المكاسب والانتصارات .. ولكن المرحلة التى تواجهنا الآن تحتاج الى كفاح من نوع آخر . كفاح من نوع الجهاد الأكبر وهو جهاد النفس . هذه المرحلة تتطلب :

أولا : العمل الجدى المخلص من أجل زيادة وكفاية الانتاج .

ثانيا : أن نقيد استهلاكنا عما تعودنا عليه فى السنوات الماضية .

وربما يتساءل البعض .. ليه هذه المرحلة بالذات تتميز بهذه الخصائص وتحتاج لتعبئة نفسية خاصة وتضحيات مادية معينة. لكى نشرح هـــذا الموضوع يجب أن نستعرض أحوالنا الاقتصادية والاجتماعية فى السنوات الماضية .

الموارد والسكان

سنة ٥٩ ابتدينا نعد خطتنا الأولى للتنمية الاقتصادية . ودخل فى هذه الدراسة عدة عوامل كان من أهمها عاملان هما : الأول الموارد الطبيعية ، والثانى السكان .

بالنسبة للموارد الطبيعيـــة وجدنا انها تنحصر سنة ٥٩ فى الآتى :

١ ـ الأرض الزراعية : ٧٨٦ر٥ مليون فدان تزيد الى حوالى ٨ مليون بعد السد .

٢ ـ الثروة المعدنية المستخرج ٥ ملايين جنيه .

٣ ـ القوى المحركة : البترول ٣ر٥ مليون طن ، والكهرباء من خزان أسوان ٢ مليار كيلووات .

٤ ـ قناة السويس : ٥٤ مليون جنيه .

٥ ـ السياحة : وهو بند غير دقيق فىاحصاءاته ولكن احنا عملنا مجهودات كبيرة قوى علشان نزود هـــذا القطاع ونزيد من الدخل القومى فيه .

٦ ـ بعض موارد اخرى غير منظورة : ناتجة من ظروف موقعنا الجغرافى .

وبالنسبة للسكان كان عددهم ٧ر٢٥ ، ومعدل زيادة ســنوى ٢ر٤ لمـا عملنا الخطة العشرين وعملنا الخطة الخمسية بالتفصيل وحددنا الأهداف .

من هذه الصورة يتضح أن التوسع الزراعى معروف حدوده ابه . وكان من الطبيعى أن نتجــه الى الصناعة لتنميــة مواردنا

وامتصاص القوى العاملة الزائدة فى الريف وطبعا الارتفاع بدخل الفرد او مستوى معيشة الفرد .

أهداف الخطة

ظروف الخطة التى سرنا فيها اقتضت تحولات اشتراكية كبيرة سنة ١٩٦١ ، عبر عنها الميثاق بحتمية الحل الاشتراكى . كان لها هدفان : الأول عدالة التوزيع بالنسبة للطبقات التى طال حرمانها ، والثانى توفير المدخرات اللازمة لتحقيق الخطة وزيادة الانتاج .

ولكن ما الذى حدث ؟ .

١ ــ زاد السكان زيادة خطيرة مما يهدد بتعقيدات اقتصادية مستقبلة منتظرة ، وحسب التقديرات ننتظر ان احنا نوصل سنة ٧٠ الى ٣٤ مليونا .

٢ ــ زيادة فى الأجور لا تتوازن مع الزيادة فى الانتاج .

٣ ــ بالتالي زيادة فى الاستهلاك السلعى مما أثر على حجم التصدير وزيادة الاستيراد للسلع الاستهلاكية .

٤ ــ كل هذا أثر على المدخرات اللازمة لتمويل الخطة .

هذه هى أبعاد المرحلة الصعبة التى نواجهها ، مرحلة تتطلب عملا مخلصا من زيادة الانتاج وتضحيات بسيطة فى ظروف معيشتنا لتقييد حجم الاستهلاك . ولقد سبق وذكرت فى بيانى الأول ان مفهوم الاشتراكية يجب أن يكون واضحا ، وأن الاشتراكية لا تعنى فقط عدالة فى التوزيع ، ولكنها تعنى أيضا زيادة فى الانتاج ، واننا يجب ان نزيد الانتاج أولا قبل ان نحقق التوزيع العادل . وبمعنى آخر زيادة الأجور ولكن شعارنا .. لا استهلاك بدون انتاج .. والا

من أين نحصل على المدخرات اللازمة لزيادة الانتـاج ، ومن أين نحصل على الموارد اللازمة لتسديد التزاماتنا المـالية فى الخارج ٠

فنحن نقترض من الخارج لاقامة مشروعات تزيد من انتاجنا كمشروعات التوسـع الأفقى فى الزراعة والمشروعات الصـناعية والمعدنية المختلفة ، ولكن هذه المشروعات لا تحقق الانتاج المطلوب قبل بضع سنوات ، وعلينا أن نسدد التزاماتنا من انتاجنا الأصلى الذى يجب أن نصدر منه للوفاء بهذه الالتزامات .

المحافظة على أمننا واستقلالنا

طبعا اذا زاد الاستهلاك السلعى من هذه المنتجات المحلية زيادة كبيرة فيستقطع نسبة كبيرة من حجم المنتجات المصدرة مما يؤثر على موقفنا الاقتصادى . ولمـا قررنا أن نبنى قـاعدة اقتصادية وطيدة عن طريق خطـة التنمية فى مصر كان هدفنا ليس فقط زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة ، ولكن أيضا وبالدرجة الأولى المحافظة على أمننا وحريتنا واستقلالنا ٠ فبناء القوة الاقتصـادية الذاتية مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحرية . ولهـذا فنحن لن نتهاون بأى حال من الأحوال فى هذا الواجب .

زيادة كبيرة فى الاستهلاك

برضه نتكلم بالأرقام علشان نشوف اد ايه زاد الاستهلاك .

الخطة الخمسية الأولى .. الانتاج :

تحقق فى قطاع الخدمات بما فيه الاسكان ١٧٠٪ من الزيادة المستهدفة فى الخطة فى حين تحقق فى الانتاج السلعى ويشمل النقل والتجارة أيضا ٦٧٪ من الزيادة المستهدفة فى الخطة .

وده معناه ايه .. معناه ان احنا بنستهلك أكثر منها ، نديلك الزيادات اللى حصلت فى قطاع التموين بصورة سريعة . فى القمح والدقيق زاد استهلاكنا من سنة ٥٢ لغاية دلوقت ٨٢ ٪ ، الذرة ٩٠٪ ، زيت بذرة القطن ٦٢٪ ، المسلى الصناعى ١٢٤٪ ، الشاى ٥١٪ ، السكر ٤٤٪ ، الأقمشة القطنية ٥٤٪ ، أقمشة صوفية ٢٢٤٪ ، البطاطين ٥٩٪ ، وزادت الاعتمادات اللى احنا خصصناها لخفض تكاليف المعيشة من ٤ر١٣ مليون جنيه سنة ٥٢ الى ٤ر٤٣ مليون جنيه فى سنة ٦٥/٦٤ ، ده طبعا غير استهلاكنا فى المواد الأخرى ، هذا علاوة على التوسع فى الخدمات بالنسبة للطبقات التى طال حرمانها والتى تعتبر دخل جديد غير مباشر لكل أسرة ، انا عندى هنا فى قطاع الاسكان فى العشر سنين قبل الثورة انصرف ١٨ مليون جنيه ، ومن بدء قيام الثورة حتى بدء الخطة الخمسية الأولى بلغت الاستثمارات الموجهة للمبانى السكنية حوالى ٣٦٢ مليون جنيه بمتوسط سنوى قدره ٥١ مليون جنيه . وبعدين فى الخطة الخمسية الأولى تبلغ قيمة الاستثمارات المنفذة فى المبانى السكنية حوالى ١٦٢ مليون جنيه .. فى الخدمات التعليمية سنة ٥٣/٥٢ صرفنا ٢٧ مليون جنيه على الخدمات التعليمية .. فى سنة ٦٠/٥٩ صرفنا ٤٩ مليون جنيه فى هذه السنة .. فى سنة ٦٥/٦٤ وصلت الى ٨٠ مليون جنيه انفاق جارى زائد ٥ مليون جنيه استثمارات سنوية فيكون المجموع حوالى ٨٦ مليون جنيه . بنيجى للخدمات الصحية هناك نجد أنها ارتفعت من سنة ٥٢ حيث كانت ٦ مليون جنيه وسنة ٦٠/٥٩ ، ١٤ مليون جنيه ، وسنة ٦٥/٦٤ وصلت الى ٥ر٢٢ مليون جنيه .

فى الأدوية كنا بنستهلك سنة ٥٢ ، ٤ أو ٥ مليون جنيه وصلت فى سنة ٦٠ الى ١٤ مليون جنيه وفى سنة ٦٥ وصلت الاستهلاكات فى قطاع الأدوية الى ٣١ مليون جنيه . طبعا ده كله

بيؤثر على المدخرات ، واحنا المدخرات بتاعتنا بتتراوح بين ١٣٪ و ١٥٪ من الدخل القومي لو قارنا النسبة دى مع الدول الأخرى اللى بتسير فى طريق التنمية سواء كانت دولا متقدمة أو دولا لسه بتنمى نفسها فنجد ان النســبة دى منخفضة جدا ، وادى بعض الأمثلة بدول أخرى .. ففى اليابان مثلا نسبة الادخار الى الدخل وصلت الى ٣٠ر٤ ٪ ، فى المانيا الغربية ٢٦ر٨ ٪ ، فى يوغوسلافيا فى سنة ١٩٦٣ وصلت الى ٣٨ر٢٪ ، فى بولندا ٢٥ر٤٪ ، فى بلغاريا ٢٥ر٥٪ ، فى المجر ٢٥ر٩٪ ، فى روسيا ٢ر٦٪ .

الحل هو تقييد الاستهلاك

والحل الصحيح لعلاج هذه المشكلة .. هو تقييد الاستهلاك السلعى بمـا يتمشى مع الخطة الموضـوعية ، وأن نواجه بحزم الالحاحات المستمرة لزيادة الاستهلاك فى اتجاه يؤدى فى النهاية الى اننا نصرف فى الاستهلاك أكثر من دخلنا . ولا اتصور واحد بيحصل على دخل ١٠٠ جنيه يصرف أكثر منها . اذا صرفها بالكامل فسياتى اليوم الذى لا يستطيع أن يواجه اية التزامات اجتماعية تجد عليه . الواجب أن يدخر ٢٠ جنيه لاستثمارها أو كتأمينات للمستقبل . وهذا بحدث للعاملين بالنسبة لخصم قسط التأمينات الاجتماعية .

وهذا الحل سيمكن من زيادة تصدير السلع المنتجة للحصول على العملة التى تمكن المصانع من الحصول على مستلزمات الانتاج اللازمة للصناعة ، ويساعد ايضا فى رفع الكفاية الانتاجية حيث تساعد المنافسة والأسعار العـالمية على تقييم مستوى الكفاية الانتاجية .

وهنا ارى من واجبى أن انبه الى مسالة بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبلنا الاقتصادى ، وهذه المسالة تستند الى بعض الحقائق :

أولا ـ ان مواردنا المحلية أرض زراعية ، وثروة معدنية ، وقوى محركة ، وقنال السويس ، وسياحة سواء فيها ما تم استغلاله أو ما يحتمل استغلاله فى المستقبل لا يمكنها أن تواجه هذا التضخم السكانى الخطير .

ثانيا ـ اننا حتى الآن نعتمد على قطاع الزراعة فى تمويل نسبة كبيرة من احتياجات الخطة ، ولكن الزيادة السريعة فى السكان تحد من ذلك . ويكفى أن أذكر أن نصيب الفرد من الأرض الزراعيــة منذ سنة ٥٢ كان ثلث فدان وسنة ٦٠ أصبح ربع فدان ، وسـنة ٦٥ أصبح نصيب الفرد خمس فـدان ، سنة ٧٥ سيصبح نصيب الفرد أقل من خمس فدان ثم يقل بعد ذلك . ولذلك فان اقامةقاعدة صناعية وطيدة فى بلادنا مسألة بالغة الاهمية ، بل حتمية ، حتى يمكن أن نستفيد من الطاقات البشرية المتاحة ، ورفع كفايتها الفنية والعلمية لتصدير ناتج عمل . وهذا يحتاج لمجهود كبير ، ويحتاج لوقت ، ويحتاج لاستثمارات كبيرة ، ولكن واجبنا أن نسير فى هذا الطريق ، وأن نستفيد بكل امكانياتنا الحالية ، وأن نحسن استغلال مواردنا ، وأن نتقن الشىء الذى فى أيدينا .

الهدف تصدير سلع مصنوعة

فليس هدفنا هو أن نصـدر فقط فائض مواردنا وخاماتنـا الزراعية والمعدنية فى شكل سلعة مصنوعة ، ولكن أيضا تصـدير سلع مصنوعة من خامات مستوردة ، وبمعنى آخر تصدير ناتج عمل .

ونحن نتميز بعاملين يساعداننا على المنافسة العالمية :

١ ـ مستوى العامل المصرى .

٢ ـ موقعنا الجغرافى المتوسط بالنسبة للأسواق .

وان من واجبنا أن نرفع من مستوى الكفاية الانتاجية لعمالنا حتى نحسن من اقتصاديات السلعة المصدرة • يقابل هذه الصورة التى حاولت فيها أن أطرح مشاكل التنمية فى المرحلة القادمة توجد صورة أخرى تعبر عن ارادة وصلابة هذا الشعب العامل وحيويته فى مواجهة الصعاب خلال سنوات الثورة الماضية . فرغم وعورة الطريق الذى سار فيه فقد تمكن من تحقيق الكثير من الانجازات والمكاسب فى كفاحه من أجل التنمية • ولقد حمل الشعب بحق السلاح بيد والفأس باليد الأخرى • فى قطاع الزراعة تتطور المساحة المزروعة ، كانت سنة ٥٢/٥٣ : ٧٦٠ر٥ مليون فدان زادت ٦٤/٦٥ ووصلت الى ٩ر٦ مليون فدان . الاستثمارات فى قطاع الزراعة كانت ١١ مليون فى سنة٥٢/٥٣ وفى سنة ٦٤/٦٥ وصلت الى ٨٨ مليون جنيه • الزيادة الانتاجية •• القطن كان المتوسط فى انتاجية الفدان كانت ١٩ر٤ قنطار مترى وصل الى ٦٣ر٥ فى سنة ٦٤/٦٥ القمح بالأردب ٧٦ر٥ وصل الى ٧ر٧ ذرة شامى من ٥٧ر٦ الى ٠٣ر٨ الأرز بالضريبة ٦٣ر١ وصل الى ٦٤ر٢ قصب السكر بالقنطار كان المتوسط للفدان ٧٨٥ وصل الى ٩٢٠ الفول بالأردب من ٥٣ر٤ وصل الى ٦ •

الانتاج والدخل فى الزراعة كان سنة ٥٢/٥٣ كان ٤٢٩ مليون جنيه سنة ٦٤/٦٥ وصل الى ٦٧٩ مليون • الصادرات كان القطن بالكمية كان برضه فى الوقت ده كانت ٦ مليون قنطار سنة ٥٢ ، سنة ٥٩/٦٠ : ٧ر٧ مليون و ٦٤/٦٥ وصل ٧ر٦ مليون فى الانتاج، القمح كان سنة ٥٢/٥٣ : ٧ مليون أردب سنة ٦٤/٦٥ وصل الى ٥ر٨ مليون أردب • السمسم كان مثلا ١٨ ألف أردب وصل الى ٢٠٣ ألف أردب • البصل من ٥ مليون و٩٠ ألف الى ١٤ مليون و٢٧٩ ألف • الألبان سنة ٥٩/٦٠ الكمية كانت ٩٩٠ بالطن وصلت سنة ٦٤/٦٥ الى مليون و٣٢١ ألف فى اللحوم ٥٩/٦٠ بالطن ٢٩٥

وصلت الى ٣٦٩ ٠ فى البيض كان ٢٦ ألف طن وصل الى ٥٩٨ ألف طن ، فى الأسماك زادت من ١٢٠ الى ١٦٥ فى الألف ٠٠

فى القطاع الصناعى نشوف الزيادة كانت أد ايه فى خام الحديد : كانت الزيادة من ٢٤٣ ألف فى سنة ٥٩/٦٠ بالطن الى ٤٦١ ألف طن سنة ٦٥ ــ المنجنيز زاد ٥٨٪ عن ٥٢/٥٣ ، والفوسفات ٢٣٪ زيادة غزل القطن ١٤٤٪ زيادة عن سنة ١٩٥٢ المنسوجات القطنية ١١٠٪ زيادة الثلاجات ٩٥٠٠ ثلاجة وصلت ٤٢٣٦١ ثلاجة ، فى مجال التصدير ، برضه عندى هنا بعض الأرقام تبين المجهود اللى بذل فى مجال التصدير والكميات بالطن ٠٠ بترول خام كنا بنصدر سنة ٥٩/٦٠ حوالى مليون طن وصلت الى ٢ مليون و ٦٠ ألف سنة ٦٤/٦٥ المنسوجات القطنية من مليون طن وصلت الى ١ر٤٠٠ر٠٠٠ طن ٠ الأحذية كنا بنصدر ٧٦١ طن نزل الى ٢٤٢ طبعا يبقى نقص فى التصدير ٠ اطارات السيارات نقص فى التصدير أيضا ٠ مليون و ٤٥١ ألف ، نزلوا الى ٥٨٠ ، منتجات بترولية علشان الاستهلاك الداخلى حصل فيها نقص فى التصدير ٢٣٨٥٣٩ زادت الى ٢ مليون و ١٩٤ ألف ، الأسمنت حصل فيه نقص ٣٩٢ ألف تقريبا نزل الى ٢٢٠ ألف ٠ حصل تطور فى الانتاج الصناعى والقيمة بالمليون سنة ٥١/٥٢ اجمالى قيمة ٦٨٨ زادت فى ٥٩/٦٠ ، ١٠٨٦ زادت فى ٦٤/٦٥ الى ١٤٦٩ ــ الأهمية بالنسبة للدخل الصناعى وزيادة الدخل زادت من ٢ر١٥٪ فى سنة ٥٢/٥٣ الى ٢٢٪ سنة ٦٤/٦٥ بالنسبة للقوى المحركة ٠ والقيمة بالمليون جنيه بالنسبة لمنتجات البترول الجملة زادت من ٣٣ مليون سنة ٥٢ ، الى ٥١ مليون جنيه سنة ٥٩ الى ١٠٤ سنة ١٩٦٤/٦٥ ٠ و ٥ بالأسعار الجارية ٠٠ والكهرباء زادت بالقيمة من ٨ مليون الى ٣٩ مليون٠ فى قطاع النقل والمواصلات كانت جملة الاستثمارات المنفذة خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى تقدر بنحو ٣٦٢ مليون جنيه انصرفت على قطاع المواصلات حصل تحسن طبعا فى قطاع النقل والمواصلات ٠ أذكر

بعض الأرقام سنة ٥١ مقارنة بنسبة ٦٤/٦٥ بالمليون طن ، البضائع فى السكة الحديد كانت مليون و ٦٣١ ألف زادت الى ٣ مليون و١٥ ألف ، الأوتوبيسات بالعدد من ١٥٣١ الى ٣٦١٧ سنة ٦٤/٦٥ ـ اللوارى من ١٥ ألفا الى ١٩ ألفا • ايراد قناة السويس بالمقارنة سنة ٥١/٥٢ الى ٦٤/٦٥ فكان ٢٩ مليون جنيه سنة ٥١/٥٢ زاد الى ٨٣ مليون جنيه سنة ٦٤/٦٥ ، طبعا كان لازم أذكر هذه الأرقام اللى قلناها علشان بس يعنى أوازن الصورة ، وأوضح أنه اذا بذلنا مجهودا وأخلصنا عملنا يمكن نحقق حاجات كثيرة •

ولو كنت أحب أتكلم فى ازاى بنظم عملنا فى المرحلة القادمة بعد أن أديت صورة عامة عن الموقف الاقتصادى فطبعا قد تحققت سيطرة الشعب على وسائل الانتاج •

وان هذه التجربة التى مرت بنا لتعطينا القوة والأمل فى أننا بارادتنا سنذلل الصعاب التى تواجهنا كما اجتزناها فى الماضى •

والآن كيف ننظم عملنا فى المرحلة القادمة ؟ •

لقد تحققت سيطرة الشعب على وسائل الانتاج وحمل القطاع العام مسئولية تطوير اقتصادنا القومى • فمن الطبيعى أن ننتظر منه أن ترتفع قياداته الى مستوى هذه المسئولية الخطيرة التى تتصل بمعاش الشعب وآماله المستقبلة •

ان أهدافنا فى المرحلة القريبة القادمة هى أن نحسن استخدام مواردنا المتاحة وادارة أعمالنا بطريقة اقتصادية سليمة بحيث :

١ ـ تحقيق أكبر عائد لاستثماراتنا فى أقل وقت ممكن •

٢ ـ أن نزيد من حصيلة صادراتنا مع تحقيق ربح مجز •

٣ ـ أن تكون السلعة المنتجة على مستوى الجودة والأسعار العالمية •

٤ ـ أن تؤدى الخدمات بأقل تكلفة ممكنة •

تحديد المسئوليات بوضوح

ان هذا المؤتمر ينعقـــد ليناقش مسئولياتكم لتحقيق أهداف الانتاج ، ان رئيس مجلس ادارة أى وحدة اقتصادية من وحدات القطاع العام مسئول مسئولية كاملة اداريا وسياسيا عن تحقيــق أهداف وحدته بطريقة اقتصادية • وعلى ذلك فان تحديد المسئوليات يكون كالآتى :

الوزير : يتحمل مسئولية تنفيذ السياسة العــامة للدولة التى تقدرها القيادة السياسية فى مجال النشاط الذى يشرف عليه ، ومتابعتها ، وكذلك تنفيذ خطة التنمية ، ويقتصر دوره على التوجيه والاشراف والتنسيق والرقابة والتقييم •

المؤسسة العامة : جهـــاز الوزير الذى يعـــاونه فى النهوض بمسئولياته •

رئيس الوحدة التنفيذية : هو المســئول أولا وأخيرا عن تحقيق الأهداف الانتاجية الموضوعة لوحــدته • وله حــرية التصرف فى مواجهة كافة مشاكل الانتاج بسرعة وفاعلية باعتباره أقدر الجهات وأقربها احساسا بتلك المشاكل ويعطى من السلطات ما يمكنه من القيام بمسئولياته مع تحميله نتائج الخطة الانتاجية •

بعد ذلك يجب أن توضع خطة الانتاج للوحدة بالاشتراك مع رئيس مجلس الادارة ، وبمجرد اقتنــاعه بها يصبح مســئولا عن تنفيذها •

الخطوط العريضة لدراسة المؤتمر

يتابع الوزير والمؤسسة أعمال الوحــدة ، ويقيم نتائجها التى تعتمد بواسطة لجنة التقييم على مستوى مجلس الوزراء • وهنا يجب أن نتفق على كيفية تقييم النتائج السنوية للوحدة • وفى اعتقادى أن العوامل الآتية يجب أن تكون تحت أنظارنا فى هذه الدراسة •

١ ـ لا زال معدل الربح معيار كفاءة المشروع ـ على شرط السيطرة على جهاز السعر (نحتاج لوضع مقاييس على أساسها تقرر الأسعار لجنة الأسعار فالأجور) ـ لا يمكن تحقيق الربح على حساب السوق الداخلى فقط ٠

٢ ـ تصدير نسبة معينة من انتاج كل مشروع لمعرفة معدل الربح والكفاية الانتاجية للسلعة ـ حتى ولو كان الانتاج مطلوبا بالكامل للسوق الداخلى ـ ويمكن فى هذه الحالة استيراد نفس النسبة من السلع الأجنبية ٠

فى اعتقادى أن هذه الطريقة ستخضع المصانع للعوامل الاقتصادية الحقيقية ، وتدفع الادارات الى دراسة الأسواق والعرض والطلب وأذواق المستهلك ، وبذلك يطورون انتاجهم ٠

ثم ان حساب الصادر هو المقياس الحقيقى الذى يؤكد سلامة اقتصاديات المشروع ، وأن هذا يعتبر تأهيلا واعدادا لصناعاتنا حتى يأتى الحين الذى ننطلق فيه بصادراتنا الى جميع الأسواق العالمية ٠

طبعا مع تحديد المسئوليات ـ نتوقع من قيادات القطاع العام أن تطالب بتوفير العوامل الاقتصادية التى تمكن من تحقيق أهداف الانتاج ، وهذا حق ٠ وواجب الحكومة الأول أن تعاون فى تذليل الصعوبات وتوفير هذه العوامل ، واذا تعذر ذلك فمن الطبيعى أن يعدل هدف الانتاج فى الوحدة طبقا لذلك ٠٠ حتى تتناسب المسئولية مع المقدرة ٠

ما هى العوامل المطلوب توفيرها ؟

١ ـ توفير السلع الوسيطة وقطع الغيار وأسعارها ٠٠

وهذه الاحتياجات تدخل فى الميزانية النقدية للحكومة التى توفر امكانيات الاستيراد من بلاد العملة الحرة أو الاتفاقيات ، فاذا

لم تسمح الظروف الاقتصادية بتوفير كل احتياجات المصنع فيسمح للادارة بعقد قروض مصرفية من الخارج مقابل تصدير سلع مصنوعة يسدد من حصيلتها القرض ، ويستدعى هذا موافقة الحكومة على كل عملية ـ والهدف من هذا الاقتراح هو تمكين المصانع من استغلال كل طاقاتها ، وبذلك تتحسن اقتصاديات المشروع ٠ أما بالنسبة للأسعار فهذه مسألة تحتاج الى تنسيق بين شركات التجارة الخارجية والمصانع بحيث نحصل على أقل الأسعار فى حالة الاستيراد ، وأعلاها فى حالة التصدير ، وهناك شكوى بأن شركات التجارة لا تأتى بالأسعار المناسبة ، ولكن فى نفس الوقت من يدرينا بأن مندوبى المصانع يأتون بأنسب الأسعار؟ فى تقديرى أنه يجب أن تعلن المصانع عن سياستها فى الاستيراد والتصدير فتتقدم لها عروض مختلفة ، ولها أن تأخذ بالعرض الأنسب لها ٠ وعلى كل فهذه مسألة هامة تحتاج الى دراسة ، وان يكون لعامل المنافسة اعتباره ٠

٢ ـ الاحلال والتجديد ٠٠

وفى هذا يجب أن توضع الاحتياطات التى تمكن من اطالة عمر المصنع أطول فترة ممكنة ، ويدخل فى هذا الحساب الاقتصادى السليم لمدة استهلاك رأس المال ٠

٣ ـ زيادة العمالة فى المشروعات عن حاجة العمل ٠٠

بعد صدور قانون التشغيل لمدة ٧ ساعات يوميا لم تفرض الحكومة أية زيادة فى العمالة على الشركات ، ومع ذلك فقد لوحظ أن هناك ميلا واتجاها لزيادة مستمرة فى العمل عن حاجة المشروع ٠ وقد ورد كثير من الحالات فى تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات ،

وان تحميل المصنع أكثر من طاقته فى العمالة معناه انتاج سلعة غالية يصعب بيعها فى الأسواق ، وبمرور الوقت تزداد الخسائر، ويتوقف المصنع ، والنتيجة تشريد العمال ٠

وان الادارة الاقتصادية السليمة تحقق نجـــاح المشروع ، وبالتالى زيادة حجمه وطاقاته ، ثم زيادة حاجتـــه الى العمال الذين يعملون فى جو من الاستقرار ٠

هذا الكلام لا يعنى اتخاذ أى اجراء بالنسبة للعمال الحاليـين الا بموافقة الحكومة ٠

٤ ـ دعم الصناعات الاستراتيجية ٠٠

وهذه مسألة ستكون محل الدراسة الاقتصـــادية للحكومة بهدف دعمها حتى تتحسن اقتصادياتها ٠

٥ ـ العلاقة مع المنظمات السياسية والنقابية ٠

ونحن نتطلع الى أن تقدر هذه المنظمات مسئولياتها فى هـذه المرحلة الاقتصـــادية الهامة ـ وان مفهـوم الديمقراطية السليم أن تكون سبيلا الى زيادة الانتـــاج وتحسين نوعيته ، فاذا لم تؤد الى هذا فلا بد أن يكون هناك خلل فى تطبيقها مما يعـرقل العمـــل والانتاج ٠ وسبق أن ذكرت فى بيانى السابق أن زيادة الانتـاج والدخل هما السبيل لتعزيز الديمقراطية السليمة ٠

وقد آن الأوان أن نترك الكلام عن المطالب الاقتصادية جانباً ، وأن نوجه اهتمامنا للقضاء على السلبية ، وخلق حوافز العمل بين العاملين ٠

٦ ـ حرية العمل والتصرف ٠

وهذه مسألة فى غاية الأهمية لصالح الانتاج ، وان فرض أية قيود بيروقراطية أو غيرها على ادارة المشروع أو الدخول فى متاهات فكرية من أساليب ادارة الأعمال انما تؤدى فى النهاية الى عرقلة الانتاج ، وان الفيصل الوحيد فى سلامة أسلوب الادارة هو مدى ما حققته من الأهداف الاقتصادية ٠

وعلى هذا يجب اعادة النظر فى سلطات رئيس مجلس الادارة على ضوء هذا المفهوم ، أو أى لوائح تعرقل سير العمل ٠ ولكن يجب الالتزام بالقوانين المنظمة للعمل والمؤمنة له ٠

٧ ـ احترام التعاقدات ٠٠

مع نمو القطاع العام حدث خلل كبير فى علاقات الوحدات الاقتصادية بعضها ببعض ، وماعت المسئوليات مما سبب خسائر لبعض الوحدات ، وهى فى حقيقتها خسائر للشعب المسيطر على وسائل الانتاج ٠ وكان من أهم هذه الأسباب مسألة احترام التعاقدات ، والتخلف عنها معناه الاضرار باقتصاديات وحدة أخرى ٠ وفى هذه الحالة يجب تحديد المسئوليات ، وتوقيع الغرامات ٠ وفى هذه الحالة يتحمل رئيس مجلس الادارة المسئولية كاملة ٠٠

ماذا يمكن أن نفعله لتحسين اقتصاديات المشروعات ؟

١ ـ التركيز على السلع التى لنا فيها خبرة تصديرية كبيرة حتى نستطيع مواجهة المنافسة العالمية ٠

٢ ـ أهمية الابقاء على عامل المنافسة المنظمة بين وحدات الانتاج، بهدف تحسين الانتاج وتنويعه ليكون ملائما للأسواق الخارجية ٠

٣ ـ حسن التنظيم وخلق التقاليد السليمة لادارة الأعمال ، وهذه تشمل :

(أ) العلاقات الإنتاجية بين ادارات وأقسام الوحدة الانتاجية وهذه يجب تنظيمها وتحديد المسئوليات فيها • وان وضوح اللوائح لا بد وأن يساعد على منع الانحرافات •

(ب) العلاقة بين الادارة والعمال وهذه العلاقة قائمة على المصلحة المشتركة فبعد سيطرة الشعب على وسائل الانتاج وعودة عائد العمل الى أصحابه الأصليين نجد أن الأسباب الأساسية للتناقضات قد زالت • فالمصلحة المشتركة تجمعهما في تحقيق أهداف الانتاج ، وان التثقيف السياسى المستمر للادارة والعمال مسألة أساسية لتدعيم هذه الرابطة (من المهم جدا خلق الروابط الانسانية بين الادارة والعمال) •

(ج) تنظيم أعمال مجلس الادارة وتحديد الاختصاصات واصدار اللوائح المنظمة لاجتماعات وجدول أعمال المجلس ـ واحترام هذه اللوائح •

(د) عدم التعاون فيما يؤثر على الانتاج ـ ولا يسمح بأى تراخ أو سلبية فيما يخص مصلحة الشعب •

٤ ـ الاهتمام بالباعث المادى للعمل ، مسألة الحوافز لها تأثير كبير فى دفع عجلة العمل • ولكن ينعدم أثرها اذا لم تطبق بطريقة عادلة ـ ولذلك يجب تقييم الأعمال تقييما سليما •

والاتجاه الى المساواة التامة بين العاملين فى المكافأة يجب أن نحد منه • فلن تكون هناك كفاية فى الانتاج الا بمكافأة المجدين •

٥ ـ الدقة فى تقرير الحقائق والمعلومات والبيانات التى تصور حقيقة الموقف • مسئولية كل المستويات (أهميتها للحسابات الاقتصادية القومية والتخطيط) •

٦ ــ التدريب ــ وهذا يقتضى انشاء مراكز تدريب فنية فى كل وحدة اقتصادية كبيرة ــ وذلك لرفع مستوى الكفاية الانتاجية للعاملين وامداد المصنع باحتياجاته من الفنيين ٠

وان انشاء مراكز أبحاث على مستوى الوحدات الكبيرة انما يساعد على تحسين الانتاج وتنويعه وتحسين اقتصادياته ٠

٧ ــ الرقابة والمتابعة ــ داخلية وخارجية ــ وهذه مسألة ضرورية لحماية أموال الشعب ــ وقد سمعت كلاما كثيرا عن تعدد أجهزة الرقابة مما يؤدى الى حالة مستمرة من القلق وعدم الاستقرار ٠ من الطبيعى أن تحدث بعض أخطاء من الرقابة ولكن الحساسية الزائدة من الرقابة غير مقبولة وغير مفهومة ــ ولا يجب أن تؤدى الى السلبية والخوف ــ لأن واجب الرقابة هو الاصلاح وليس تصيد الأخطاء ــ وكل شىء يمكن تصحيحه (ما عدا الانحراف) ٠

وأحب أن أقول ان تقييم الاداء بالنسبة لعمل رئيس مجلس الادارة لن يكون على أساس الأخطاء الفرعية (فكل انسان معرض فى عمله للخطأ) ولكن التقييم سيكون مبنيا على مجموع الناتجه السنوى وما حققه من أهداف ٠ أى رئيس مجلس ادارة يمكنه أن يقابل الوزير المسئول عن القطاع اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك ٠٠

أيها الأخوة ٠٠٠

ان القطاع العام يحتاج الى قيادات قوية وجريئة تتحمل مسئولية العمل الوطنى ــ تتميز بالخلق المتين والاخلاص العميق ــ والحماس والغيرة والايمان بمستقبل هذا الوطن ٠

وان الادارة القوية والصــلابة والتصميم صـــفات ضرورية لمواجهة الصعوبات وبذل التضحيات ـ ان كلا منكم فى عمله انما يشكل قيادة سياسية صغيرة تشــارك فى صنع مستقبل بلاده ـ لا يحدها أفق ولا تقيدها حدود ، انها مسئولية شاملة لا يقدر عليهـــا الا ذوو القلوب الكبيرة والضمائر الواعية ٠ (أرجو لـــكم التوفيق) والســـلام .

مؤتمر الإدارة

بيان السيد / زكريا محيي الدين
نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

في مؤتمر الادارة

القاهرة — أول رجب ١٣٨٥
٢٦ اكتوبر ١٦٩٥

أيها الاخوة رؤساء وحدات الادارة العامة فى الدولة :

منذ بضعة أيام تحدثت مع أخوة لكم فى القطاع العام عن واقعنا الاقتصادى ومواردنا المتاحة ومجالات تنميتها والصعوبات التى تواجهنا ، وعن طبيعة المرحلة القادمة من مراحل كفاحنا الوطنى والتى تتميز بأهميتها الاقتصادية . وانها معركة من أجل التنمية ، بل هى نضال مستمر للمحافظة على الحرية والاستقلال وان هذه المرحلة تتطلب شيئين :

١ ـ العمل الجدى المخلص من أجل التنمية وزيادة الانتاج .

٢ ـ بذل الجهود للحد من الاستهلاك بجميع أنواعه حتى يتحقق التوازن فى اقتصادنا القومى .

ويظهر لكم واضحا من سياسة الحكومة اننا سنتحرك بكل قوانا فى مواجهة المشكلات والصعوبات العاجلة التى تتطلب تخطيطا قصير الأجل وحلولا سريعة ، ونتحرك أيضا وبنفس القدر فى استحداث التغيير الذى لا ينتظر أن تتحقق نتائجه الا بعد فترة طويلة .

يجب أن نجرى لنتقدم

ان مشكلتنا الطويلة الأجل والأساسية هى مشكلة تضخم السكان بالقياس الى الموارد الانتاجية المتاحة ، وما ينبع منها ، وما يرتبط بها من مشكلات ، وهى بالتأكيد من نوع المشكلات التى تتطلب جهدا فعالا متصلا مستمرا منظما غاية التنظيم ، موجها محكم التوجيه ، وهى من نوع الجهود التى يجب أن نوطد انفسنا

على انها لا تأتى بكل نتائجها الا بعد زمن ليس بالقصير ، وتعب ليس باليسير . واننا فى نفس الوقت يجب أن نجرى لنظل فى مكاننا النسبى فى عالم يتقدم .. ويجب أن نجرى أسرع لنتقدم بالقياس الى من يتقدمون .. وفى تقدمنا السريع يجب أن نقلل من اخطائنا الى ادنى حد ممكن عمليا . اذا اردنا أن نحقق اهدافنا الاشتراكية فى الكفاية والعدل .

وانى اريد منكم فى هذا الاجتماع كقيادات تتحمل نصيبها من المسئولية السياسية أن تعتبروا حديثى فى مؤتمر الانتاج ، والذى عبرت فيه عن سياستنا فى الانتاج والاستهلاك محورا اساسيا ترتكز عليه سياسة الحكومة فى المرحلة القادمة وهدفا من أهداف دراساتكم فى هذا المؤتمر .

وكما قلت من قبل ان الاقتصاد يجب أن تكون له الأولوية بين اهدافنا القومية فكلما ازدادت سلامة اقتصادياتنا كلما زادت امكانياتنا فى تحقيق اهدافنا الاجتماعية والسياسية .. وعلى ذلك فان الأمر يقتضى أن نعبىء كل طاقاتنا وقدراتنا بما فيها أجهزة الادارة العامة لخدمة اقتصادنا القومى .

تأثير الادارة فى الانتاج

فاذا بحثنا فى علاقاتنا مع قطاع الانتاج وجدنا أن كل مجهود تبذله الادارة الحكومية لتبسيط الاجراءات وسرعة تأدية التقدميات وكفايتها انما يؤثر بالتالى على حجم الانتاج وكفايته .

فادارة الجوازات التى يطلب منها تصريحات السفر ، وادارة الكيمياء التى يطلب منها اختبار عينة ، والمستشفى الذى يعالج العاملين ، والمدرسة ، والمعهد ، ومركز التدريب الذى يؤهل

العاملين ، وادارات الاستيراد والتصدير ، والجمارك ، والموانى التى يتصل عملها بسرعة ورود السلع أو تصديرها .. كل هذه الأجهزة الادارية تؤثر تأثيرا مباشرا على كفاءة قطاع الانتاج ، يمكنها ان تكون اداة تعطيل ويمكنها أن تكون أداة دفع وتعزيز .

واذا درسنا علاقة أجهزة الادارة العامة بأهدافنا فى تحديد الاستهلاك وجدنا مجالا واسعا لو طرقنا جوانبه لخرجنا منها بدروس مفيدة ونتائج مثمرة .

فعندما تحدثت من قبل عن الاستهلاك قلت اننا يجب أن نرفض بحزم الحاجات التى تدفعنا الى أن نزيد من الاستهلاك اكثر من الزيادة فى الانتاج ، بل ان الواجب يقتضى أن نوفر جزءا من هذه الزيادة لاستخدامه فى استثمارات جديدة ، ولتوفير السلع الوسيطة لمشروعاتنا القائمة وحتى يمكن أن نزيد من فرص العمل لجيلنا وللأجيال القادمة .

طريقنا لتحديد الاستهلاك

هذه مسألة حتمية لا خيار لنا فيها وفى اعتقادى أن تحديد الاستهلاك فى الاطار الذى حددت معالمه يمكن أن نحققه عن طريقين نسير فيهما جنبا الى جنب :

الأول ـ طريق الدعوة الاجتماعية لاثارة الوعى ، والاهتمام والحرص على المصلحة العامة من جانب المواطنين جميعا ، وذلك بخلق الحوافز للادخار واستغلال الطاقات والامكانيات المتاحة احسن استغلال ، ومنع الاهمال والتواكل فيما يخص مصلحة الشعب .. وهذا طريق يحتاج الى جهد مستمر ، والى بعض الوقت حتى تتحقق نتائجه .. وهنا تبرز أهمية التعاون المنبثق

بين أجهزة الادارة العامة ووحدات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات لتعبئة الجماهير واثارة الحوافز الايجابية فيها لتحقيق هذا الهدف القومى .

والثانى – طريق التخطيط والوسائل الاقتصادية على مستوى الدولة .. وهـذا محل دراسة الحكومة الآن ، وهو يسير فى اتجاهين :

١ – يتجه أساسا الى منع تضخم الأجور بما يزيد عن معدل الزيادة السنوى فى الانتاج ووسائل ذلك الميزانية ولوائح خدمة العاملين .. ونحن لا نقصد من هذا طبعا المساس بالأجور الحالية للعاملين .

٢ – يتجه الى استخدام جهاز السعر للحد من الزيادة فى استهلاك السلع التى يزيد الطلب عليها عن قدرة المجتمع على الاستيراد والانتاج ، وطبعا الظروف المعيشية للاسواق المحدودة الدخل تكون دائما محل تقدير عند دراسة أسعار السلع الاساسية .

الحد من الاسراف الحكومى

وعندما تحدثت عن قانون العرض والطلب قصدت أن نستفيد منه فى ناحيتين : الأولى أن نوفر السلع الأساسية فى الاسواق اذا أردنا أن تصل الى أيدى المواطنين بأسعارها الأصلية . والثانية أن نحدد الأسعار المناسبة لمواجهة الطلبات المتزايدة للسلع الغير متوفرة فى الأسواق حتى نحد من استهلاكها ، ولا أتصور أن تبيع الدول هذه السلع المحدودة .. وعادة تكون شبه ضرورية أو كمالية بأسعار مخفضة لأفراد قلائل ليعيدوا بيعها بأضعاف ثمنها .. والواجب أن تعود فروق الأسعار هذه الى الدولة لتعود لتنفقها فيما يعود على الشعب بالمنفعة والتقدم .

وان من أهم المسائل التى يجب على مؤتمركم أن يبحثها مسألة الاستهلاك الحكومى الذى يجب أن تدرس جوانبه فى محاولة منا ، ليس فقط للحد من تزايده بل أيضا توفير جزء منه لصالح الشعب.

مسئولية المرحلة الجديدة

أيها الأخوة . .

لقد جاء التطبيق الاشتراكى بتحول كبير فى الدور التقليدى الذى اعتادت الحكومة أن تؤديه ، وأصبح الملايين من أبناء الشعب يستفيدون من أوجه النشاط العام المختلفة ويشكلون فى نفس الوقت قوى ضاغطة جديدة يهمها تطوير هذا النشاط ورفع كفايته مع سرعة أداء الخدمات وعدالة التوزيع .

وانتم تجتمعون فى هذا المكان لأول مرة على هذه الصورة فى تحمل مسئوليات المرحلة الجديدة .

هز الجهاز الحكومى

ولقد انتقلتم من دوامة العمل اليومى ومتاهــاته الى مجال جديد يمنحكم فرصة التفكير الهادىء ، والدراسة الهادفة ، ولابد انكم تسائلون أنفســكم : وماذا بعــد ؟ هل ســيظل جهاز الادارة الحكومية ينظر اليه اجتماعيا على أنه الجهاز المعوق لتطور المجتمع والمنفصل عنه ذاتيا ، وانه يشكل طبقة تتحكم فى مقدرات الناس ومصالحها والتى تعبر عن انفعالها نفسيا واجتماعيا عن مشــاعر الجماهير وآمالها وتطلعاتها المستقبلة أم أنه قد آن الأوان أن ينتقل جهاز الادارة العامة من مرحلة يعيش فيها متفوقا مع مصالحه الى مرحلة اخرى اكثر تطورا وأسرع تقدما فى طريق الثورة والاشتراكية وأكثر انفتاحا مع آمال الجماهير وتطلعاتها .

مرحلة ينتقل فيها من الواقع بمشاكله وتعقيداته ورواسبه التاريخية والاجتماعية ، والدراسات الكثيرة عن وسائل الاصلاح وهز الجهاز الحكومى الى مرحلة العمل الجدى المخلص فى تطوير الجهاز ، وذلك بالتطبيق العملى لخطة الاصلاح الادارى التى طالت دراستها ، والتى تعثرت فى محاولات مستمرة لوضعها موضع التنفيذ أمام مقاومات وعقبات ولا مبالاة من جانب أجهزة الادارة ذاتها .

ان خطة الاصلاح الادارى يجب أن تسير فى طريقها المرسوم حتى يمكن أن نحقق ما أعلناه من قبل فى مسألة من أهم المسائل التى تتركز عليها سياسة الحكومة ، وهى رفع مستوى كفاية الأجهزة الادارية وتعبئتها لخدمة التنمية الاقتصادية .

تخلف الجهاز الادارى

ان تخلف خطة الاصلاح الادارى عن خطة الاصلاح الاقتصادى والكفاية الانتاجية انما يترتب عليها حالة من عدم التوازن ، وخلل واضح ، وافتعال الكثير من الاختناقات والتعقيدات التى لابد أن تؤثر على المساعى الجدية المبذولة فى قطاع التنمية الاقتصادية ، وهذا يعنى فى نظرنا ان الجهاز الحكومى من واجبه أن يحاول اللحاق بهذه التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية المتحركة ، ومحك الاختبار هنا هو مدى قدرته وسرعته على الحركة فى اتجاه هذه الأهداف ، وان الواجب يقتضى أن نمكن الجهاز الحكومى من حرية الحركة والمرونة الكافية التى تجعله قادرا على الاستجابة لمطالب التغيير ومواجهتها .

ان حقيقة الموقف تؤكد أن الثورة قد اخذت علىعاتقها مسئولية تحسن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لأعداد هائلة منالمواطنين ،

وقد أصبح الجهاز الحكومى والعاملون به بالضرورة عنصرا حيويا وهاما .. هذا فى عمليات التنمية والتغير الاجتماعى .. وهم فى هذا يمثلون راس مال كبير تمتلكه الدولة ، وعلى قدر استعدادهم وكفايتهم يتوقف الى حد كبير امكان تحقيق أهدافنا الطموحة فى شتى المجالات .

/ مسئولية القيادات

لقد بذلت الثورة محاولات مستمرة ومجهودات كبيرة لتوفير الاستقرار للعاملين فى الجهاز الحكومى ورفع مستوى كفايتهم فى حدود امكانيات الدولة . وهنا أريد أن أستعرض ما تحقق فى هذا الشأن ، ويبرز هذا الباب الأول من الميزانية ، ولدى هنا أرقام تبين تطور هـــذا الباب وما أنفق فيه من سنة ٥٣/٥٢ حتى سنة ٦٦/٦٥ .

فقـــد بلغت اعتمادات الباب الأول فى ميزانية ٥٣/٥٢ وهى المرتبات ٥٤٫٨ مليون جنيه ، وبلغت فى ميزانية عـــام ٦٢/٦١ ـ ١٠١ مليون جنيه ، وبلغت فى ميزانية ٦٦/٦٥ ـ ٢٣٤ مليون جنيه .

كمـــا بلغت جملة المصروفات الجارية فى ميزانيـــة ٥٣/٥٢ ١٠٨ مليون جنيه وبلغت ١٩١ مليون جنيه فى ميزانيـــة ٦٢/٦١ وبلغت ٣١٨ مليون جنيه فى ميزانية ٦٦/٦٥ .

وانى أطلب منكم اليوم أن تقفوا قليلا عند هذه النقطة ، ولنسأل أنفسنا : هل قام الجهاز الحكومى بواجبه وقدم من الخدمات لاخوانه المواطنين بما يساوى ما بذل من أجله فى الاستقرار والـكفاية ؟ .

ان المسئولية لا يمكن أن نحملها للعاملين كأفراد ، وهم من أبناء هذا الشعب من الفلاحين والعمال والمثقفين يتفاعلون ويتجاوبون

مع آمال الشعب وتطلعاته ، ولـكن المشكلة تتركز بصورة واضحة فى الناحية التنظيمية ، وهذه آولا واخيرا مسئولية قيادات الجهاز الادارى .

ومن اجل هذا ينعقد هذا المؤتمر ليناقش خطة الاصلاح الادارى والاقتناع بها ، ثم ينطلق لتنفيذها بكل قوة ، ان هدف هذه الخطة هو ان تصل الخدمات المقررة للشعب فى اقصر وقت وباقل تكلفة وبطريقة انسانية .

تغيير المفاهيم الاجتماعية

وانى لأجد من واجبى ان اضع امامكم بعض الملاحظات والأفكار التى أرجو أن تكون ذات فائدة فى دراساتكم لخطة الاصلاح الادارى :

١ ــ ان خطة الاصلاح الادارى عملية مستمرة مع وجود الجهاز الادارى والحاجة الى الاصلاح تتطور مع تطور المجتمع .. ولذلك فمن المفيد وجود التنظيم المتفرغ المتخصص فى هذا العمل بالتعاون مع القيادات .

وان التورط المستمر فى العمل اليومى لا يعطى الفرصة لهذه القيادات للتفرغ للبحوث والدراسات ، ولـكنها تستطيع بحكم مراكزها أن توفر البيئة الصالحة والسند القوى والتشجيع المستمر .

٢ ــ ان تعديل القوانين واللوائح بما يساير التطور الاجتماعى والاقتصادى له أهميته القصوى ولـكنه ليس كل شىء فى حل مشاكل الخدمة المدنية .

وفى اعتقادى ان العامل الأساسى فى المشكلة هو العامل البشرى بكل ما يحتويه من تعقيدات وجوانب سلوكية لا أخلاقية ولذلك فان الأمر يستوجب بذل الجهود لتغيير المفاهيم الاجتماعية وما يتصل بها من الشعور بالواجب ومصلحة الجماعة والاهتمام بعامل الوقت . ويمكن تحقيق ذلك عن طريقين :

١ – تنمية الوعى الاجتماعى بالدعوة والتدريب ، وهذا يحتاج لبعض الوقت .. وانى انبه هنا لأهمية التدريب فى داخل الأجهزة نفسها بعد التعيين وقبل استلام العمل حتى يلم العامل بتفاصيل العمل المطلوب منه ، وبذلك نوفر الجهد والوقت ، ويمكن لكل جهاز أن يشكل وحدات متخصصة للتدريب تتفرغ لهذا العمل باستمرار بهدف القضاء على معوقات العمل الناتجة من عدم الفهم والدراية .

الحقيقة ده موضوع فى منتهى الأهمية .. بنجيب الناس وبنعينهم ، ندخلهم على طول على المكاتب والشغل ، وبعدين هم بيتورطوا زى بقية الجهاز ، وبعدين بيغلطوا ، أخطاء كثيرة نتيجة عدم الفهم والدراية .. يصح انه هو يكون واخد شهادة جامعية أو شهادة فنية .. لكن علشان يقدر يواجه العمل المتخصص اللى حيقوم به فى الجهاز الحكومى أو اى جهة ادارية ، يحتاج الى أن احنا ندى له بعض تفاصيل معينة حتى فى كتابة النماذج والأرانيك والحاجات دى كلها .. يعنى بنفرغ اثنين موظفين .. والموظفين كتار ، بنقول الاثنين دول بيمسكوا الناس الجدد ويعلموهم التفاصيل دى كلها بالاتفاق مع ومساعدة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة . . بيقدروا الحقيقة يدوا فكرة للناس دول قبل مايتسلموا العمل ، ويقدروا يدوا لهم صورة واضحة عما يجرى فى الجهاز او الادارة أو الوحدة ، وبذلك بنوفر جهد ، بنوفر أخطاء ستحصل ، وبتكون على حساب المصالح الشعبية .

الاشراف الدقيق من كل المستويات ، ومكافأة وتشجيع المجد وعقاب المسيء للواجب والمجتمع .

ويجب الا يتعارض ذلك مع مبدأ اللامركزية فى التنفيذ وعادة ما يتجه الرؤساء الى المركزية مبررين ذلك بانهم يعملون على منع الخطأ وسوء التصرف ، وهذا الاتجاه يقابل عادة من العاملين بالسلبية والقاء المسئولية فى كل صغيرة وكبيرة على رئاساتهم فلا يتصرفون الا بعد الرجوع اليهم وبذلك تتعطل اعمال الشعب .

وعلى ذلك يجب تحديد مسئوليات كل وظيفة فى الاطار الذى يمكنها من التصرف السريع بالنسبة للأعمال المطلوبة منها .

ثم متابعة هذه الأعمال بواسطة السلطة الأعلى ، ثم محاسبة عادلة له وتقييم سليم .

والمسألة ليست عددا من الساعات يحضرها العامل فى مكتبه او مقر عمله ، ولكن الذى يجب أن يعتد به هو كمية وكفاءة العمل الذى حققه .

وان من واجب العامل أن ينهى جميع أعماله المكلف بها فى نفس اليوم حتى لو اقتضى الأمر عودته فى مساء اليوم نفسه .

واحنا بنحاسب على كمية عمل ، ما نحاسبش على ساعات عمل معينة ، ويصبح ييجى الساعة ٨ ويروح الساعة ٢ وما عملش وما اداش اى خدمة .. موضوع فى منتهى الأهمية ، ومن واجب القيادات انها هى اللى تتابعه ــ طيب مين اللى حيتابع ؛ والرئاسات موجودة علشان ايه ؟.. الرئاسات موجودة علشان كده .. بندى تعليمات ، بندى توجيهات ، بنقول نعمل كذا ؛ بنقول المكاتبة ما تتأخرش عن عشرة أيام ؛ عن اربعة ايام ؛ عن ٤٨ ساعة .. وبعدين بعد شهر ، بعد شهرين ؛ كل ده بيتنسى ، وبعدين مافيش متابعة .. طيب الاجراءات موجودة ليه ؟

الرئاسات موجودة لهذا السبب ، موجودة انها تتابع التوجيه .. لدى توجيه متفق عليه ، وبعدين من حين لآخر بنروح نرجع ونشوف الكلام ده مشى .. لو الرئاسات بتون شوية ، على طول الجهاز راح يتراخى ، وده طبيعة الكون ، طبيعة الأجهزة الادارية فى العالم كله . طبعا مفروض ان احنا بنفترى شوية على الوعى الاجتماعى. لكن دايما الحاجة الى الرقابة والمتابعة فى البشر مسألة اساسية ولازم نضعها نصب أعيننا .. وان عدم حل مشاكل الجماهير .. وتعطيل مصالحها استنادا الى مكاتبات تتحرك من جهة الى اخرى وبالعكس يحتاج الى متابعة وحسم ومحاسبة من جانب القيادات.

ويعنى يهمنا ايه المتابعة دى ماتكونش متابعة صورية .. يعنى تفتيش دورى على المكاتب .. بنشوف موظفين موجودين ١٠٠ ٪ فى مكاتبهم ، وبعدين بنشوف مسألة النظافة والكلام ده ، وبعدين الموضوع المهم هو العمل .. عاوزين الرئاسات تشوف المسألة دى بالذات ، وده بيدخلنا فى المسئولية والسلطة .

المسئولية والسلطة : هناك اتجاه لتحميل قاعدة الجهاز الادارى مسئولية العمل وما يتبع ذلك من مساءلات وعقوبات أكثر منها مكافآت ومشجعات ، واننا بالمغالاة فى هذا الاتجاه انما ندفع الأجهزة الرئاسية التى تعلو هذه القاعدة الى مزيد من السلبية والتهرب من المسئولية ، وبذلك تفقد طاقات يمكن أن تعاون فى رفع مستوى الكفاية الادارية .

وان هذه المستويات الرئاسية المختلفة انما تشكل العقول والعيون التى توجه وتتابع وتقيم ، وبذلك يتحرك الجهاز حركة طبيعية منتظمة بكل أجزائه وبكل طاقاته ليس من المعقول أن يتحمل العاملون فى القاعدة كل المسئولية بل أن يتحمل الرؤساء المباشرون المسئولية ايضا ولو بصورة أدبية ، ولا اقصد ان يحاسبوا على كل

خطأ أو اهمال يحدث فى وحداتهم ولكن يجب ان يشعروا بمسئولياتهم الأدبية عن طريق اجراءات يتفق عليها فى تقييم اعمالهم على فترات معينة فى السنة ٣ شهور أو ٦ شهور مثلا يحسب فيها مجموع انتاج وحداتهم ومجموع اخطائها .

يعنى من المهم جدا انه بيحصل خطأ من موظف ، بنجيب الرئيس المباشر له وبنكلمه ، يعنى بنشعره بالمسئولية الأدبية ، مش ضرورى بنسجل له هذا فى الدوسيه بتاعه أو الملف بتاعه ، ده مش الموضوع ولكن بنشعر الرياسات .. والا طيب السلسلة الهرمية دى كلها الموجودة بالرئاسات بتعمل ايه ؟ احنا لازم نستفيد منها .. هذه الأجهزة الرياسية كلها معطلة النهارده .. هو الخطأ بيحصل يبقى الموظف يتحقق معاه بياخد له ٥ أيام قطع ماهية .. طيب وبعدين؟ طيب هو مفروض انه يكون فيه ايجابية من هذه الرياسات فى المتابعة علشان تقلل من الأخطاء .

اذا كان الأمر كذلك فمن الطبيعى ان يمنحوا السلطات الكافية التى يواجهون بها مسئولياتهم والتى تمكنهم من حرية الحركة والتصرف والاصلاح ورفع كفاية وحداتهم واذا وقفت اللوائح فى سبيل مصلحة العمل وكفاءته فيجب تعديل هذه اللوائح .

وفى اعتقادى ان المصلحة العامة تقتضى منح الرؤساء سلطات اكثر فى التحقيق السريع ، وفى الجزاء ، وفى المكافأة لخلق حوافز العمل . وان هذه المسئوليات تستلزم اختيار نوع من القادة المتصفين بالجراة والحسم ، والذين يقبلون تحمل جميع المسئوليات والمخاطر المتعلقة بالعملية الادارية ، مثل عدم التقيد بحرفية اللوائح والتعليمات ، أو بالاجراءات الروتينية .. فمثل هذه المخاطر تعتبر مسألة ثانوية الى جانب تحقيق الهدف .

٤ ـ مشكلة تضخم العاملين بالحكومة ، وسوء توزيعهم بين الوحدات الادارية ، وتكدس نسبة كبيرة منهم فى القاهرة على حساب احتياجات الحكم المحلى .. وأرجو أن تدرس هذه المسألة فى مؤتمركم هذا .

ودى مسألة حاتركها لكم علشان لازم تشوفوا لها حل .. وطبعا فيه ضغط مستمر ، وفيه الحاجات .. كل الناس عايزه تقعد فى القاهرة ، ولكن مصلحة الشعب بيكون لها الأولوية .

٥ ـ الرقابة والشكاوى : كل مواطن له حق الشكوى وهناك شكوى من هذه الشكاوى .. أجهزة الادارة تشتكى من كثرة هذه الشكوى خصوصا المجهول منها .. والتى تعطل العمل .. طبعا لا نستطيع منعها أو تجاهلها لأنها حق لكل مواطن ، ولكن فى استطاعتنا ان ننظمها وأن نستفيد من الصالح منها لاصلاح الأجهزة الادارية بلوائحها وتعقيداتها المكتبية ونستطيع ان نمنع الضار منها الذى يترتب عليه تعطيل الأعمال وضياع الجهد والذى يؤثر على معنويات العاملين نتيجة لتعرضهم المستمر للتحقيقات .

ولكن هناك سؤالا هاما نوجهه الى أنفسنا : هل من المناسب ان ننتظر حتى يشتكى المواطنون ، أم نعمل على اصلاح اجهزتنا الادارية أولا بأول ؟ .. فلينزل كل منكم الى وحداته الصغرى ، ويتابع سير أى موضوع ، أو يختار طلبا تقدم به أحد المواطنين ويتابع طريق التصرف فيه ، والوقت الذى انقضى فى بحثه .. وهل ترجمت اللوائح لتعقيده أم تسهيله ؟.

... والرقابة

وهذا يجرنا الى موضوع الرقابة وتنظيمها والشكوى من تعدد اجهزة الرقابة وتأثيرها الايجابى والسلبى .. وهذه مسألة طال الحديث فيها وعلى كل فستكون محل مناقشتكم فى هذا المؤتمر .

وفى اعتقادى اننا لا نختلف على مبدأ الحاجة الى الرقابة .. وربما يكون بحثكم أكثر تركيزا على تنظيمها . وأن مفهوم الرقابة السليمة ليس تصيد الأخطاء أو الجرى وراء الشكاوى المجهولة واستعمالها للتحقيق مع العاملين .

ان مفهوم الرقابة السليمة يتضمن في المقام الأول حل المشاكل التى تعترض الجهاز الحكومى ، والتى تؤثر فى كفايته بقصد المساعدة فى تفهمها وحلها .

والرقابة نوعان داخلية وخارجية وفى تقديرى انه اذا احسن اختيار القيادات داخل الأجهزة الادارية ، وتحملت مسئولياتها بشجاعة فان هذا يغنينا عن كثير من الجهود التى تبذلها الرقابة الخارجية .

أيها الأخوة ...

ان اجتماعكم هذا هو نقطة انطلاق لمرحلة جديدة ، مرحلة ثورية فى حياة الخدمة المدنية وان الشعب ينظر بأمل كبير الى هذه القيادة التى تخرج لأول مرة من جو المكاتب والدواوين الى حيث تلتقى معه وبآماله ومشاعره من أجل الاصلاح الكامل والتغيير الشامل .

ارجو لكم التوفيق والسلام ..

مؤتمر نقابات العمال

بيان السيد / زكريا محيى الدين
نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

فى مؤتمر أعضاء المجلس التنفيذى للاتحاد العام لنقابات العمال ورؤساء وسكرتيرى وأمناء صندوق النقابات العامة

القاهرة ـ ٩ رجب ١٣٨٥
٢ نوفمبر ١٩٦٥

يسعدنى أن تتاح لى فرصة اللقاء بالقيادات العمالية فى الجمهورية العربية المتحدة ، ونحن نعيش ذكرى أحداث قومية وعربية أثرت على مجرى التاريخ فى بلدنا وفى الامة العربية بل وفى العالم أجمع .

فى مثل هذا اليوم منذ حوالى ٤٨ سنة أعطى بلفور وعده المشئوم للصهيونية بانشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، على حساب الألوف من اللاجئين المشردين فى الخيام ، وعلى حساب قطعة عزيزة من الأرض المقدسة فى الوطن العربى ، وعلى حساب أمن بلدنا والبلاد العربية كلها . فقد انشئت اسرائيل لتكون قاعدة للعدوان الصهيونى والاستعمارى على الوطن العربى .

وقد اثبتت الأحداث صحة هذا . ونحن نذكر جيدا انه فى مثل هذه الايام من عام ١٩٥٦ كانت اسرائيل القاعدة التى انطلق منها العدوان على مصرنا العزيزة بهدف سلب حريتنا واستقلالنا . ولكن هذا العدوان الذى تم بالتآمر بين الصهيونية والاستعمار قد تحطم على صخرة الارادة العربية ، فقد وقف شعبنا بكل فئاته : العمال ، والفلاحون ، والجنود ، والمثقفون ، والراسمالية الوطنية ، وقفوا وقفة رجل واحد للدفاع عن وطنهم ، وسقط الشهداء ، وسالت الدماء دفاعا عن الحرية والاستقلال .. ووقفت معنا شعوب الأمة العربية ، والشعوب الحرة .

ننتهز هذه الفرصة التى نجتمع فيها بممثلى فئة كافحت وساهمت فى البذل والتضحيات لكى نحيى شهداءنا الذين قدموا أعز شيء لديهم ، قدموا أرواحهم ودماءهم من أجل حرية بلادهم والدفاع عن كرامة وطنهم . ونحيى فى نفس الوقت الشعوب التى

وقفت بجانبنا .. نذكر ولا ننسى ما قدموه لنا ، نذكر وقفتهم معنا بالتقدير وعرفان الجميل .

اذكر هــذا الكلام ، بل هــذه المقدمة لا لمجرد الذكرى ، ولكن لنأخذ منها العبرة والدروس التى تنفعنا فى المستقبل .. دروس تقول لنا ان الحرية شيء غال وعزيز ، ولابد للحصول عليها من كفاح وتضحيات بالدماء والأرواح .. ولكي نحافظ على هــذه الحرية نحتاج ايضا الى كفاح وتضحيات مثمرة ، قد تختلف عن التضحيات التى قدمناها للحصول على الحرية ، فهى تضحيات من نوع آخر أنه الجهاد الأكبر .. الجهــاد ضد النفس .. قد نضحي بأشــياء نستطيع الاستغناء عنها .. ونحن ملزمون بأن نقدم لبلدنا العمل المخلص المنتج .. نقدم لبلدنا شيئا من الصبر وقليلا من التضحيات فى ظروف معيشتنا لكى نحقق الهدف وهو الحفاظ على حريتنا .

ان أحدا لا يمكن أن يتصور أن بلدا فقيرا يحتاج الناس فيــه الى لقمة العيش يمكنه ان يصمد أو يقاوم القوى التى تحاول ان تسلبه حريته .

ومن اجل هـــذا فنحن نجتمع اليــوم لنتحدث عن تعزيز اقتصادياتنا لكى ننشيء القاعدة الاقتصادية الوطيدة فى بلدنا .. اننا عندما نعمــل لرفع مستوى المعيشة نحافظ في نفس الوقت على حريتنا واستقلالنا بالاعتماد على أنفسنا ، وبناء قوتنا الذاتية ، فلا نطلب مساعدة أحد ، ولا نمد أيدينا الى احد لكى يقدم لنا اعانات مشروطة ، ولكى يفرض علينا سياسة تقيــد من حريتنــا .. ان الاقتصاد المتين هو الاساس ، بل هو الدرع الذى نحافظ به على حريتنا .. يجب ان نضع هذه الحقيقة دائما نصب اعيننا .

اننى حين أجتمع بكم اليوم ، ليس الغرض هو الحــديث عن المكاسب التى حققتها الثورة للعمال فى مجال العمالة والأجور ،

والاسكان ، والتأمينات الاجتماعية ، وعلاقات العمل فى وحدات الانتاج والخدمات ، فهذه مسائل كلها تعرفونها وتعيشون فيها .. ولكنى جئت لأتكلم معكم فى طبيعة المرحلة الثورية القادمة ، ودور العمال وقياداتهم فى هذه المرحلة باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى هذه الثورة .

ان ثورتنا اشتراكية عربية ، واهدافنا الاجتماعية هى الكفاية والعدل .

العدل ويعنى عدالة التوزيع ، وقد تحقق منها جزء كبير عن طريق سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ، وقد انعكس أثر هذا على مستوى الأجور والعمالة بالمقارنة الى حالنا قبل الثورة .. ولكن هل يكفى هذا لتحقيق العدالة ؟.

كل الناس يتطلعون لتحسين أحوالهم .. لزيادة أجورهم .. والناس الذين ليست لديهم فرصة عمل .. لابد أن تتاح لهم هذه الفرصة .. ثم زيادة السكان التي تضغط علينا ..

كل هذا يجرنا الى موضوع الكفاية ، ولن تتحقق الكفاية الا بزيادة الانتاج ، فيزيد الدخل ، وتزيد الأجور ، وتوجد فرص العمل ، وذلك يتفق مع قول الرئيس جمال عبد الناصر دائماً « ان حل مشاكلنا هو أن ننتج أكثر » معنى هذا أن انتاجنا اذا بقى على ماهو عليه بلا زيادة تفوق زيادة السكان معناه أن يقل الدخل .. أو بعبارة أوضح اذا كان لدينا ١٠٠ جنيه ندفعها أجورا لعشرة عمال ، فاذا اصبح العمال عشرين وبقيت المائة جنيه كما هى معنى هذا ان أجر كل عامل لازم ينخفض .. ثم علينا بعد ذلك أن نقدم تعويضات ومساعدات للمتعطلين .. من أين نقدم هذه المساعدات ؟ من أجرى ومن أجرك وأجر كل عامل فى هذا البلد .

ولكى نبرز أهمية زيادة الانتــاج ، لابد ان نتــكلم عن مفهوم مسئولية العمــال فى المحافظة على الثورة ومــكاسبها السياسية والاجتماعية .

وعندما يرفع العمال شعارهم القائل « العمال جنود الثورة » هل يقصد بهذا الشعار الدفاع ضــد الرجعية واعوان الاستعمار ونحن مفتوحو الأعين ، نأخذ الحذر من عوامل التخريب ، والمحاولات المستمرة ضد الثورة وأهدافها من الرجعيين وصنائع الاستعمار ؟. وهل معناه فقط أن نتوســع فى ممارسة الديمقراطية عن طريق التنظيمات الشعبية والنقابية والمشاركة فى الادارة الى غير ذلك من وسائل ممارسة الديمقراطية ؟.

أقول ان هذا لا يكفى لتحقيق شعار « العمال جنود الثورة » هناك جانب مهم جدا وعلى مستوى أهمية مكافحة أخطار الرجعية وأعوان الاستعمار وممارسة الديمقراطية .. هــذا الجانب هو الانتاج ، وزيادته ، وكفايته .

وتظهر خطورة هذا الجانب عندما نشعر أن مشروعاتنا لا تتمكن ولا تنجح فى تحقيق زيادة الدخل ، او أن اقتصادياتنا تضعف .. النتيجة الحتمية تكون خسائر مالية فى المشروع أو المؤسسة أو الشركة أو المصنــع .. خســائر مالية لو استمرت عدة سنوات فسيأتى اليوم الذى تقف فيه هذه المشروعات ، وهذا يعنى تشريد العمال وانتشار البطالة .

فى هذه الحالة نكون قد أعطينا سلاحا لاعدائنا وأعداء الثورة وأعداء الاشتراكية ليحققوا أهدافهم .

اننى عنــدما قلت فى بياناتى السابقة ان الاقتصاد أولا كنت أقصد تأكيد أهمية زيادة الانتاج ، وأن تعزيز اقتصادنا هو أساس الدفاع عن الشــورة ضد أعدائها ، وهو أيضــا لتحقيق المطالب

الاقتصادية والخدمات ، وهو الاساس لتعزيز ممارستنا للديمقراطية السليمة .

نعود الى الحديث عن زيادة الانتاج ..

هناك ثلاثة عوامل يجب أن تتوافر لزيادة الانتاج هى :

أولا ـ التخطيط السليم . بمعنى اننا قبل تنفيذ أى مشروع لابد أن ندرس اقتصادياته بطريقة سليمة ، وما سيحققه هذا المشروع من مكاسب وعائد . وكلما كانت مكاسبه وعائده أكبر واسرع دل ذلك على أن اقتصادياته سليمة .. وهذا يلزمنا بدراسة مشروعاتنا دراسة دقيقة وواضحة حتى لو احتاجت هذه الدراسة الى زيادة شهرين او ستة شهور ، ولكن لابد أن نطمئن الى أن اقتصاديات هذا المشروع سليمة قبل الاقدام عليه . يجوز أن يكون هناك خلل فى التقديرات بمعدل ١٠٪ ، وهذا بالطبع أفضل من ٥٠ أو ٦٠٪ عندما تكون الدراسة سريعة .

صحيح أن هناك بعض مشروعات نعرف أنها تخسر فى مرحلة البدء ولعدد من السنين ، وخصوصا الصناعات الثقيلة والاستراتيجية التى تعطينا الخامات للصناعات الاخرى .. ومع ذلك فنحن ندعمها .. وفى التخطيط أيضا لابد من حساب الفنيين والاداريين والعمال الذين يعملون فى تنفيذ هذا المشروع وعلى أعلى مستوى من الكفاية .

ثانيا ـ الادارة السليمة وهى التى تستطيع ادارة المشروع بطريقة اقتصادية .. الادارة تعين وتحاسب على فترات . وقد قلت هذا فى مؤتمرى الانتاج والادارة ، ولذلك فلابد من اعطائها سلطة العمل والقيادة التى تمكنها من تحقيق الاهداف .. لابد من سلطة لقيادة السفينة الى بر الأمان وهو الانتاج وزيادة الانتاج .

قد تحدث هناك أخطاء .. كلنا بشر بنخطيء .. ولكن لابد من الموازنة بين الاخطاء الكبيرة والبسيطة .. كل اخطاء من الادارة نتجاوز عنها فى سبيل تحقيق الهدف وهو الانتاج .

هناك مثلا مدير عصبى .. أو مدير تصرف تصرفا غير سليم من وجهة نظر العمال .. هذا الموضوع ليس صعبا .. وأنت لا تستطيع الحكم على شخص الا من خلال الاهداف الاقتصادية التى يستطيع تحقيقها .. المهم أن الادارة والعمال يتجهون لهدف واحد وهو زيادة الانتاج ، هذه النقطة مهمة جدا .. انما التناقض فى المطالب الاقتصادية ·· هل هى ممكنة أم لا ؟ المهم هو الا أفرض على الادارة أية شروط تؤخر فى تحقيق الهدف ·

وهناك نقطة أخرى فى منتهى الأهمية ·· علاقات العمل بين العمال والادارة وهى مسألة العمالة ·· كل الاقتصاديين يقولون ان زيادة العمالة عن طاقة المشروع تؤدى الى تقليل الانتاج واضعاف كفايته ·· اذن زيادة العمالة فى أى مشروع ليست حلا لمشكلة البطالة ·

لدينا زيادة سنوية فى السكان والعدد المتقدم للعمالة يزيد كل سنة فليس الحل تكدس العمال فى المصانع ·· العمل الذى يحتاج الى ٥ عمال يوضع فيه عشرة عمال ، كيف ؟·· نتيجة ذلك هى عدم تحديد المسئولية وكل يرمى الحمل على الآخر ·· كيف يمكن حسابهم ونحن نريد محاسبة كل عامل كبر أم صغر · اذن زيادة العمال فى المشروعات ليست حلا لمشكلة البطالة بل لا بد من زيادة الانتاج فهى الحل لزيادة الأجور ، أو استثمار العائد فى انشاء مشروعات جديدة لخلق فرص عمل جديدة ·· المتعطلون لا بد لهم من علاج على أساس اجتماعى واشتراكى ونحاول أن نجد الحلول ·· الحلول الجذرية هى زيادة الانتاج ·

ثالثا ـ العمل السليم ٠٠ العمل الجدى المخلص وهذه مسئولية العمال وقياداتهم ٠ وفى هذا يقول الميثاق : « ان مكانة العمال فى المجتمع الجديد لم يعد لها الآن من مقياس غير انجاح عملية التطوير الصناعى وغير طاقتهم على العمل من أجل هذا الهدف وغير كفايتهم فى الوصول اليه » ٠

وبهذا حدد الميثاق مجال التطوير الصناعى على أنه أوسع مجال لايجاد فرص العمل ٠

ويقول الميثاق « ان العمل شرف وأساس للحياة فى المجتمع الاشتراكى » ٠

وهنا يتساءل العمال ما هو المطلوب من العمال ، من كل عامل بالذات فى معركة الانتاج ؟ هناك أشياء كثيرة ومحددة :

١ ـ الايجابية فى العمل :

هذا عامل يركز كل فكره وأعصابه فى عمله ، وعامل آخر سلبى لا يهمه مستوى الكفاية أو زيادة الانتاج ٠٠ ما هى النتيجة ؟٠٠ العامل الايجابى من المؤكد أنه ينتج ثوب قماش سليم ليس به عيب ٠٠ والثانى ينتج نفس الثوب ولكن توجد فيه أخطاء كثيرة قد تبلغ أحيانا ٢٠٪ فنخسر من الناحية الاقتصادية ٢٠٪ ، وأضرب مثلا آخر بسائق سيارة يحرص عليها كابنه وعندما يصادفه « مطب » فى الطريق يتمهل ويحاسب ويصون سيارته ٠٠٠ عند الملف يحاسب على تيل الفرامل ٠٠ انه بذلك يوفر للدولة جنيه ٠٠ وجنيه مع جنيه نوفر كثيرا ٠٠

عامل الزراعة الذى يحمل رشاشة مقاومة دودة القطن ٠٠ يرش شجرة ويترك شجرة ، وهناك عامل بجواره يرش كل الأشجار ٠

٢ ــ نسبة الحضور فى المصنع :

كثيرا ما يحدث الغياب ويقولون لأسباب مرضية ، أو أعذار وهمية ٠٠ بالنسبة للطبيب الذى يعطيه الاجازة ويرفع نسبة الغياب الى ٥٠ ٪ فلنا كلام مع مثل هذا الطبيب ٠

ولكن ماذا نقول للعامل الذى يشكو من صداع أو ارتفاع قليل فى درجة الحرارة ؟٠ اننا نقول له لو كان عندك صداع أو سخونه وتريد أن تذهب بابنك الى المدرسة ، هل تتركه وحده يتعرض لمخاطر الطريق ، أم تأخذه من يده الى المدرسة وأنت فى اجازة مرضية ؟٠٠ ان المصنع كأسرة العامل لا بد أن نوعى العمال بأن نسبة الغياب اذا وصلت الى نسبة ٥٠٪ فكيف نعطى الأجور بعد أن يقل الانتاج بنسبة الغياب !

٣ ــ الكفاية :

وهى تأتى بالتدريب والتعليم ٠٠ قد نقول هذا شغل المدارس والمدربين ٠٠ لا ، بدليل اننا نستخدم مدربين أكفاء ، ثم نجد عاملا يهتم باجادة عمله ، وآخر كل همه أن يقبض فى اخر الشهر ٠ نريد كل العمال ٠٠ ملايين العمال ٠٠ أن يكونوا عمالا مجتهدين يهتمون بعملهم ، ورفع مستوى كفايتهم ٠

نذكر فى هذا المجال أيام زمان ٠٠ أيام الحرف ٠٠ الأسطى كان يختار عمالا يساعدونه ، وبعد ثلاث سنوات مثلا يصبح واحد منهم أسطى ٠٠ والباقى كما هم ٠

٤ ــ النظام والالتزام بالتعليمات واللوائح :

ليس هناك مجتمع يسير بدون نظام وقواعد تقوده للنجاح . مجتمع العمال يجب أن ينظم بلوائح وتعليمات ٠ وهذا يحتاج الى

تعاون العمال والادارة وأى شكوى يجب أن تأخذ طريقها العـــادى بالوسائل القانونية والطبيعية ·· يجب أن يكون الانتاج هو الهدف الأساسى ·· وأية مشكلة بعد ذلك لا بد من حلها ·

٥ ـ الارتباط بوحدات الانتاج :

ارتباط من يملك وسائل الانتاج ، لا بد أن يحميها بقلبه ·· عليه بالاقتصاد فى النفقـــات الاضافيـــة التى تستنزف موارد المشروع ·· وأضرب لذلك مثلا عمال مصنع يسكنون منطقة تبعد عنه ٣ كيلو مترات لمـاذا الالحاح فى طلب وسيلة انتقال ؟ لمـاذا لا يبكرون فى الحضور نصف ساعة ؟ أنا شخصيا كان بيتى يبعد عن المدرسة ٣ كيلو مترات وكنت أمشى هذه المســافة ذهابا وايابا ولا أتأخر عن واجباتى ·· ان الآمال والتطلعات من طبيعة البشر ، ولكنها لا يمكن أن تتحقق الا بمجهود أكبر ·

٦ ـ صيانة الملكية العامة فى المصانع :

ان كل شىء قد أصبح ملـكا للشعب ، لا ملـكا للرأسماليـــة والرجعية ، ولا بد أن نطور انتاجنا ·

لقد علمت أمس بواقعة فى أحد المصانع ·· عندما ذهب بعض أفراد الكشافة ينظفون المصنع تطوعا فعثروا على المواكيك ملقـاة فى الأرض · كيف حدث هذا ، ومسئوليـــة من هى ؟·· الادارة والقيادات النقابية هى المسئولة ·· ان المسئوليـــة التى تقع عليكم مسئولية كبيرة ·· قيادات العمال عليها مسئوليات وأكثر ·· لقد تحولت النقابة من طرف مقابل للادارة الى قاعدة طليعية تساهم فى رفع الـكفاية الانتاجية والفكرية للعمال ·

ان قيادات العمال مسـئولة عن نقل هذه المفاهيم الى العمــال بالدعوة والتوجيه السليم والتعاون مع الادارة ·

ان معركة التنمية الاقتصادية التى نواجهها لا تتحمل أى تهاون أو تواكل ، وأنتم كقيادات عمالية فى الاتحاد الاشتراكى تعرفون مسئوليتكم فى هذه المرحلة الهامة ، امامنا مشكلة زيادة السكان ومشكلة التنمية . فى السنين الماضية اندفعنا فى زيادة الأجور ، وقد انعكس هذا على زيادة الاستهلاك ، وزيادة الاسراف .

وأذكر لكم هنا ان نسبة النمو السنوى لصادراتنا فى السنوات الخمس الماضية كانت ٥٪ فى حين أن النمو السنوى لوارداتنا قد وصل الى ٨٪ ، وكان يهمنا أن تكون الزيادة فى الواردات من أجل التنمية ولكن هذه الزيادة كانت للاستهلاك مع الأسف .

ان ذلك الوضع يقتضى من قيادات العمال بالاضافة الى ما سبق ذكره :

- عدم اعطاء الوعود للعمال على حساب مصلحة الانتاج . وذلك يأتى نتيجة لبعض التناقضات والصراع على الانتخابات. . وأضرب لذلك مثلا فى مصنع يقدم وجبة غذائية تتكلف ١٣ قرشا يدفع العمال منها قرشين والمصنع يدفع الباقى .. بعض القيادات وعدت برفع القرشين عن العمال ، وقد ترتب على هذا الوعد مشاكل اصطدمت بها الادارة التى لا تعرف شيئا عن هذا الوعد .

- تشجيع العمال على زيادة الانتاج وتعبئتهم بالتوعية .

- التعاون مع الادارة لخلق حوافز العمل .. على القادة ان يمتنعوا عن حماية العامل المسىء .. اننا اذا كنا نقيم عمل الادارة عن طريق ما استطاعت تحقيقه من أهداف الانتاج فلا بد أن يكون هناك تقييم سنوى لأعمال النقابات .. ولا يمكن أن يكون الصراع النقابى هو أساس العمل النقابى فى المجتمع الاشتراكى .

ـ الارتفاع بالعمل الى مستوى المسئولية فى المرحلة القادمة • ارتفعنا من قبل فى مراحل الكفاح المختلفة •

ان أى مجهود يبذل فى سبيل رفع الانتاج وكفايته هو مجهود يبذل لصالح العمال ولصالح المجتمع كله •

ـ اذا أمكننا توفير فرص النجاح للأهداف التى تحدثنا عنهـا نستطيع بتوفيق الله أن نزيد من الانتاج وكفايته وبذلك نزيد استهلاكنا وأجورنا والخدمات الأخرى وفرص العمل وشعارنا هو (لا استهلاك بدون انتاج) ••

فى الفترة الحالية التى تمر بنا يتحتم علينا كمـا أوضحت فى أحاديث سابقة أن نحدد استهلاكنا حتى نوفر الأموال اللازمة لتشغيل المصانع القائمة فعلا ، ونستثمر مدخراتنا فى مشروعات جديدة لخلق فرص عمل جديدة •

ولذلك فانه من الطبيعى خلال المرحلة القادمة ـ ولن تكون طويلة ـ الا ننظر فى أية مطالب اقتصادية اضافية أو جـديدة ، ولكننا لن نمس الأجور الحالية •• ان الأجور قد ارتفعت خلال السنوات الثلاث عشرة الماضـية من ٣٥٠ مليون جنيه الى ٧٧٠ مليون جنيـه •• ان العمال قد حرموا فى الماضى واستحقوا أن يعوضوا ، ولكننا قد وصلنا الى مرحلة يجب أن نوازن فيها اقتصادياتنا حتى نستطيع مواجهـة التزاماتنا ونبنى قاعدة اقتصادية وطيدة تحافظ على حريتنا وحرية الأمة العربية من المحيط الى الخليج •

والله يوفقكم ، والسلام عليكم •

مسئوليات الخطة الخمسية الثانية

بيان السيد / زكريا محيي الدين
نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

أمام مجلس الأمة فى دور انعقاده الثالث عن مسئوليات الخطة الخمسية الثانية

القاهرة ـ ١١ شعبان ١٣٨٥

٤ ديسمبر ١٩٦٥

أيها الاخوة أعضاء مجلس الأمة :

يسرني أن يكون لقاؤنا مع مجلسكم الموقر في بداية دورة انعقاده الثالثة مع مطلع مرحلة جديدة من مراحل العمل الوطني — مرحلة لها طبيعتها وظروفها ومصاعبها — كما أن لها أيضا أهميتها البالغة في تحقيق أهداف المجتمع الذي يبنيه شعبنا بنضاله وعزمه وتصميمه ، مرحلة بحكم طبيعتها وظروفها تحتاج الى كفاح من نوع جديد ، كما تحتاج الى جهد وبذل وعطاء .

وانني اذ أقدر المسئولية الضخمة التي تواجهني واخواني الوزراء أعضاء الحكومة ، فانني أعتز بالثقة التي وضعها فينا السيد رئيس الجمهورية ، ويحدونا الأمل في المستقبل بأننا قادرون باذن الله وبمعونة هذا الشعب العظيم على حمل أعباء هذه المسئولية بكل قوتنا وبكل طاقاتنا وبكل اخلاصنا .

المرحلة القادمة

اخواني أعضاء مجلس الأمة :

ان المرحلة القادمة تتطلب ان يستجمع الشعب قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والموانع التي قد تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريدها كما أنها قفزة للامام تعويضا لما يكون قد فاتنا ووصولا الى الآمال الكبرى .

ولذا فان قيمة الجهود في هذه المرحلة تقاس بمدى ما يمكن تعبئته من قوى الجماهير الشعبية لصنع المستقبل وبمدى مايمكن أن توفره هذه الجماهير من قدرة على فرض ارادتها على الحياة .

وان القيادة الحقيقية هى الاحساس بمطالب الشعب والتعبير عنها وايجاد الوســائل لتحقيقها وتجميع قوى الشعب وراء الجهود المحققة لهـا ٠.

وهذا ولاشك هو دورنا ودوركم ، وطريقنا وطريقكم فى هذه الدورة من أدوار انعقاد مجلسكم والتى أرجو أن تكون دورة مثمرة باذن الله .

وقد لا أكون فى حاجة اليوم الى بيان أن مسئولية العمل الوطنى فى المرحلة القادمة مسئولية ضخمة ومسئولية شرف ومسئولية أمانة ، ويسعدنى أن يكون لـكل منا نصيب فى تحمـل هـــذه المسئوليات الجســام .

الشعب حطم كل القيـــود

ايها الاخوة أعضاء مجلس الأمة :

ان شعبنا الذى عقد العزم على حماية مكاسبه ، وكشف كل الحيل التى حاولت أن تجره الى معارك جانبية تخرجه عن طريقه الثورى وتصرفه عن معركته التى خاضها من أجل البناء ، قد نبذ كل دعاة التضليل ومضى فى اصرار يتم مابدأ حين خرج فى صبيحة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليعيد صنع الحيـاة على أرضه وليبنى بالجهـد وبالعرق كيانا اقتصاديا سليما وكيانا اجتماعيا كريما ، يحمى بهما استقلاله ويدعم مكاسبه .

ان المنجزات العظيمة التى حققها الشعب بتمسكه بأهدافه فى معركة البناء لم تشغله عن محاولات التنكر والتخفى التى تسـلل بها فى الظلام نفر على أبصارهم غشاوة من تضليل باسم الـدين

واحقـاد عمياء تحفز الى الهــدم والتدمير تعطيلا لحق شعبنا فى الرخاء الذى يؤمن به ويعمل من اجله .

ان هذا الشعب بعد أن حطم كل القيود التى كبلت قواه العاملة بطريقة تتنافى مع الانسانية لصالح احتكارات الرأسمالية الداخلية أو الخارجية ، لن يمكن للرجعية مرة اخرى من أن تسد عليه طريقه الى اهدافه حتى يصل بعملية الانتاج كما ونوعا الى تحقيق الكفاية والعدل دعامتى الاشتراكية .

ان وعى كل مواطن بمسئوليته المحددة وادراكه لحقوقه المؤكدة قد مكن للايمان بالعمل فى كل نفس ، فمضى الشعب كله يعمل حقا وشرفا وواجبا ليوفر للوطن قوة ورخاء وأمنا وللمواطن حرية وعدلا فلئن أساء بعد ذلك لهذه الجهود البناءة مسىء ففى شرعة الحــق وشرعة العدل ان يؤخذ بجريرة اساءته « فاليوم لاتظلم نفس شيئا ولا تجزون الا ماكنتم تعملون » .

الأســاس الذى يرتكز عليه اسـلوب عملنـا

اخوانى اعضاء مجلس الأمة :

لقد اخذت الثورة عهدا على نفسها منذ بدايتها أن تكون طلائعها دائما خـداما لها ولأهدافها يعيشون فى رحابها فى اى ركن من أركانها وحيث تتطلب المصلحة تواجدهم .

وان نظامنا الثورى قد أرسى فى مجتمعنا قواعد لمبادىء سامية ومثل عليا تنظم اليوم حياة المواطنين جميعا ، وهى مبادىء لم تعد موضوعا لجدل أو خلاف باعتبارها أهداف شعب بأسره قد ارتبط بها ارتباطا كاملا ، وباعتبارها الطـريق الأمثل للتحول الاجتمـاعى

الذى يحقق للانســـان المواطن فى الحيـــاة أمله ويكفل كرامة انســـانيته .

واذا كان من المحتمل ان تختلف نظرة الأفراد الى الوســائل أو أن تتعدد أساليبهم على طريق تحقيق آمال الشعب وصيانة حقوقه وتدعيم بناء نظامه الثورى فان الشعب جميعه قد انتظمه اطـار واحد هو اطار اشتراكيتنا الانسانية واستهدى مبـادىء واحـدة هى المبادىء التى رسمها ميثاق العمل الوطنى .

فى اطار من هذا الوعى ، وفى نطاق هذا الفهم ، فان الأساس الذى سوف يرتكز عليه أسلوب عملنا هو الاصرار الدائم والدأب المتواصل فى استمرار العمـــل الثورى وتنظيم كل الطـــاقات وتجنيدها للوصول الى الغايات التى ينشدها شـــعبنا فى هذه المرحلة الهامة من مراحل تطورنا .

تجـــربتنا فريدة فى نوعها

اخواني أعضاء مجلس الأمة :

ان طبيعة التطور بصفة عامة ، وطبيعة التحول الاشتراكى بصفة خاصة أن تلازم المشقة الانتصار ، وأن يصحب التطور المعـاناة . لذا فقد كان طبيعيا ونحن نحول ونطور مجتمعنا ان تتفتح امـام تقدمنا أبواب ومنافذ فى مجالات مختلفة وان تصادفنا فى كل مجال نتطـور فيه وفى كل خطوة نخطوها تحديات متجددة وصـــعوبات متطـــورة .

وقد تمكن شعبنا أن يحقق فيها بالجهد والاصرار انتصارات كبيرة ومكاسب متعـــددة .

وفى خلال هذه المعارك وعلى أعتاب هذه المصاعب اكتسبت الثورة المصرية خبرة ومناعة ومنحتها التجارب فرص الممارسة الفعلية للتغيير الثورى . ولقد كانت تجربتنا فريدة فى نوعها نقلنا فيها فى هدوء وسلام مجتمعا متخلفا ووصلنا به الى مشارف الآفاق الواسعة والى مجالات جديدة من مجالات العمل الوطنى ، منطلقات جديدة لا نستطيع بغير اعادة الدرس والتقييم أن نتأهب ونستعد لاقتحامها .

ومن دواعى الفخر لشعبنا المناضل انه لا يتهيب المخاطر ولا يحجم عن التجارب ويجد فى التطور والتجديد حيوية وخصوبة ومنطلقا جديدا فى تحقيق آماله الواسعة ويتخذ من تجاربه فى ماضيه نبراسا لحاضره ومستقبله . وعلى هدى هذه السياسة الثورية الخلاقة فلن تكون المرحلة القادمة بأية حال من الأحوال استمرارا تلقائيا للمرحلة السابقة .

مرحلة تتميز باهميتها الاقتصادية

اخوانى اعضاء مجلس الأمة :

على أساس العهود والمواثيق التى ارتبط بها الشعب مع قائده فى مختلف المناسبات ، وعلى أساس تلك الآمال العريضة التى تتطلع اليها جماهير شعبنا المناضلة ، وعلى أساس الاصرار والدأب المتواصل نحو حياة أفضل سوف نبدأ جميعا باذن الله هذه المرحلة الجديدة متضامنين فى العمل الوطنى لنوفر كل الوسائل والاسباب الكفيلة بتحقيق الاهداف الطموحة لأمتنا .

والحكومة اذ تقدر تقديرا واعيا وواقعيا الصعوبات التى نواجهها والنابعة أصلا من طبيعة المرحلة القادمة والحاجة الى الجهد المستمر والمخلص منها ومن كل فرد عامل فى شعبنا المكافح فى مرحلة تتميز

بأهميتها الاقتصادية والتى نهدف فيها الى ارساء دعائم القاعدة الاقتصادية السليمة التى سننطلق منها لتدعيم قوتنا السياسية والعسكرية ، وبالتالى حريتنا القومية . فليس أمامنا الا ان نروض أنفسنا على ان هناك تضحيات أخرى ما زالت فى انتظارنا ومسئولية ضخمة وشاقة نحملها بقوة على أكتافنا مادام هذا الجيل قد اختار أن يحمل رسالته التاريخية .

وان معركة الانتاج هى التحدى الحقيقى الذى سوف يثبت فيه الانسان العربى مكانه الذى يستحقه تحت الشمس وان الانتاج هو المقياس الحقيقى للقوة الذاتية العربية تعويضا للتخلف واندفاعا للتقدم ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والاعداء وقهرهم جميعا وتحقيق النصر فوق شراذمهم المندحرة .

على هدى هذا القول من الميثاق ، وتحقيقا لرغبات شعبنا والتى أشعر بها والمسها ، فقد قدمت الحكومة بيانا يوم تشكيلها تلتزم به أمام الشعب منهاجا وبرنامجا لمهمتها .

وكان لزاما علينا ونحن فى معركة التنمية الاقتصادية أن نعطى بعض الأولويات لمتطلبات خطتنا الاقتصادية ، وعلى هذا فسوف يكون محور سياستنا أكثر تركيزا حول بعض المسائل . وانني استعرض معكم أهمها :

أولا : سلامة تقديرات الخطة الخمسية القادمة وواقعيتها .

ثانيا : الارتفاع بمستوى كفاءة وحدات الانتاج بتحديد أكثر وضوحا للاهداف والمسئوليات والمتابعة والتقييم ، لتحقيق أفضل النتائج الاقتصادية من الموارد المتاحة . وبذلك يمكن توفير احتياجات الشعب الاساسية وتحسين مستوى الخدمة وعلى الاخص زيادة استثمار الاسكان .

ثالثا : رفع مستوى كفاءة أجهزة الدولة الادارية وتسخيرها لخدمة التنمية الاقتصادية والاستجابة السريعة لمشاكل الجماهير اليومية .

رابعا : توفير الاستقرار والمناخ السياسى والاجتماعى الدافع لقوى الانتاج .

خامسا : اعتبار مشكلة تضخم السكان مسألة حيوية تستوجب علاجا سريعا .

العمل الوطنى لابد أن يكون محددا

ايها الاخوة اعضاء مجلس الأمة :

ان العمل الوطنى على أساس الخطة لابد وأن يكون محددا أمام اجهزة الانتاج على جميع مستوياتها . بل ان مسئولية كل فرد فى هذا العمل يجب ان تكون واضحة أمامه حتى يستطيع أن يعرفه فى أى وقت من الاوقات مكانه فى العمل الوطنى .

ان ذلك يقتضى ان تتحول الخطة الشاملة فى اهدافها الاقتصادية والاجتماعية الى برامج تفصيلية تكون فى متناول يد أجهزة الانتاج .

على أساس هذا القول الحكيم من الميثاق فقد كانت باكورة أعمال الحكومة أن دعت الى عقد مؤتمر للانتاج حضره جميع رؤساء وحدات القطاع العام باعتبارهم يمثلون قيادة سياسية ترتفع الى مستوى المسئولية فى تحمل أعباء العمل الوطنى فى قطاع الانتاج خلال المرحلة القادمة ، وتبذل من فكرها ومن طاقاتها ومن اخلاصها ومن أعصابها ما يمكن من تحقيق أهدافنا الاقتصادية فى المرحلة القادمة .

ولم يكن مطلبى من هؤلاء سوى مطلب الشعب جميعا وغاية امله وهو ضرورة العمل الجدى المخلص من أجل زيادة وكفاءة الانتاج .

لقد تحققت سيطرة الشعب على وسائل الانتاج وحمل القطاع العام مسئولية تطوير اقتصادنا القومى ، فمن الطبيعى أن ننتظر منه أن ترتفع قيادته الى مستوى هذه المسئولية الخطيرة التى تتصل بمعاش الشعب وآماله المستقبلة .

ولقد حددت أمام هذا المؤتمر أهدافنا فى المرحلة القريبة القادمة وضرورة حسن استخدام مواردنا المتاحة وادارة اعمالنا بطريقة اقتصادية سليمة بحيث نستطيع :

أولا : تحقيق اكبر عائد لاستثماراتنا فى أقل وقت ممكن .

ثانيا : أن نزيد من حصيلة صادراتنا مع تحقيق ربح مجز .

ثالثا : ان تكون السلعة المنتجة على مستوى الجودة والأسعار العالمية .

رابعا واخيرا : أن تؤدى الخدمات بأقل تكلفة ممكنة .

وانه ليسعدنى أن تلقى سياستنا الجديدة من جميع أفراد القطاع العام تقبلا وحماسا باعتبارهم قيادة مسئولة سياسيا واداريا عن نتائج التنمية فى وحداتها ، كما يسعدنى اننى وجدت أنها تؤمن معى كل الايمان بأن طبيعة المرحلة القادمة من مراحل العمل الوطنى تتطلب احداث تغييرات ثورية متعددة ؛ وانه ليسعدنى أيضا أن تجىء مقررات هذا المؤتمر معبرة أصدق تعبير عن متطلبات هذه المرحلة الشاقة فى تاريخ وطننا .

نحن نمر بمرحلة ثورية من نضالنا

ايها الأخوة اعضاء مجلس الامة :

ان كل مجهود تبذله الادارة الحكومية لتبسيط الاجراءات وسرعة تأدية الخدمات وكفايتها انما يؤثر بالتالى على حجم الانتاج وكفايته .

لذا كان من الطبيعى أن يعقب مؤتمر الانتاج مؤتمر آخر للادارة ولقد تحدثت فى هذا المؤتمر مع رؤساء وحدات الادارة العامة فى الدولة .

ومن البديهى ونحن نمر بهذه المرحلة الثورية من نضالنا أن الوضع أصبح يتطلب أن ينتقل جهاز الادارة العامة من مرحلة يعيش فيها متقوقعا مع مصالحه الى مرحلة أخرى أكثر تطورا وأسرع تقدما فى طريق الثورة والاشتراكية وأكثر تفتحا مع آمال الجماهير وتطلعاتها .

ولذا فلم يعد من المعقول أو المقبول أن يظل فى مجتمعنا جهاز ينظر اليه اجتماعيا على انه الجهاز المعوق لتطور المجتمع والمنفصل عنه ذاتيا،بل وانه يشكل طبقة تتحكم فى مقدرات الناس ومصالحهم .

ولقد طالبت المجتمعين بمناقشة خطة الاصلاح الادارى ، ثم الانطلاق لتنفيذها بكل قوة وأن يكون هدفهم على الدوام أن تصل الخدمات المقررة للشعب فى أقصر وقت وبأقل تكلفة وبطريقة انسانية .

ولى وطيد الرجاء أن تكون نتائج هذا المؤتمر مثمرة باذن الله وان يكون نقطة انطلاق لمرحلة ثورية جديدة فى حياةالخدمة المدنية وان الشعب بأسره لينظر اليوم الى هذه القيـادات ويأمل أن تلتقى معـــه وبآماله ومشـاعره من أجل الاصــلاح الـكامل والتغيير الشــامل .

معركة الانتاج سوف تؤتى ثمــارها

اخوانى أعضاء مجلس الأمة :

ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وســيلة للامل غير العمـــل الانسانى ، وعلى هدى هذه السطور من الميثاق كان لابد ان تكون من أولى أعمال الحكومة أن تجتمع بممثلى العمال باعتبار أن عمل الشعب سوف يبقى طريقه الوحيد الى المستقبل .

وانه ليسعدنى أن أجد من الزملاء الذين اجتمعت بهم تفهما ووعيا واصرارا على مداومة الكفاح . واننى لواثق أن معركة الانتاج سوف تؤتى ثمارها بفضل ايمـــانهم وبقوة ســـواعدهم وصلابة عزائمهم .

التطبيق الاشتراكى

أيها الأخوة أعضاء مجلس الأمة :

لقد نبهنا الميثاق عند تناوله لمشاكل التطبيق الاشتراكى الى أن تحريك طاقات الشعب الى العمل لا يجب ان يتم عن طريق اغراق الجماهير فى الأمل ، والى ان التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المـدى الى الاهداف المرجوة من النضـــال ، لكنه من الزم

الواجبات فى تلك الفترة أن تتضح أمام الشعب بجـــلاء صعوبة الوصول الى الأهـــداف المرجوة ، فان مجرد التغيـــير الثورى فى أوضاع المجتمع القديم لا يحقق أحـــلام الجماهـــير ولـــكن الجهود المتواصلة هي وحدها القادرة على الوصول الى الاحلام . كذلك نص الميثاق على انه ليس من حق أحد في هـــذه المرحلة أن يخـــدع الجماهير بالمنى ، وانما تقتضى الامانة الثـــورية أن تكـــون لدى الجماهير صورة كاملة لمسئولياتها بلوغا لآمالها .

ولقد كنت اتمنى اليوم ان اتقدم اليكم ببرنامج عمل مفصل ، ولكنى تحقيقا لهذا المبدأ السليم لم اشـــأ ونحن لا نزال فى بداية عملنا فى الجهاز التنفيذى أن أضع أمامكم سياسات مفصـــلة عن الصحة مثلا أو التعليم أو السياحة أو ما عداها خشية ألا تكـــون الصورة قد وضحت تماما أمام الوزراء أو لم تكتمل بعد الدراسة أو العناصر التى تساعدهم على سلامة التقدير ورسم السياســـة المتمشية مع آمال الشعب وتطلعاته .

وسيكون هذا الموضوع قريبا موضع دراستنا قبل عرضـــه على مجلسكم الموقر .

ولدى الوزارة أيضا آراء واقتراحات فى وسائل تطبيق خطـــة الخدمات ، ولكننا نجد انه قد يكون من الاوفق ألا نخوض فى الكلام عنها اليوم حتى نتأكد من سلامتها وواقعيتها وحسن نتائجهـــا . وســـوف نتقـــدم اليـــكم باذن الله بصـــورة واضحة عنهـــا خلال هـــذه الدورة .

التزايد فى عـــدد الســـكان

اخوانى اعضاء مجلس الأمة :

ان مشكلة التزايد فى عدد السكان هى أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة .

لذا ، فقد كانت أولى أعمال الوزارة أن تولى هذا الامر الكثير من عنايتها ودراستها . وقد أقرت فورا مبلغ مليون جنيه لعملية تنظم الأسرة ، كما أنشأت لجنة عليا برياستى لمعالجة هذا الموضوع .

ولا شك ان مشكلة تزايد السكان ترتبط أيضا بسياسة الاسكان . فكان لابد أن نشرع فورا فى زيادة معدل الاسكان عما تم فى الخطة الأولى وكخطوة عاجلة بدأت الحكومة فى صيانة المبانى المتداعية وتشجيع ملاكها على الحفاظ عليها . كما اتخذت اجزاءات فورية لتعلية واستكمال المبانى القائمة والتى يملكها القطاع العام ومن يرغب من القطاع الخاص باعتبار أن هذه وسيلة سريعة الاثر لحل أزمة الاسكان وسيعرض عليكم مشروع القانون الذى ينظم هذه الامور .

مسئولية العمل الوطنى

اخوانى اعضاء مجلس الأمة :

ان الحكومة منذ اللحظة التى أخذت فيها على عاتقها مسئولية العمل الوطنى فى المرحلة القادمة قد وضعت لنفسها مبدأ لا تحيد عنه وهو ان تصارح الشعب بالحقائق حلوها ومرها ثقة منها بوعيه وحسن ادراكه وتقديره للأمور . وهى فى الوقت ذاته ايمانا منها برسالتها سوف تقدم اليه أساليب العمل وطرق الحل لمواجهة اى صعاب قد تعترض طريقنا فى تحقيق الاهداف الكبرى، وعندئذ يكون حكم الشعب سليما واعيا ومقدرا ويكون طريقه

طريقنا ، طريق الكفاية والعدل ، طريق الخير لجيلنا وللاجيال القادمة .

وانى أؤمن ايمانا كاملا بأن ممثلى الشعب سوف يتحملون اعباء هذه المرحلة القادمة ومسئولية المشاركة الواعية معالحكومة. فكلانا مجلسا وحكومة يمثل جماعة طليعية لتحالف قوى الشعب العاملة تقع على كاهلها مسئوالية العمل المباشر فى هذه المرحلة الثورية من أجل التقدم .

ومن هذا المفهوم ، فان الحكومة ترسم علاقاتها مع مجلس الأمة على أساس المشاركة الكاملة فى مسئولية العمل الوطنى وتبنى تصرفاتها على أساس ثقة المجلس الكاملة فى قدرتها على العمل الخلاق والحركة المستمرة .

والحكومة فى هذه المرحلة من مراحل تطورنا لا تملك بل وليس من حقها أن تخدع الشعب بالامانى ، ولكن واجبها يحتم عليها أن تنير للشعب طريق الامل مهما كانت الصعاب ومهما بلغت التضحيات .

دفع عجلة الانتاج بأقصى سرعة

ايها الأخوة اعضاء مجلس الأمة :

لقد تفضل السيد رئيس مجلسكم الموقر باطلاعى على نتائج أعمال « لجنة متابعة نشاط الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها » والتى تفضل سيادة رئيس الجمهورية بالتوجيه الى تشكيلها منكم للتأكد من أن الانتاج بحجمه وقيمته يسير نحو تحقيق الاهداف المرسومة فى الخطة وبالاسلوب الاشتراكى السليم وبالكفاءة اللازمة لدفع عجلة الانتاج بأقصى سرعة وأقل نفقة .

كما تفضل سيادته باطلاعى على نتائج الدراسات الشـــاملة التى قمتم بها فى محافظاتكم عن المشاكل القائمة بها وأوجه النقص فى مختلف المجالات .

وتحقيقا للحكمة من قيامكم بتلك الدراسات المســـتمدة من حاجات القواعد الشعبية ـ وهى الافادة منها فى هـــذه المرحلة الجـــديدة من مراحل تطورنا ـ فقـــد قمت وزملائى أعضـــاء الوزارة بدراســـة عاجلة لما تضمنته تقـاريركم من مشـــاكل واقتراحات لحلها والعمل على تنفيذ ما أمكن من توصياتكم خلال الفترة القصيرة الماضية .

وقد اطلعت كذلك على ما صـــدر عن مجلســـكم المـــوقر واللجـــان المتفرعة عنـــه من توصـــيات فى مختلف القطاعات خلال دورى الانعقاد الماضيين .

ولقد اتفقت مع السادة الوزراء كى يتقدموا بتفاصيل ما تم تنفيذه من اقتراحاتكم وتوصياتكم وبما يرونه بشـأنها وذلك فى اللجان المتفرعة عن مجلسكم الموقر .

طبيعة المرحلة التى يمر بها مجتمعنا

أيها الأخوة أعضاء مجلس الأمة :

لست أجد خيرا من هذه المناسبة ، مناسبة أول لقاء يتم بين الحـكومة الجـديدة وبين ممثلى الشعب كى أتنـاول بالتفصـيل ما أوجزته من قبل،وأشركم معى،أيها الاخوة أعضاء مجلس الأمة فى كل ما يجول فى خاطرى وخاطر اخوانى الوزراء حول شئون البلاد ، وكى أتقدم اليكم ـ على هذا الاساس من المكاشفة الصريحة

الكاملة ـ بمنهاج العمل الواضح للحكومة الجديدة ، الذى وعدكم به السيد رئيس الجمهورية فى خطاب افتتاح هذه الدورة . وأرجو من الله العلى الكريم التوفيق ، ومنكم الثقة والعون والتأييد .

واذا كنت قد اخترت ـ على غير المألوف ـ أن ابدأ حديثى معكم بالاشارة الى صعوبات المرحلة القادمة ، والتضحيات اللازمة لتحمل مسئولياتها ، فذلك ، أيها الاخوة الأعضاء ، حديث الواثق المطمئن .

الواثق من أن الانجازات التاريخية العظمى التى حققتها الثورة لشعبنا فيما مضى من سنوات التحول العظيم ، تسمح لنا بأن نواجه كل مشاكل المستقبل وتحدياته بقلب جسور ، وعيون مفتوحة على كافة الحقائق ، ويقين لا يتزعزع بالنصر .

والمطمئن الى أن معدن شعبنا الأصيل ، واحساسه المباشر أن الثورة ثورته تعمل به ولصالحه ، وقدرته على البذل والتضحية والارتفاع الى مستوى المسئولية ، كل ذلك يحتم علينا أن نضع قضاياه الكبرى كاملة بين يديه .

ولست أود أن ابذل الوعود أو أمد فى حبال الامل ، ولكن هناك اعتبارا آخر هو الذى دعانى الى البدء بحديث الصعوبات والتضحيات .. هذا الاعتبار هو أنه بقدر ما ندرك جميعا طبيعة المرحلة التى يمر بها مجتمعنا ، والصعوبات التى تحيط بها ، وما تقتضيه من جهود ، وما يناسبها من تنظيمات ووسائل ، وبقدر ما يتحول هذا الادراك الى قوة دافعة الى العمل ، وقدرة أكبر على التنظيم ، واستجابة أعمق لمقتضيات المرحلة ، بقدر ما تقل الحاجة الى التضحيات ، بل وبقدر ما يوفر مجتمعنا الاشتراكى المزيد من الخيرات ـ وفى المستقبل القريب لا البعيد ـ لكافة أبناء هذا الشعب الصبور العريق .

وحقا كما قال قائد الثورة « ان مقدرة التطور الخلاق ليست ترددا أمام الوسائل والاهداف ، كما أن مراجعة التجربة ليست تراجعا » .. بل « ان مقدرة التطوير ومراجعة التجـربة ظواهر حيوية وخصوبة ، خصوصا فى نقط التحول وعند الفواصل الزمنية بين المراحل المتعددة مهما بدت متداخلة » .

التقينا جميعا فى الميثاق على الحل الاشتراكى

ايها الأخوة أعضاء مجلس الأمة :

لقد التقينا جميعا فى الميثاق والتقت معنـا قوى الشـعب العاملة على أن « الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى فى بلادنا لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختيارى ، وانمـا كان الحـل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير . كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين » ، والتقينا أيضا فى الميثـاق على أن « الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد الى التقدم الاقتصـادى والاجتماعى ، وهو طريق الديمقراطية بكل أشـكالها السياسية والاجتماعية . كما أنه الطريق الوحيد الذى يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر فى عملية الانتاج على قواعد علمية وانسانية تقـدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التى تمكنه من أن يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة » . وكذلك التقينـا على أن « التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيـدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وانسانية ، لكى تحقق الخير لجميع الشعب ، وتوفر لهم حياة الرفاهية » .

ولقد مضت خمس سنوات منذ أن أخذنا بسياسة التخطيط

الشامل لاقتصاد البلاد ومواردها وانتهت بالفعل أولى مراحله : مرحلة الخطة الخمسية الأولى .

كذلك مضت على التحول الاشتراكى العظيم مدة كافية للحكم على نتائجه .

ومن الواضح مع ذلك أن هناك مشاكل عديدة قد برزت خلال الفترة أو تخلفت منها .

هناك مثلا مشكلة تزايد الأسعار بالنسبة لبعض السلع أو الحاجيات ، وهناك صعوبة الحصول على المساكن فى عواصم البلاد الكبرى ، وهناك مشكلة المواصلات ، وغير ذلك .. مشاكل كلها وثيقة الاتصال بحياة الشعب وآماله وتطلعاته ، تحس بها الحكومة احساسا عميقا ، لان الحكومة جزء من هذا الشعب ، ومهمتها هى بالدرجة الأولى خدمته والعمل على حل مشاكله .

وهناك مشاكل أخرى مثل مشكلة تدبير العملة الأجنبية اللازمة للحصول على الآلات أو قطع الغيار أو مستلزمات الانتاج ، والتى يسبب نقصها تعطيلا لا يستهان به فى بعض المصانع أو المرافق ، ومثل مشكلة ضعف التنسيق بين عدد من المشروعات القائمة المرتبطة ببعضها ، أو مثل انخفاض الكفاءة الانتاجية داخل عدد آخر منها .

وقد يكون من اليسير أن تحل هذه المشاكل جميعا ، وتنقطع شكوى الناس منها ، لو أن الثورة كانت تتلمس الحلول السهلة القصيرة المدى بصرف النظر عن نتائجها .

فلو أن الحكومة كانت قد تخلفت عن اقامة الصناعة الوطنية وتنميتها ، أو بناء السد العالى وغيره من المشروعات الحيوية ،

لكان من الممكن أن تكون الأسعار أقل ارتفاعا ، وأن تتوافر السلع الكمالية بدرجة أكبر ، وأن تصبح أزمة المساكن والمواصلات أقل حدة كنتيجة لاستمرار البطالة والضياع فى الأرياف .

ولكن هذه الحلول لو اتبعت لترتب عليها مشاكل اعمق واقرب اتصالا بحياة شعبنا العامل المكافح وبمستقبله .

ان تخفيض برامج الاستثمار فى الزراعة والصناعة وفى المرافق العامة ، معناه كما تعلمون العجز عن ايجاد العمل المنتج لمئات الألوف من ابناء شعبنا الذين يدخلون لأول مرة ميدان العمل فى كل عام ، بل وزيادة المشكلة صعوبة واستعصاؤها على الحل فى المستقبل .

ويكفى فى هذه المناسبة أن أشير الى أن شعبنا يتزايد الآن بأكثر من ثمانمائة ألف نسمة فى العام ، وانه حتى بعد تنفيذ مشروعات استصلاح الاراضى المترتبة على السد العالى ، سيصبح نصيب الفرد من الاراضى الزراعية أقل من خمس فدان ، اى أقل من نصيبه فى العام الحالى .

سيطرة الشعب على وسائل الانتاج

وعلى من يهتم فى المقام الأول بارتفاع الأسعار أن يتذكر اذن أن السبب فى هذا الارتفاع يرجع ـ فيما يرجع ـ الى حرص الثورة على توفير عمل منتج له أو لاخوته واقربائه ، أو لأولاده فى المستقبل .

كما أن على كل من يركز على بعض أخطاء التنسيق أو انخفاض الكفاءة الانتاجية هنا أو هناك، أن يتذكر انه لولا التخطيط ، ولولا سيطرة الشعب على وسائل الانتاج التى تحققت بالتحول

الاشتراكي ، ولولا توجيه الموارد التي كانت تذهب في الماضي الى جيوب المستغلين من الاقطاعيين والرأسماليين الى أغراض التنمية ·· لولا كل ذلك لما قامت هذه المشروعات الضخمة العديدة التي تحتاج الى المزيد من التنسيق بينها ·

وعليه أيضا أن يتذكر أن ما يقال عن ارتفاع الكفاءة الانتاجية في المشروعات الرأسمالية في بلادنا قول يخالف الحقيقة ، كما بينت ذلك دراسة حالة كثير من المشروعات التي أممت ، والتي بينت أن الكثير من هذه المشروعات كان يحقق أرباحا وهمية أو مصطنعة ·· كما أن بعض الأرباح كانت تتم كنتيجة لعمليات مشبوهة أو عمليات احتكارية لا صلة لها بكفاءة الانتاج ·

ولا أعني بما تقدم اننا نريد التهوين من مشاكل الجماهير اليوميه ، أو مشاكل الانتاج التي تواجهنا ، ولا أننا نتجاهلها أو نعتبرها ضرورة حتمية لا غنى عنها ، ينبغي علينا أن نستسلم لها ونتعايش معها ·· وانما معناه :

اولا : انه يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة في أذهاننا جميعا بين الأهداف الرئيسية التي يسعى مجتمعنا الى تحقيقها ، وبين المشاكل الفرعية أو اليومية التي تعترض الطريق الى تحقيق هذه الأهداف ·· ان هذه التفرقة لازمة ليس فقط لوضوح الرؤية وسلامة التقدير ، ولكن أيضا لأنه بقدر ما نطمئن الى أننا نسير على الطريق السليم المؤدي الى الهدف ، بقدر ما نجد القوة على مواصلة السير والتغلب على المشاكل العارضة ·

ثانيا : انه يجب لكي نتفهم هذه المشاكل على وجهها الصحيح ، ونتعرف على أساسها الحقيقي ، أن نربط المشاكل دائما بأهداف مجتمعنا ، وبالطريق الذي يشقه لنفسه نحو تحقيق هذه الأهداف ·· كما حددها الميثاق ·

ثالثا : ان الحلول التي يجب أن نختارها لعـــلاج هذه المشاكل ، هي الحلول التى تساعد على تحقيق أهداف المجتمع وليست الحلول التى تقيم عقبات جديدة في وجه هذه الأهـــداف ، او تحرفنا عن السير فى اتجاهنا ٠

سنوات الاختيار الحاسم

أيها الاخوة أعضاء مجلس الأمة :

اذا اهتدينا بهذه المعايير الثلاثة ، وأردنا ـ كخطوة أولى نحو تقـــدير الموقف الحالى ، ورسم الخطوط العامة لسياسة الحكومة فى المستقبل ـ أن نقيم حصيلة السنوات الخمس الماضية ، فسنجد انها سنوات حافلة بالانجازات الضخمة ٠

لقـــد كانت هذه السنوات سنوات الاختيار الحاسم المصمم للاشتراكية كطريقة للحياة وأساس لبناء مجتمعنا الجديد ، وسنوات البدء فى التنفيذ الفعال المتكامل من أجل تحقيق هذا الهدف ٠٠ وصحيح أن المبادىء الستة التى أعلنتها الثورة ، منـذ فجر يومها الأول ، كانت تنطوى على بذور هـــذا المجتمع ٠٠ ولكن سنوات الكفاح الأولى للثورة استغرقتها ـ فى الأغلب الأعم ـ معـــارك الكفاح من أجل تحرر الوطن السياسى والاقتصـــادى ٠٠ وترك للسنوات الخمس الماضية توضيح الهـــدف ورسم معالم الطريق وتتويج ذلك كله بتجميع قوى الشعب العاملة حول ميثاق العمل الوطنى ٠

وفى هذه السنوات الخمس تحققت سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ٠٠ لقد كانت قوانين يوليو سنة ١٩٦١ ، كما قال الميثاق بحق ، هى والقوانين الأخرى المماثلة التى أعقبتها ، « أكبر انتصار

توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى» وكانت جسرا عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجـــاح منقطع النظير ٠٠ كما أن الاجراءات التى أعقبت تلك القوانين قد حققت بنجاح مماثل عملية تصفية كانت حتمية وضرورية٠٠ وقد أكدت هذه الاجراءات وأنا هنا أيضا أردد ما جاء فى الميثاق صدقا وحقا ـ « أن الشعب قد عقد عزمه من غير تردد على رفض كل وضع استغلالى ، ســـواء كان طبقيا موروثا أو كان طفيليا انتهازيا » ٠

وبسيطرة الشعب ـ على هذا النحو ـ على وسائل الانتاج ، وبازالة رواسب عهود الاقطاع والرجعية والتحكم ، تحطمت العوائق الطبقية والاقتصادية التى كانت تقف فى وجه انطلاقه ، وأصبح الباب مفتوحا أمام الشعب على مصراعيه للتقدم ٠٠ لا يحده حد ، الا ما ينشأ من حدود رغبته هو فى العمل ، واستعداده هو للصبر ، وقدرته هو على تنظيم نفسه ـ أو على الأصح اعادة تنظيم نفسه ـ للانتاج ، وموهبته فى استغلال ما حباه الله به من ثروات ٠

وفى هذه السنوات الخمس انطلقت ارادة الشعب نحو البنـــاء والتعمير ، فاســـتكمل الشعب أول ما اســـتكمل اقامة صرح القطاع العام ، الذى كان عليه أن يقود التقدم فى جميع المجالات ، ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية ٠٠ واستنادا الى هذه الأداة القوية الفعالة ، انطلق الشعب ليبنى الأسس الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعنا الجديد ٠

ولست أريد الآن فى هــــذا العرض الأول العـــام لسياسة الحكومة ، أن أدخـــل فى تفاصيل المنجزات التى حققتهـــا الخطة الخمسية أو أن أتناولها بالتحليل ، ذلك سيرد فى موضعه ،عنـــد التقدم لمجلسكم الموقر بالخطة الخمسية الثانية ـ ان شاء الله ٠

ويكفى الآن أن أشير من ناحية الى معجزة الســـد العالى ، ومشروعات الكهربا ، واستصلاح الأراضى ، والمنشآت الصناعية الكبرى التى تنقلنا بحزم من مجتمع زراعى متخلف الى مجتمع زراعى صناعى نام .. كما أشـــير من جهة أخرى الى التوسع الكبير الذى حدث فيما تقدمه الدولة من خدمات صحية وتعليمية واجتماعية ، والى نظم التأمين الاجتماعى التى تبسط حمايتها على مختلف طوائف العاملين من أبناء شعبنا ، والاجراءات المختلفــة التى تتحقق عن طريقها العدالة فى توزيع الدخل .

ولو اتخذنا معدل النمو فى اقتصادنا مقياسا لما حققناه من تقدم خلال هذه الفترة ، لحق لنا أن نفخر بمنجزاتنا ، خصوصا اذا قارناها بمعدلات النمو فى الدول الأخرى على اختلاف نظمها وأوضاعها .

فبينما كان متوسط معدل النمو فى خلال الفترة من ١٩٦٠ — ١٩٦٥ هو ٤ر٤ ٪ فى الدول النامية فى مجموعها ، و ٥ر٥ ٪ فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة فى مجموعها ، ٣ر٦ ٪ فى اتحــاد الجمهوريات السوفيتية ، ارتفع هذا المعـــدل فى نفس الفترة فى الجمهورية العربية المتحدة الى ٤ر٧ ٪ .

ونحن لا ندعى أننـــا وصلنا الى مستوى النمو الذى وصلت اليه الدول المتقدمة ، ولكن هـــذه الأرقام تدل على شيئين : الأول مدى الجهود التى بذلت فى تنفيذ خطة التنمية الأولى بالرغم من المصاعب الضخمة التى واجهتنـــا ، والثـانى أن اجراءات التحول الاشتراكى قد مكنت من توفير نســبة طيبة من المدخرات لم يكن فى الاستطاعة توفيرها بأى طريق آخر .

واذا قصرنا المقـــارنة على الدول النامية وحـــدها ، لزادت

الصورة المشرفة وضوحا .. على نحو ما يبين من الجدول الآتى :

الدولة	متوسط معدل النمو السنوى في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥
الأرجنتين	٢ر٠ ٪
البرازيل	٥ر١ ٪
شـــيلى	٣ر٧ ٪
بورما	٤ر٢ ٪
سيلان	٣ر١ ٪
الهنـــد	٢ر٣ ٪
الباكستان	٥ر٧ ٪
نيجيريا	٤ر٦ ٪
أوغنده	٢ر٦ ٪
المغرب	٣ر٠ ٪
الجمهورية العربية المتحدة	٧ر٤ ٪

الانجازات الضخمة

أيها الأخوة أعضاء مجلس الأمة :

لقـــد اكتفيت بالاشارة المجمله الى هذه الانجازات الضخمة ، لأنهـــا واضحه فى الأذهان مستقرة فى الخواطر والضمائر ، وهى انجازات لا يقلل منها أنها قـد اقترنت بعـدد من المشـاكل التى تنتظر الحل •• وبعض السبب في هذه المشاكل يرجع الى الظروف التى أحاطت بتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، والبعض الآخر والأهم يرجع الى طبيعه المرحلة التى يمر بها مجتمعنا :

١ ـ فمن المعروف مثـــلا أن الخطة الخمسية الأولى قـــد وضعت قبل أن تتخـذ خطوات التحول الاشتراكى العظيم فى يوليو

سنه ١٩٦١ ، على أن هذا التحول قد أدى بالضرورة الى تغيير جوهرى فى بعض الأسس أو الفروض التى أقيمت عليها الخطة ٠٠ من ذلك مثلا أن عملية اعادة توزيع الدخل للطبقات الشعبية قد أدت الى زيادة كبيرة فى الدخول التى توجه للاستهلاك ، كما أدت الى تغير ملموس فى أنواع السلع التى أصبح المجتمع يقبل على استهلاكها ٠٠ ولم يكن من السهل دائما أن تعدل الخطة باستمرار لكى تلاحق عمليات التحول الثورى وتتلاءم مع نتائجه ٠

والواقع أن عملية التحول الثورى قد تمت كنتيجة مباشرة لاحتياجات خطة التنمية ، وبعد أن وضح فى ذهن كل مخلص لهذا البلد ولمستقبله ضرورة اجرائها ٠٠ وقد كان من اللازم أن تتضح هذه الضرورة لكى تجمع كل قوى الأمة السليمة حول مساندة ارادة التغيير الثورى وحمايتها ، ولكى تجرد الرجعية القوية من حججها وأسلحتها ومواقعها ، ويتفتح بذلك طريق الحلول السلمية لمشاكل المجتمع ٠

٢ ـ كذلك يرجع بعض السبب فيما حدث من مشاكل ، الى حداثة العهد فى مجتمعنا الجديد بأساليب التخطيط الاقتصادى ونظمه ومقتضياته ، وبأساليب ونظم ادارة القطاع العام ، ذلك أيضا أمر لسنا فى حاجة الى تفسيره أو الاعتذار عنه ٠٠ فالخبرة فى هذه المسائل لا تكتسب من باطن الكتب ولا تنقل نقلا من تجارب الأمم الأخرى ، وانما تنمو مع التطبيق الحى ، وتكتسب قيمتها وفعاليتها بقدر ما تنشأ من واقع الظروف التى يمر بها مجتمعنا وبقدر ما تتجاوب معها ٠

واذا كان لى أن أبدى ملاحظة فى هذا الشأن ، فهو أن الخبرة الكبيرة التى اكتسبناها فى السنوات الماضية والقيادات

الفنيه التى تكونت ــ ســـواء على مستوى التخطيط أو على مستوى التنفيذ ــ هما من أقيم المنجزات التى تحققت خــلال الخطة الخمسية الأولى ٠

٣ ــ وأخـــيرا وفى معرض الظروف التى أحاطت بتنفيـــذ الخطة الخمسية الأولى ، لا يسعنا أن نغفل أثر التحديات التى كانت تواجهنا من الخارج خلال هذه الفترة ٠٠ فكما تعلمون أن لوطننا المستقل ، ولتجربتنا الثورية الرائدة ، ولآمالنا فى الوحـدة العربية المتحررة أعداء كثيرين يتربصون بها ٠٠ وقـــد كان على الثورة خلال هذه السنوات أن تخصص جانبا لا يستهان به من موارد البلاد لحماية منجزاتنا فى الداخل وآمال أمتنــا العربيه الكبرى ٠

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان اقتصادنا لا يزال ينتمى الى اقتصاديات البلاد النامية التى تشـكل المواد الأولية والسـلع الزراعيـــة الجزء الأكبر من صادراتهـــا .. وفى عالم اليوم الذى لا تزال قوى الاستغلال تسيطر على الجانب الأكبر من أســـواقه الدولية ، فان معدل التبادل الدولى بين الصادرات وبين الواردات يتجه باستمرار لغير صالح الدول النامية ، مما يلقى أعباء اضافية جديدة على ميزان مدفوعاتنا ٠

المجتمع الاشتراكى بدأ يؤتى أولى ثمراته

أيها الاخوة أعضاء مجلس الأمة :

اذا تأملنا الظروف السابقة التى أحاطت بتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، فانه من هذه الناحية يحق لنا أن ننظر الى المستقبل بقــدر كبير من التفاؤل ٠٠ فالجانب الأساسى فى عملية التحول الاجتماعى ، وهو سيطرة الشعب على وسائل الانتاج واجراءات تحقيق العــدالة الاجتماعية ، قد استكمل بالفعل والخبرة الفنية فى أساليب التخطيط

وادارة القطاع العام قد تكونت وأصبحت قادرة على العمل المنتج الخلاق ٠

ولكن المجتمع الاشتراكى بقـدراته الأعظم على تحقيق معدلات عالمية للنمو ، وامكانياته فى الوفاء الأكمل باحتيـاجات الشعب ، لا ينشأ أيها الاخوة بمجرد سيطرة الشعب على وسـائل الانتـاج ولا بمجرد تحقيق العـدالة فى التوزيع ٠٠ ان هذه السيطرة هى نقطة البداية التى لا غنى عنها لتحرير ارادة الشعب فى العمل ، وتمكينه من توجيه موارده بشكل علمى منظم نحو زيادة الانتاج ٠

وتلك العـــدالة فى التوزيع هى تعويض عن حرمان طويل سابق ، بقدر ما هى رد للحقوق الى أصحابها ، ودليل مادى ملموس على أن المجتمع الاشتراكى بدأ يؤتى أولى ثمراته ٠٠ ولـكن هذه الثمرات لا يمكن أن تكتمل ، بل لا يمكن أن تدوم ، الا اذا أصبحت عداله التوزيع فى نفس الوقت حافزا أقوى على العمل ، وانمـا يكتمل المجتمع الاشتراكى حين تتسع قاعدة الانتاج وتقوى وترتفع حتى تصبح قادرة على الوفاء بحاجات الشعب وتطلعاته ٠

ولكى تبنى هــذه القاعدة الضخمة على ذلك الأساس الجـديد الصالح ـ أساس سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ـ ينبغى أن نأخذ بأساليب العمل التى تتفق مع المجتمع الجديد ، وأن تستكمل النظم التى تحقق له أقصى كفاءة ممكنة ، وأن نتبت وننمى القيم الأساسية التى لا غنى عنها لبقاء هذا المجتمع ٠

الاشتراكية هى اقامة مجتمع الكفاية والعدل

أيها الاخوة أعضاء مجلس الأمة :

ان هناك من الكلمات المركزة المعبرة ما يضىء مرحلة بأكملها ، ويبين طبيعتها ، ويحـــدد الواجبات النابعة منهـا ٠٠ ومن هذه الكلمات ما قاله السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى خطاب افتتاح

الدورة الماضية ، وأكده فى خطاباته اللاحقة من « أننا لم نصبح دولة اشتراكية ، ولا نستطيع أن نقول اليوم اننا أصبحنا دولة اشتراكية ·· نحن فى مرحلة انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية، لأن الاشتراكية ليس معناها أبدا أن نؤمم بعض المصانع فقط ·· الاشتراكية أن نقيم مجتمع الكفاية والعدل ·· وكما أممنا وأقمنا العدل ، فنحن نصنع أيضا ونعمل ، ولكن القيم التى كانت موجودة ما زالت موجودة لم تتغير ·· ان القيم لم تستقر بعد ·· وهذا شيء طبيعى» ·· «وانه لكى نحقق الاشتراكية فى بلدنا ، ونحقق الانطلاق الاشـــتراكى فى بلدنا ، فان العملية ما زالت تحتاج الى سنوات وعمليات تطوير مستمرة تؤثر عليها الطاقات الاقتصادية والثقافية»·

والانتقال أيهـــا الاخوة الأعضاء من مجتمع قـــديم ـ بنظمه وأساليبه وقيمه الراسخة المتأصلة فى النفوس ـ الى مجتمع جديد فى نظمه وأساليبه وقيمه ·· هذا الانتقال ليس بالعملية السهلة الهينة ، ولا هو بالأمر الذى يمكن أن يتم بين يوم وليلة ، خصوصا اذا كان بناء المجتمع الجديد يوجب على كل فرد من أفراده أن يتحمل العديد من الالتزامات والتضحيات منذ الآن ، حتى يمكن أن تتحقق الوعود المشرقة فى المستقبل ·

المرحلة التى يمر بها مجتمعنا

ايها الاخوة أعضاء مجلس الأمة :

اخشى ان أكون قـــد أطلت عليكم فى هـــذه المعانى ، ولكن هدفى منها هو الخروج بنتائج ثلاث وثيقة الصلة بالسياسة العامة للحكومة الجديدة :

أولا : أنه أيا كانت المشاكل التى تخلفت من الفترة الماضية فان هذه المشاكل ناشئة عن طبيعة المرحلة الدقيقة التى يمر بها

مجتمعنا ، وأنها مهما كانت ضخامتها فهى هينة اذا قورنت بالانجازات الضخمة التى تحققت فى هذه المرحلة ٠

ثانيا : ان مشاكل التحول الاشتراكى والتطبيق الاشتراكى لا يمكن أن تحل بالرجوع الى الوراء ، وانما تحل باتباع الأساليب والنظم التى تتفق مع المجتمع الجديد الذى أقمنا أسسه ، والتى تدعم القيم الانسانية والأخـلاقية اللازمة لاستكمال بنـــائه ٠

ثالثا : ان التحـــديات التى واجهناها فى الماضى ، والناشئة من ضرورات التـــأميم ومن تجريد الرجعيـــة من أســـلحتها ومراكزها ، هى تحديات سهلة ٠٠ اذا قورنت بالتحديات التى تنتظرنا فى المستقبل ٠٠ تحديات الصراع مع النفس من أجل توفير كافة المقومات والأسباب اللازمة لنجاح عملية البناء الاقتصادى ٠

وبعون الله تعالى : وبهذه الروح المستمدة من الميثاق ، تتقدم الحكومة بسياســتها بالنسبة لمشــاكل الفترة الحالية وأهـــداف المستقبل ، ملتزمة الأهداف التى رسمها السيد الرئيس فى خطابه التاريخى أمام هذا المجلس الموقر عنـد ترشيحه بالاجماع رئيســا للجمهورية العربية المتحـــدة ، وخطابه الجـــامع الذى افتتح به الدورة الحالية ٠

والمشـــكلة الأولى والعاجلة التى تواجه العمل فى الميـــدان الاقتصادى ، هى اتجاه الأسعار التلقائى وغير المخطط نحو الارتفاع، على أن العلاج الفعال لمشكلة متشعبة الجذور مثل مشكلة تزايد الأسعار بطريقة غير مخططة ينبغى أن يقوم على التحليـــل السليم لطبيعة المشكلة ولأسبابها ٠

ومن الواضح ان اتجاه الاسعار الى الارتفاع هو تعبير عن اختلال التوازن بين الدخول المتاحة للاستهلاك ، وبين السلع الاستهلاكية التى تطرح فى الأسواق وهو ما يعبر عنه بالعرض والطلب ٠٠ فبقدر ما تزيد الأولى عن الثانية ، بقدر ما تنشأ الثغرات التضخمية التى تنطلق منها الاسعار نحو الارتفاع ٠٠ وفى تقدير الحكومة أن هذه المشكلة ينبغى أن تحل على مرحلتين :

(أ) المرحلة الأولى : هى القضاء على الثغرات التضخمية الموجودة بالفعل ٠

(ب) المرحلة الثانية : هى منع توالد هذه الثغرات فى المستقبل ٠

(أ) **وفى نطاق المرحلة الأولى أو المهمة الأولى :** فان حرية الحركة الميسورة لنا محدودة بحدود معينة ٠٠ ففى المدى القصير هناك كمية معينة من السلع التى تسمح ظروف اقتصادنا القومى بتوفيرها للاستهلاك ، وهناك فى نفس الوقت تيار من الدخول التى تسعى للحصول على هذه السلع أقوى وأكبر من أن يتلاءم معها ٠٠ وتحقيق التوازن بين الاثنين يتم اما عن طريق التحكم فى هذا التيار ، أو عن طريق السماح لأسعار السلع بالارتفاع الى القدر الذى يحقق التوازن ، أو من خلال الطريقين معا ٠٠ وهذا هو ما اتبعته الحكومة فى اجراءاتها الأخيرة ٠

فبالنسبة للتحكم فى الدخول المتاحة للاستهلاك ، بحثت الحكومة الاجراءات التى يمكن اتخاذها فى هذا الشأن ، والتى تتفق مع سياسة الدولة فى تحقيق العدالة الاجتماعية وتشجيع الانتاج ٠٠ وهى لهذا السبب تحرص على تنفيذ قوانين الضرائب القائمة بدقة كاملة ، وتدعو المواطنين الى تنفيذ التزاماتهم المالية

قبل الدولة بأجهزتها المختلفة بالوعى الذى يتفق مع ولائهم واخلاصهم لمجتمعهم ٠٠ فليس من المعقول مثلا أن تتراكم الديون والالتزامات والضرائب على الأفراد والجماعات حتى تبلغ عـــدة مـــلايين من الجنيهات ، فى الوقت الذى تكون فيه هذه الديون ميسورة السداد، وتستخدم بدلا من ذلك فى الانفاق على السلع الاستهلاكية ٠

كذلك تحرص الحكومة ـ ملتزمة فى ذلك بأحكام الميثاق ـ على أن تكون الدخول التى يكتسبها الأفراد ، سواء فى القطاع العام أو القطاع الخـــاص ، مرتبطة أوثق الارتبـــاط بمدى مساهمتهم فى زيادة الانتاج والقيام بوظائفهم الاجتماعية المفيدة للمجتمع ٠

وفيما يتعلق بالأسعار ، فان الحكومة قـد بدأت فى اتبـــاع سياسة متناسقة ذات شعب ثلاث :

فبالنسبة للسلع الضرورية أو سـلع الاستهلاك الشعبى ، اتجهت الحكومة الى تحـديد أسـعارها بمـا يتمشى مع متطلبات الاقتصاد القومى وتكاليف المعيشة للمواطنين مع الحرص على توفيرها بالأسواق بالكميات الكافية لمواجهة الطلب الكامل عليها كلما سمحت الظروف الاقتصادية بذلك ٠٠ أما حيث لا تسمح الظروف بذلك ، فان الحكومة ستراقب وتنظم توزيعها بحيث تصل الى أصحاب الحق فيها ، وبقدر حق كل مستحق ، وتتخذ كافة الاجراءات اللازمة لمنع احتكارها أو التلاعب فيها أو المضاربة عليها ٠

وبالنسبة للسلع العادية ، فمن الضرورى أن تتلاءم أسـعارها مع تكاليف انتاجها وظروف ندرتهـا ، ويتحقق بذلك التوازن بين العرض والطلب عليها ٠

أما بالنسبة للسلع الكمالية ، فانها يجب أيضـــا أن تصبح مصدر دخل اضافى يستخدم فى أغراض التنمية ٠

سياسة التفاعل بين العرض والطلب

ايها الأخوة اعضاء مجلس الأمة :

لعلكم تلاحظون فيما تقدم أن الحكومة تعتمد بصفة أساسية على التفاعل بين العرض والطلب ، وعلى جهاز الثمن فى تحقيق التوازن المطلوب ٠٠ والحكومة ليست فى حاجة الى الاعتذار عن ذلك ، فأسلحة السياسة الاقتصادية - مثل أى سلاح آخر - هى أسلحة محايدة ، والعبرة هى بمن الذى تكون فى يده هذه الأسلحة وكيف تستخدم ٠٠ ففى النظام الرأسمالى جهاز الثمن سيد يسيطر على الاقتصاد ويوجهه لصالح الرأسماليين المستغلين ٠٠ أما فى النظام الاشتراكى فهو يمكن أن يكون خادما مفيدا يخدم أهداف السياسه الاشتراكيه ، ويعمل فى اتجاه تدعيمها وزيادة فعاليتها ٠

(ب) **على انه لا يكفى سد الثغرات التضخمية الموجودة بالفعل ، وانما ينبغى منع تكونها فى المستقبل** ٠٠ ونقطة البدء هى التعرف على الأسباب التى أدت الى قيامها فى الماضى ٠٠ وهنا تبرز الحقيقة الهامة التى تسيطر على كل ناحية من نواحى الخلل فى اقتصادنا القومى ، ألا وهى تزايد الاستهلاك بمعدلات مرتفعة تفوق بكثير كل ما كان متوقعا منها أو مقدرا لها ، وقصور الانتاج فى بعض النواحى عن الارتفاع الى المعدلات التى كانت مرسومة فى الخطة ٠

ولست فى حاجة أيها الاخوة الى أن أطيل عليكم فى سرد الأرقام الداله على تزايد الاستهلاك فى السنوات الأخيرة ٠٠ ويكفى أن أذكر

اليكم بعض أمثلة قليلة ، وهي ولا شك سوف تعطيكم صورة واضحة لهذا التزايد المضطرد في الاستهلاك :

فالأقمشة القطنية مثــلا بلغت قيمة الزيادة فيها ٩٩ مليون متر خلال سنوات الخطة الاولى ، لم يذهب منهـــا للتصــدير سوى ٣٨ مليون متر فقط ، والباقي ـ ومقــداره ٦١ مليون متر ـ ذهب جميعه للاستهلاك المحلى ، وكان المفروض أن تزداد حصة التصدير اذا لم يكن الاستهلاك المحلى قد ارتفع الى هذا الحد ٠

مثــل آخر : بلغ استهلاك الزيت عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠ حوالى ١٠٨ ألف طن ، بمتوسط قدره ٤ر١٥٠ كيلو جرام للفرد فى السنة ثمنها ٧ر٨٨٤ر٠٠٠ جنيه ، وارتفع الاستهلاك فى عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ الى حوالى ١٥٠ ألف طن بمتوسط قدره ٥ كيلو جرام للفرد فى السنة ثمنها ١١ر٥٧٨ر٠٠٠ جنيه ، أى بزيادة مئوية قــدرها ٢٠ر٤ ٪ فى الكمية و ٤٦ر٨ ٪ فى الثمن ٠٠

مثل ثالث وهو الشاى : ففى عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠ بلغ استهلاك الشاى ٢١ ألف طن بمتوســـط قدره ٨٠٧ جرام للفرد فى السنة ثمنهـــا ٢٣ر٤٩٩ر٠٠٠ جنيـــه ، وارتفع الاســـتهلاك فى عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ الى ٣١ ألف طن بمتوسط قدره ١٣٠٠ جرام للفرد فى السنة ثمنها ٣٤ر٥٨٩ر٠٠٠ جنيه ، أى بزيادة نسبتها ٦١ ٪ فى الكمية و ٤٧٪ فى القيمة وبمتوسط سنوى للزيادة قدره ١٢٪ ٠

وهذه النسب لا تتمشى مع التغير المعقول لنمط الاستهلاك ٠

واذا أردنا أن نكون صــــورة عن تطور الاستهلاك بوجه عام ، فسنجد انه ارتفع (مقوما بالأسعار الجارية وبسعر السوق) من ١١٩٩ر٧ مليون جنيه فى سنة الأساس ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١٧٦٢ر٢ مليون جنيه فى السنة الخامسة للخطة ١٩٦٤/١٩٦٥ ، أى بمقدار

٥ر٥٦٢ مليون جنيه ، وبنسبة قدرها ٩ر٤٦ ٪ ، وهى نسبة عالية حقا اذا قيست بأى مقيـــاس ، وكان المفروض بموجب الخطـة الخمسة الأولى جعل الاســـتهلاك يتزايد فى حدود ٩ر٤ ٪ سنويا (أى حوالى ٢٥٪ فى ٥ سنوات) ، وهذا من شأنه أن يولد المدخرات اللازمة للتمويل ، وان يزيد من السلع المتاحة للتصدير مما يخفف العجز عن ميزان المدفوعات ويضمن عـدم تجاوز هذا العجز عن القدر المحدد له .

ولـكن حـــدث أن زاد الاســتهلاك عن الحـد المقرر حسب ماأوضحته لكم الآن ، وبنسبة بالغة فى الارتفــاع ، اذا تذكرنا أن الناتج المحلى قد زاد خلال هذه الفترة بالأسعار الجـارية أيضــا بنسبة ١ر٤٩ ٪ .. ان تقارب النسبتين يدل على اننا قد استهلكنا الجـــانب الأكبر من الزيادة فى انتاجنا ولم نستطع أن نوجه الى الادخار والاستثمار الا النزر اليسير من هـــذه الزيادة برغم أن توفير جانب كبير من الزيادة فى الناتج القومى لأغراض الاستثمار ضرورة أساسية لتحقيق التنمية .

ومن هذا ترون ــ كما ذكر ذلك الســـيد الرئيس أمــامكم فى بيـــانه الأخير ــ ان معدلات الإستهلاك تزيد بسرعة ملفتة للنظر، فاذا ماأضيف الى ذلك نسبة الزيادة فى عدد السكان وجدنا أمامنا حالة تهدد بالتهام ناتج العمل كله وتهدد بالتهام كل انتاجنا فلايبقى منه للتصدير شيء ، بل ولن نستطيع اســـتيراد احتياجاتنا ممــا لانستطيع انتاجه محليا .

كذلك لست فى حاجة الى بيان الارتفـــاع الكبير الذى طرأ على الدخول المتاحة للاستهلاك فى هذه السنوات ، والنـاشيء من زيادةالعمالة وارتفاع مستوىالاجور والاجراءات الاخرى التىاتخذت لتحقيق العدالة الاجتماعية سواء فى الريف أو المدينــة . ويكفى ان اذكر ان الاجور الكلية قد ارتفعت خلال سنى الخطة من ٥ر٥٤٩

مليون من الجنيهات فى سنة الأساس ٥٩/١٩٦٠ الى ٨٧٨ر٩ مليونا من الجنيهات فى السنة الخامسة للخطة ، أى بنسبة زيادة قدرها ٥٩ر٩٪ هذا بالاضافة الى أن جزءا كبيرا من عوائد التملك فى قطاع الزراعة تعتبر فى النهاية دخولا شبيهة بالاجور ، وهى قد حققت ارتفاعا كبيرا فى السنوات الخمس الاخيرة نتيجة للقوانين الثورية العديدة التى وضعت لصالح الفلاحين فى الريف .

المعادلة الصعبة

ولست فى حاجة الى التذكير بما جاء فى الميثاق من أن التخطيط فى مجتمعنا مطالب بأن يجد حلا للمعادلة الصعبة التى يكمن فى حلها نجاح العمل الوطنى ماديا وانسانيا . هذه المعادلة هى : كيف يمكن أن نزيد الانتاج ، وفى نفس الوقت نزيد الاستهلاك في السلع والخدمات ، هذا مع استمرار التزايد فى المدخرات من اجل الاستثمارات الجديده .

ولكننى أود ان اشير بوجه خاص الى الزيادة فى نوع معين من الاستهلاك . وهو الاستهلاك الجماعى الناتج من زيادة الانفاق الحكومى على الخدمات والناشىء الى حد ملموس عن التوسع الكبير فى الخدمات التى تؤديها الحكومة لمجموع الشعب ، وفى تشغيل العاملين فى ميادين الخدمات . ويكفى فى هذا المجال أن أذكر أن الاستهلاك الجماعى قد ارتفع فى سنوات الخطة الخمسية من ٢٢٨ر١ مليونا من الجنيهات الى حوالى ٤٣١ر٣ مليونا من الجنيهات ، أى بنسبة زيادة تصل الى ٨٩ر٦٪ .

لقد زادت الخدمات وزاد الانفاق الحكومى عليها فى السنوات الماضية بسرعة اكبر بكثير من سرعة الزيادة فى فروع الانتاج السلعى ، وأدى ذلك الى اختلال التوازن بين القطاعين ، وظهرت

نتائج هذا الاختلال بوجه خاص فى ارتفاع اسعار بعض السلع. ومن جهة أخري فقد ساعد علي تأكيد هذا الاختلال ان معدل الزيادة فى قطاع الإنتاج السلعى ، وبوجه خاص الانتاج السلعي الزراعي والصناعي ، قد تخلفت عن تحقيق الاهداف المرسومة لها في الخطة .

ومن الواضح اذن انه لمنع حدوث الثغرات التضخمية فى المستقبل ، ينبغى ان يكون التوسع فى الانفاق على الخدمات هو فقط بالقدر الذى يحقق التوازن والنمو فى قطاعات الاقتصاد الأخرى المختلفة ، وأن نحصل من هذا الانفاق على كامل القيمة المرجوة منه ، كما ينبغى أن نتجه بكل قوتنا الى زيادة الانتاج فى القطاع السلعى ونوفر له كافة المقومات اللازمة لنجاحه .

ميزان المدفوعات

والمشكلة الثانية العاجلة التى تواجه العمل فى الميدان الاقتصادى هى مشكلة العجز المطرد الزيادة فى ميزان المدفوعات . وهنا أيضا لست فى حاجة الى الاطالة عليكم فى بيان أهمية الموضوع . فنحن نحتاج الى الاستيراد من الخارج على نطاق واسع للوفاء باحتياجات الشعب المتزايدة من السلع الاستهلاكية ، التى لايمكننا تغطيتها كلها عن طريق الانتاج المحلى ، والتى تكون المواد الغذائية ، وخاصة القمح جانبا هاما منها ، جانبا يزداد حجمه باستمرار بسبب الزيادة الكبيرة فى السكان . ونحتاج أيضا الى الاستيراد للحصول على الآلات والمعدات الاستثمارية اللازمة للتصنيع والاستصلاح والزراعة ، ولتحويل اقتصادنا بوجه عام الى اقتصاد حديث متطور . كذلك نحتاج الى الاستيراد للحصول على المواد الأولية وقطع الغيار ومستلزمات الانتاج الأخرى اللازمة للانتاج الجارى .

ومن الواضح أنه خلال المراحل الأولى لعملية التنمية ، لا تكفى العملة الاجنبية التى نحصل عليها ثمنا لصادراتنا ، للوفاء بكل هذه الاحتياجات الضرورية والمتزايدة ، وينتج عن ذلك عجز فى ميزان المدفوعات . فمثلا بينما بلغت قيمة الصادرات السلعية بحسب بيانات الجمارك فى سنوات الخطة الخمسية الماضية ١٨٩ مليون جنيه فى السنة الاولى ، و ١٥١ مليون جنيه فى السنة الثانية و ١٩٧٫٨ مليون جنيه فى السنة الثالثة و ٢٣٨٫٢ مليون جنيه فى السنة الرابعة ، و ٢٦٥٫٢ مليون جنيه فى السنة الاخيرة ١٩٦٤–١٩٦٥ ، ارتفعت قيمة الواردات السلعية بحسب بيانات الجمارك أيضا فى هذه الأعوام الخمسة على التوالى الى ٢٢٤٫٧ مليون جنيه فى السنة الأولى ، ٢٧١٫٣ مليون جنيه فى السنة الثانية ، ٣٥٢٫١ مليون جنيه فى السنة الثالثة ، ٤١٨٫٧ مليون جنيه فى السنة الرابعة ، ٤٠٠٫٨ مليون جنيه فى السنة الخامسة ، وترتب على ذلك عجز فى الميزان التجارى بلغ مقداره ٣٥٫٧ مليون جنيه فى السنة الاولى ، ١٢٠٫٣ مليون جنيه فى السنة الثانية ، ١٥٤٫٣ مليون جنيه فى السنة الثالثة ، ١٧٠٫٥ مليون جنيه فى السنة الرابعة و ١٣٥٫٦ مليون جنيه فى السنة الخامسة ، واذا ادخلنا فى الحساب رصيد العمليات الجارية غير المنظورة ، بلغ العجز الكلى فى ميزان العمليات الجارية ١٥٫٥ مليون جنيه فى السنة الاولى ، ٨٦٫٤ مليون جنيه فى السنة الثانية ١٠٤٫٢ مليون جنيه فى السنة الثالثة ، ١٣٥٫٦ مليون جنيه فى السنة الرابعة ، ٧٥٫٩ مليون جنيه فى السنة الخامسة .

ومن هنا فنحن نلجأ الى الاقتراض من الخارج – بل ونلجأ الى الاقتراض بكميات متزايدة – وفقا للاحتياجات المتزايدة لخطة التنمية .

على أن هذه الديون تدفع عنها فوائد ، وسيأتى حتما الوقت

الذى يحين فيه موعد سداد أصل الدين أيضا . وقد حان هـذا الوقت بالفعل بالنسبة لبعض أقساط الديون .

والاساس السليم لعملية الاقتراض من اجل التنمية هو أن تستخدم القروض لتدعيم الاقتصاد القومى بوجه عام وتطويره ، حتى يأتى الوقت الذى نصبح فيه قادرين على زيادة الصادرات أو على الاستغناء عن بعض الواردات باحلال الانتاج المحلى بدلا عنها، وعلى هذا النحو نتمكن من تكوين فائض فى ميزان المدفوعات يستخدم فى سداد القروض والمتراكم من فوائدها . ولا يستقيم مع هـذا الأساس السليم أن تستخدم القروض لشراء سلع تستخدم فى الاستهلاك المحلى ، أو لشراء الخامات والمواد اللازمة لانتاج سلع الاستهلاك المحلى ، الا حيث تدعو لذلك الضرورات الاقتصادية ، وبعد موازنة دقيقة للمزايا والتكاليف ، وبشرط أن يوجه مايقابلها من الموارد المحلية الى الاستثمار .

على أن العجز الذى كان محسوبا على هذا النحو قد تجاوز ما كان مخططا له . ويرجع السبب فى هـذه المجاوزة الى زيادة الاستهلاك عما كان مرسوما له فى الخطة ، والى ارتفاع أثمان الواردات الاجنبية بالمقارنة مع أثمان صادراتنا . على أنه يرجع أيضا لسببين آخرين تجب الاشارة اليهما :

أولا : ان احتياجاتنا من مستلزمات الانتاج المستوردة من الخارج قد فاقت بكميات كبيرة كل ماكان مقدرا لها فى الخطة . . ويرجع ذلك الى أنه عند اختيار مشروعات الاستثمار التى دخلت فى الخطة الخمسية الأولى ، وعند حساب تكاليف العملة الاجنبية المترتبة على هـذه المشروعات ، كان من الصعب حساب تكاليف العملة الاجنبية الناشئة عن مستلزمات الانتاج الجارى لهذه المشروعات بدقة .

كذلك لم يكن من السهل التنسيق الكافى بين المشروعات الجديدة ، بحيث يمكن الحصول على مستلزمات الانتاج التى تستخدمها بعض المشروعات ، من الانتاج الجارى المحلى للبعض الآخر ولم تستنفد حتى الآن كافة الجهود التى تكفل احلال الانتاج المحلى محل الاستيراد من الخارج كمصدر للحصول على مستلزمات الانتاج .

ثانيا : ان صادراتنا من السلع الصناعية ، ومع تقدير الحكومة للنجاح الملحوظ الذى حققته فى بعض النواحى لم تتم بالدرجة التى تحقق الأهداف المرسومة لها ، والآمال التى كانت معقودة عليها ، وذلك برغم أن المنتجات الصناعية هى المصدر المرن النامى الذى يمكننا من زيادة الصادرات ، وان هذه المنتجات هى التى تستغرق الجانب الاكبر من تكاليف العملة الاجنبية الموجهة لخدمة أغراض الانتاج .

وهنا أيضا يرجع السبب فى هذه النتيجة الى أن الصناعات التى قصد بها خدمة أغراض التصدير ، لم يكن من السهل عند وضع الخطة حساب تكاليف العملة الاجنبية اللازمة لها - انتاجا واستثمارا - حسابا علميا دقيقا ، ولا امكانيات الاسواق العالمية فى استيعاب صادراتنا الصناعية ، أو اتجاهات اسعارها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فلا تزال بعض صناعاتنا الحديثة النامية تشكو من زيادة تكاليف الانتاج التى تؤدى الى ارتفاع الاسعار ، ومن عدم الوصول الى الدرجة الكافية من الاتقان والجودة . وكان من النتائج غير المرغوبة فى هذا الشأن ان جزءا هاما من انتاج هذه الصناعات قد استخدم للاستهلاك المحلى بدلا من التصدير . وترتب على ذلك أيضا زيادة معدلات نمو الاستهلاك .

وقد ترتب على هذه العوامل كلها كما تقدم القول نقص فى العملة الاجنبية التى كنا نقدر اننا سنحصل عليها ، مما سبب قدرا من

الضيق فى الوفاء باحتياجات المشروعات التى تمت اقامتها ، أو التى كانت فى طور الانشاء وانعكس ذلك بدوره على الكفاءة الانتاجية لتلك المشروعات أو على اسعار التكلفة فيها .

وبطبيعة الحال فان السبب فى هذه النتائج هو أن التجربة الثورية الضخمة التى خضناها كانت ، بالضرورة ، تجربة جديدة علينا . وكان من المتعذر علينا فى بعض الأحوال أن نكفل لها الحسابات الدقيقة الواقعية ، فاضطررنا الى الاكتفاء بالتقديرات التقريبية . على أنه قد آن الأوان بعد هذه التجربة المفيدة لكى يعالج هذا النقص ، وتستكمل كافة المقومات اللازمة للتخطيط السليم .

الاعتبارات العامة

أيها الاخوة اعضاء مجلس الامة :

حيثما اتجهنا اذن ، وسواء نظرنا الى الأمر من زاوية الاسعار ، أو من زاوية العجز فى ميزان المدفوعات ، فاننا سنواجه فى النهاية بمشكلات الانتاج التى يكمن فى حلها المفتاح الرئيسى لحل كافة المشكلات الاخرى ، وليس فى نيتى الآن ان اتقصى كل مشكلات الانتاج الموجودة أو أن اتناول أسبابها بالتحليل والتفصيل ، وانما أود ان اضع تحت انظاركم الاعتبارات العامة الآتية :

أولا : عند وضع الخطة الخمسية الأولى لم يكن القطاع العام مسيطرا على الاقتصاد القومى ومتوليا مراكز القيادة فيه كما هو الشأن الآن ، وبالتالى لم يكن من الميسور اجراء حصر واضح دقيق للموارد المتاحة ، وعلى الأخص الموارد العينية ، كما ترتب على ذلك أيضا تعذر الربط العلمى

الدقيق بين هذه الموارد وبين الاستخدامات الممكنة لها ، وهو الأمر اللازم لكى يحصل الاقتصاد القومى على أفضل النتائج من موارده . كذلك عندما تولت الادارات الجديدة القيام على شئون القطاع العام ، لم تكن هذه الإدارات قد شاركت فى وضع الخطة ، مما ترتب عليه انفصال واضح بين التخطيط والتنفيذ ، لم يعالج بالقدر الكافى حتى الآن واذا كان لذلك عذر فى وقت كان فيه القطاع الخاص هو الغالب فى الاقتصاد القومى فقد انتفى هذا العذر الآن .. ولا شك أن هناك تقدما كبيرا قد تحقق فى خلال السنوات الأخيرة ، ولكن لايزال المجال متسعا للمزيد من التقدم ، ومن الواجب التركيز من الآن على الأهمية القصوى لدقة البيانات وواقعيتها فى كل ما يتعلق بالاقتصاد القومى ، سواء من حيث الموارد أو الاستخدامات أو النتائج . كما أن من الواجب أن تحلل هذه البيانات تحليلا علميا سليما ، يتخذ اساسا لتوجيه الاقتصاد القومى بكل قواه للحصول على افضل النتائج الممكنة .

ثانيا : انه كنتيجة لما تقدم لم تكن هناك دراسة علمية مستوفاة للعلاقات المتبادلة بين القطاعات المختلفة للاقتصاد القومى ، ولا للتغييرات التى تطرأ على هذه العلاقات تبعا لتغير معدلات النمو فى القطاعات . كذلك لم يكن هناك تنسيق كاف ، سواء على مستوى التخطيط أو على مستوى التنفيذ ، بين قطاعات الاقتصاد القومى فى مجموعه ، أو بين المشروعات الداخلة فى كل قطاع على حدة . وقد ترتب على ذلك ظهور اختناقات معينة ، فى قطاع النقل والمواصلات مثلا ، أو فى قطاع التشييد . هذه الاختناقات عطلت تنفيذ الاستثمارات الجديدة فى بعض الأحوال ، كما عطلت تدفق

الانتاج في المشروعات القائمة او عاقت توزيعه واستخدامه في احوال أخرى . ان هذه الدروس المستقاة من الخبرة الواقعية ينبغي أن نفيد منها الى أقصى حد ، وان نحول هذا الرصيد الضخم من الخبرة الى ثروة تغنى عملنا فى المستقبل .

ثالثا : وكنتيجة للعوامل المتقدمة ، لم يحصل الاقتصاد القومى فى بعض الأحوال على أحسن النتائج الممكنة من الاستثمارات التى نفذت أو من الجهود التى بذلت . ومن جهة أخرى فان توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة أو معدل تنفيذ هذه الاستثمارات لم يتحقق فى بعض الأحوال وفقا لما كان مرسوما فى الخطة . وكان ذلك سببا فى أن سرعة النمو فى قطاع الانتاج السلعى بوجه خاص لم تبلغ الحد الأقصى الذى كان مطلوبا منها .

رابعا : لقد حققت الادارات الجديدة للقطاع العام نجاحا لا يستهان به فى عديد من النواحى ، ولكن لا يزال هناك اتجاه للاسراف داخل الوحدات الانتاجية تنبغى مقاومته . كذلك لايزال ينقص هذه الوحدات الحساب الدقيق للتكاليف ، الذى يعبر تعبيرا علميا سليما عن الأعباء الحقيقية التى يتحملها الاقتصاد القومى لكى ينتج سلعة معينة دون أخرى ، أو لكى ينتج كميات معينة من هذه السلع .

ومن الممكن أن نميز فى هذه الناحية بين اتجاهين متعارضين — كلاهما خاطىء ، وكل منهما يجد من يتبناه داخل القطاع العام : فهناك اتجاه الى التركيز على زيادة الانتاج وبصرف النظر عن التكلفة الحقيقية ، سواء فى ذلك التكلفة داخل الوحدة الانتاجية نفسها أو التكلفة بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه . وهناك اتجاه آخر يركز

اهتمامه على الربح ، وبصرف النظر عن مصدر هذا الربح أو نتائجه ، وهل هو ناشىء عن تحسن حقيقى فى طرق الانتاج ووسائل الادارة ، أو أنه يرجع الى ارتفاع الاسعار وتقلبات السوق .

وفى يقين الحكومة ان الربح فى مجتمعنا الاشتراكى ينبغى أن يكون له دور اساسى فى تقييم المشروعات والحكم على كفاءة الادارة ، وتحديد الكميات المنتجة من كل سلعة ، ولكن الربح المقصود هنا هو الربح الذى يصور فعلا وحقيقة تقدما فى الاقتصاد القومى وكسبا خالصا له .

ان الربح بهذا المعنى ينبغى أن يكون اساسا لقياس نجاح المشروعات . ولكى يؤدى هذه المهمة بنجاح يجب ان يحلل الربح الى عناصره ، وأن تكون هناك تفرقة واضحة مثلا بين الربح الناشىء عن تحسن طرق الادارة او حسن تنظيم العمل داخل المشروع ، أو الاقتصاد فى استخدام المواد الأولية ، أو زيادة كفاءة العاملين او اقبالهم على العمل ، وبين الربح الناشىء عن مجرد ارتفاع اسعار المنتجات أو انخفاض اسعار المواد الاولية أو اعادة تقييم الاصول . ومن جهة اخرى فقد يتطلب صالح الاقتصاد القومى فى مجموعه القيام ببعض المشروعات الرئيسية أو الاستراتيجية ، حتى ولو لم تحقق ربحا عاجلا بالمعنى المتقدم . ولكن يشترط عندئذ ، كما هو الشأن فى كل مشروع ، ان تدار هذه المشروعات على احسن الأسس ، وان تصور حساباتها مدى تقدم الكفاءة الانتاجية فى داخلها ، وذلك كله يستدعى اتباع نظام علمى متكامل للتقييم والمحاسبة داخل الوحدات الانتاجية ، هذا بالاضافة الى

الحسابات العلميـــة التى يجريها التخطيط بالنســبة للاقتصاد القــومى فى مجموعه .

خامسا: لا يزال هناك ميل قوى داخل القطاع العام للاعتماد على الاستيراد من الخارج للحصول على مستلزمات الانتــاج . ومن المسلم به ان هذه المشكلة لا يمكن ان تحل حلا سليما متكاملا الا على مستوى التخطيط العام للاقتصاد القومى: التخطيط الذى يحسن اختيـــار المشروعات التى تتوافر مستلزماتها فى الداخل اوالمشروعات التىتنتج المستلزمات التى تستخدمها المشروعات الاخرى ، والتخطيـــط الذى ينسق بأحكام ودقة كاملة بين المشروعات المختلفة ســواء بالنسبة لانواع السلع التى تنتجها أو تســـتخدمها ، أو بالنسبة لمواعيد الانتاج وكمياته . ولكن الحكومة ترى مع ذلك انه لا يزال هناك على مستوى التنفيـــذ ، وداخل الوحدات الانتاجية وفيما بينها ـ مجال كبير للحصولعلى مستلزمات الانتاج من الموارد المحلية ومن الانتاج المحلى ، وأن على الفنيين بوجه خاص الا يدخروا جهدا أو موهبـة فى التوصل الى حلول عملية مبتكرة ـ واقتصـــادية فى نفس الوقت ـ لهذا النوع من المشاكل .

ان فلتر السجاير مثلا يمكن أن يصنع من الخـامات المحلية ، والدوسيل الذى ينتج محليا يمكن أن يحل محل الشحوم فى صناعة الصابون ، والزجاج المحلى يمكن أن يستخدم فى تعبئة المنتجات الغذائيـة بدلا من الصـفيح المستورد ... الخ . كذلك فان تصميم الآلات يمـكن أن يعدل لكى تتلاءم مع الخامات المحلية،ويمكننا التوصل الى طرق جديدة للصناعة وانماط جديدةللسلع المنتجةتتناسب

مع بيئتنا وظروفنا الاقتصادية ، واذا كانت تنقصنا الخبرة فنحن شعب لا ينقصه الذكاء. وعلينا أن نحسن استخدامه فى ابتكار الحلول لما يواجهنا من مشاكل .

سادسا : لقد ترتب على التغيرات الثورية الضخمة التى حدثت فى السنوات الأخيرة ان انتقلت قطاعات واسعة من الاقتصاد القومى من سيطرة الراسمالية المستغلة الى سيطرة الشعب داخل القطاع العام . ومعنى ذلك أنها انتقلت من التنظيم الراسمالى التلقائى الى حيث يجب أن يسود التنظيم الاشتراكى الدقيق المحكم الذى يحقق الحد الأقصى من الكفاءة فى الادارة .

ان هذا التنظيم لازم لكى تتفرغ الوحدات الانتاجية لأداء مهمتها الرئيسية — وهى الانتاج — على أكمل وجه ممكن . ولازم أيضا لكى يتحقق التوجيه والرقابة والمتابعة ، على الوجه الذى يضمن تنفيذ الخطة المركزية للتنمية ، وفى نفس الوقت لا يسبب تعقيدات مكتبية أو ادارية تعطل من تدفق مجرى الانتاج . وقد بذلت جهود كبيرة موفقة فى هذا الشأن ، ولكن مهمة ايجاد التنظيم الدقيق المستقر حيث لم يكن هناك تنظيم من قبل ، أكبر واعقد من أن تتم فى سنوات قليلة خصوصا فى مجال كبير متشعب مثل مجال الانتاج . ولا يزال المجال متسعا للدراسة بالنسبة للقطاعات الرئيسية التى ينبغى أن يقسم اليها الاقتصاد القومى ، أو بالنسبة لنوع وحجم الوحدات الانتاجية الداخلة فى كل قطاع ، وفروع الانتاج التى تتخصص فيها . ومن الواجب بالاضافة الى ذلك أن تحدد العلاقات بين المستويات المختلفة ، بين الوزارة والمؤسسة مثلا أو بين المؤسسات والشركات ، وأن يكون هذا التحديد شاملا ، يتناول الأهداف

والمسئوليات والمتابعة والتقييم ، واضحا لا يترك مجالا للالتباس أو الهرب من المسئولية أو تضارب الاختصاصات، مرنا يطلق يد المسئولين ، خصوصا على رأس الوحدات الانتاجية ، فى القيام بمهمتهم الأولى وهى زيادة الانتاج والتقدم به ، ويضع فى نفس الوقت الأسس المناسبة للمحاسبة عن مدى كفاءة كل قائد فى تحمل المسئولية ٠ وعلى هذا النحو من تحديد العلاقات بين المنظمات الجماهيرية داخل وحدات الانتاج وتحديد المسئوليات والاختصاصات ، يمكن أن نجمع بين مبدأ القيادة الجماعية ومبدأ مسئولية القائد الفرد ، على نحو خلاق ، يدفع بالانتاج الى الأمام ، ويحقق الديمقراطية فى نفس الوقت داخل وحدات الانتاج٠

وقد تم بالفعل وضع الخطوط الرئيسية لهذا التحديد فى البيان الذى ألقيته فى مؤتمر الانتاج المنعقد فى ١٧ من أكتوبر الماضى حيث قلت «ان تحديد المسئولية يكون كالآتى:

الوزير : يتحمل مسئولية تنفيذ السياسة العامة للدولة التى تقررها القيادة السياسية فى مجال النشاط الذى يشرف عليه ومتابعته ٠ وكذلك تنفيذ خطة التنمية ، ويقتصر دوره على التوجيه والاشراف والتنسيق والرقابة والتقييم ٠

المؤسسة العامة : جهاز الوزير الذى يعاونه فى النهوض بمسئولياته ٠

رئيس الوحدة التنفيذية : هو المسئول أولا وأخيرا عن تحقيق الأهداف الانتاجية الموضوعة لوحدته ، وله حرية التصرف فى مواجهة كافة مشاكل الانتاج بسرعة وفاعلية ، باعتباره أقدر الجهات وأقربها احساسا بتلك المشاكل ،

ويعطى من السلطات ما يمكنه من القيام بمسئوليته ، مع تحميله نتائج الخطة الانتاجية » .

سابعا : ان من الواجب ان أشير هنا الى الأهمية الخاصة التى تعلقها الحكومة على حسن تنظيم وادارة العمل فى قطاع معين من قطاعات الاقتصاد القومى ، وهو قطاع التشييد ان هذا القطاع هو الذى يبنى المساكن والمدارس والمستشفيات ، وهو الذى يقيم المصانع ويصلح الأراضى ويشق الترع والمصارف ، ثم هو الذى ينشىء المرافق اللازمة لهذا الجانب أو ذاك مثل محطات الكهرباء والطرق والكبارى. وهو ، بهذه الصفة ، القوة الرئيسية الضاربة فى عملية التنمية بشقيها : التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. ويكفى للتدليل على ذلك أن نعرف أن ٤٥ ٪ من مجموع الاستثمارات الخاصة بالخطة الخمسية الأولى كان يتولاها قطاع التشييد .

ومن العدل أن أشير الى الانجازات الكبيرة التى حققها ذلك القطاع . على أن من الحق أيضا أن أشير الى أنه لم يتمكن فى بعض الحالات من الوفاء الكامل بالأهداف المحددة له فى الخطة ، وفى أحوال أخرى تم التنفيذ على حساب ارتفاع ملحوظ فى التكاليف ، أو تأخير فى مواعيد التنفيذ ، أو قصور عن تحقيق المستوى المطلوب من الكمال الفنى ، ويرجع السبب فى ذلك الى ضخامة الأعباء التى ألقتها خطة التنمية على عاتق هذا القطاع ، خصوصا اذا قورنت مع الموارد البشرية والخبرات الفنية المتخصصة والآلات والمعدات والخامات التى كانت متاحة له . كما أن من الحق أيضا أن أشير الى أن السبب الرئيسى فى اختلال التناسب بين الأهداف وبين الامكانيات ، يرجع أكثر ما يرجع الى أن شركات المقاولات التى ورثها القطاع العام عن القطاع الخاص ، كانت فى أغلبها ، وبرغم تعددها

وضخامة أسمائها شركات تهتم بالجوانب المالية والتجارية الاشرافيـة لعمليات المقاولات ، أكثر مما تهتم باستكمال المعدات والآلات الحديثة ، أو توفير الخبرات التنظيمية والفنية التي لا غنى عنها لحسن تنفيذ المشروعات الكبيرة ٠

ومن الواجب ، حرصا على انخفاض التـكاليف وحسن الأداء ، ألا يحمـل قطاع التشـييد فى الفترة الراهنـة ، بأكثر مما يسـتطيع تنفيذه بامكانياته وقدراته الحاليـة ٠ على أن من الواجب أيضا أن ندرك من الآن أن هذا القطاع سيبقى لفترة طويلة فى المســـتقبل ، رأس الرمح الذى تعتمد عليه عملية التنمية فى تخطى العديد من العقبـات التى تقف فى طريقها ٠ ومن هنا فان الحكومة تعـتزم أن توفر له الاستثمارات اللازمة لشراء الآلات والمعدات الحديثة التى يحتاج اليهـا ٠ وعلى هذا القطاع من جهة أخـرى أن يستكمل تنظيم نفسه ، لكى يحسن اســـتخدام الموارد البشريه والماديه المتـاحة له على أكبر وأكمل وجه ممكن ، ولكى يستطيع أن ينهض بالأعباء الضخمة التى تنتظره ٠ ان هذه المهمه المزدوجة تتطلب بوجه خاص أن يقـوم قطاع التشييد باجراء حصر شـــامل دقيق للأعمال التى سيتولى تنفيذها فى خلال الخطة ، وللموارد البشرية والمـادية التى يقتضيها التنفيذ ، وان يحسن تخطيط استخدام هذه الموارد، وينسق هذا التنفيذ سواء من النواحى المكانية أو الزمنية ، بحيث يتحقق الاستخدام الـكامل ، وعلى مستوى القطاع بأكمله للمهندسين والفنيين والآلات والمعدات والمخزون من المواد الخام وغير ذلك من العناصر النادرة ، بأقل التكاليف الممكنه : تكاليف النفـــل أو تكاليف الوقت أو تكاليف

التصميم والاعداد والتنفيـــذ • كما أن عليه أن يعمل كل جهده لتوحيد المواصفات الفنية للمواد ولطرق استخدامها، وان يحسن تدريب القوى العاملة اللازمة لهذا الاستخدام ، اذ فقط عن طريق مثل هذا التخطيط والتنسيق ، يستفاد على أكمل وجه من المزايا التى تحققها سيطرة الشعب على قطاع هام مثل قطاع المقاولات •

ثامنا : إن العمل حق لكل مواطن ، ومن واجب الدولة تدبير العمل لكل مواطن ، فكما قال السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى خطاب افتتاح هذه الدورة : « ان المجتمع الاشـــتراكى يعتبر العمالة الكاملة هدفا من أغلى أهدافه » • ونحن يحق لنا أن نفخر بأن مجتمعنا قـــد وفر بالفعل فرصا جـــديدة للعمـــل لـ ١٫٣٢٧٫٤٠٠ مشتغل خلال سنوات الخطـــة الماضيه • على أن هذا الهدف الغالى ، هدف العمالة الكاملة يلقى علينا جميعا واجبات أخرى ، اذ يجب أن نحرص على أن تقترن زيادة العمالة بزيادة الكفاءة الانتاجية فى داخـــل المشروعات وبنقص تكلفة الانتـــاج فيها • ان كل ارتفـــاع فى تكاليف الانتاج ، وكل مخالفة لمبادىء الادارة الاقتصادية للمشروعات يؤدى الى الاضرار باقتصادنا القومى فى نواح متعددة ، وينـــال من حيويته ، ويضعف قـــدرته على توفير المزيد من فرص العمالة فى المستقبل ومن هنا فان من واجب الدولة أن تضع كل عامل فى المكان الذى يصلح له وينتج فيـــه ، وان تساعد على رفع الكفاءة الانتاجية للعاملين فى مجموعهم ، وبوجه خاص عليها فى المدى القصير أن تدرب خريجى الكليات النظرية على الأعمال المناسبة التى يحتاجها اقتصادنا القومى حتى يكونوا عونا له لا عبئا عليه ، كما أن

عليها فى المدى الطويل أن توفر وتنظم فرص التعليم لكى تتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للتنمية الاقتصـادية ، ووفقا للتخصصات والمهارات المتنوعة التى تتطلبها التنمية ٠ ان ذلك لازم ، ليس فقط لكى نوفر لكل عامل المكان الذى يستطيع أن ينتج فيه ، ولكن أيضا لأن النقص فى المهارات الفنية المتنوعة يمكن أن يتحول الى احد العوامل الرئيسـية التى تعوق عملية التنمية ٠

ومن جهة أخرى ، فمن واجب العاملين أيضا أن يبذلوا كل جهودهم فى زيادة الانتاج ، وأن يؤمنوا بأن هذه الزيادة هى الطريق الوحيد لرفع مستوى معيشتهم وعلى المنظمات الجماهيرية فى وحدات الانتاج أيضا أن تجعل العمل على زيادة الانتاج احدى مهامها الأساسـية وان تدعم القيم الاشتراكية الحقة التى تتمثل فى تقديس العمل والحرص على أداء الواجب ، كما أن عليها أن تثقف أعضاءها بروح الادراك السليم لحقيقة واضحة من حقائق اقتصادنا المعاصر، وهى أن الضغط من أجل الحصول على مكاسب خاصـة لبعض فئات العاملين ، دون أن تكون هذه المكاسب مرتبطة ارتباطا مباشرا بزيادة الانتاج وناشئة عنها ، لن يكون الا على حساب العاملين فى مجموعهم ٠ كذلك ينبغى علينـا أن ندرك أن زيادة الانتاج ، لا زيادة التكلفة هى الأسـاس السليم لزيادة العمالة ، وان زيادة العمالة التى لا تنبع فى الأساس من زيادة الانتـاج تؤدى الى الاضرار باقتصـادنا القومى والاخلال بتوازنه ٠

تاسعا : أنه ترتيبا على ما تقدم ، وتشجيعا للعـاملين على الاندفاع نحو زيادة الانتـاج ، ينبغى أن يطور النظام الحـالى

للأجور والمكافآت بحيث ينال كل مجد مجتهد جـزاءه • ان المجتمع الاشتراكى الحق أيها الأخوة الأعضـاء هو بالدرجة الأولى مجتمع الحوافز •

انه مجتمع الحوافــز لأنه يقضى على الاســـتغلال ، وبذلك يجعل لكل فرد فى المجتمع مصلحة فى زيادة انتــاج المجتمــع بوجه عام • وهو مجتمع الحوافز لأنه يتيح لــكل انسان الفرصة الكاملة فى الحصول على ناتج عمله ، دون أن تقف فى وجهه عقبات طبقية أو تنظيمية أو لائحية ، وبذلك يربط ربطا ماديا محسوسا بين الجزاء وبين العمل ، ويحمل الأفراد على التفانى فى أدائه • وهو مجتمع الحوافز لأنه يفتح البــاب أمام كل فرد للصعود الى المراكز العليا ، اذا كانت مواهبه وقدراته تؤهله لشغلها ، وبذلك نشجع الأفراد على تنمية مواهبهم وقدراتهم التى تساهم فى زيادة الانتاج •

وعلى المجتمع فى فترة التحول التى نمر بها أن يطلق العنان للحوافز لكى تفجر الطاقات الانتاجية الضخمة الموجودة لدى أفراد شعبنا العامل ، كما أن على النظم واللوائح الموجودة أن تتطور لخدمة هذا الغرض النبيل • وينبغي أن تعطى ـ القيادات فى مواقع الانتاج الصلاحيات الكافية لتطبيق مبدأ الحوافز على أوسع نطاق ، كما أن عليها أن تكون أهلا لتحمل هذه المسئولية •

ضخامة المسئوليات الملقاة على عاتقنا

ايها الاخوة اعضاء مجلس الأمة :

هناك اذن الكثير مما ينتظر عمله لمعالجة المشاكل المتخلفة من الفترة الماضية ، ولوضع اقتصادنا القومى فى أفضل وضع يمكنه من مواصلة انطلاقه الثورى العظيم • ويزيد من ضخامة المسئوليات الملقاة على عاتقنا الأعباء الناشئة من الزيادة الكبيرة فى عدد السكان والتى وصلت فى السنتين الماضيتين الى أعلى معدل فى تاريخنا وهو ٩ر٢ ٪ •

ان كل طفل جديد هو قوة كامنة يمكن أن تساهم فى زيادة الانتاج ولكن هذه المساهمة لا تأتى فى الحال ، وانما بعد بلوغه سن العمل • وقبل بلوغ هذه السن يحتاج الطفل الى الغذاء والملبس والمسكن ، والرعاية الصحية ، والتعليم وغير ذلك • وحتى عند بلوغه هذه السن فان الانسان فى مجتمعنا الحديث لا ينتج بيديه العاريتين ، وانما يحتاج الى الأرض التى يزرع فيها أو الآلات التى يديرها ، والمصنع الذى يحتوى هذه الآلات ووسائل الانتقال وغير ذلك • وبمعنى آخر ، فهو يحتاج الى استثمارات ضخمة سابقة ، فى شخصه وفى وسائل الانتاج اللازمة له • على أننا نحتاج الى استثمارات ضخمة أيضا لمجرد القضاء على التخلف الاقتصادى الكبير الذى كان قد فرض علينا ، ولرفع مستوى معيشة شعبنا عن مستواه الحالى ، واللحاق بالامم المتقدمة •

ولكى نستطيع تحقيق الهدف الثانى فان مشكلة تزايد السكان يجب أن تجد علاجا لها ، علاجا يعتمد على وعى شعبنا وادراكه

لظروف اقتصادنا ، ورغبته فى التقدم والارتفاع بمستوى معيشته • ولدراسة الجوانب المختلفة لهذه المشكلة واقتراح الحلول المناسبة لها ، أنشأت الحكومة مجلس تنظيم الأسرة ، وستقدم الحكومة كل الارشادات والتسهيلات اللازمة فى هذا الشأن • ونأمل أن يستجيب الشعب لندائها •

ولكن يجب أن نوطن النفس من الآن على أن علاج مشكلة تزايد السكان لن يتحقق بشكل فعال فى سنوات قصيرة • وحتى يحين ذلك الوقت فالمشكلة التى تواجهنا هى مشكلة مزدوجة مشكلة توفير الاستثمارات اللازمة للاحتفاظ بمستوى المعيشة الحالى فى مواجهة ضغط السكان المتزايد ومشكلة توفير الاستثمارات اللازمة للارتفاع بهذا المستوى ولتطوير اقتصادنا القومى •

ومن الواضح أنه لكى نواجه هذه المشكلة بشقيها ، يجب أن يزيد معدل الاستثمار عن المعدل الذى أمكن تحقيقه فى السنوات الماضية ، وذلك يعنى ، اذا أردنا أن نكون منطقيين مع أنفسنا أيها الأخوة الأعضاء : انه يجب الحد من تزايد الاستهلاك ، فكل زيادة فى الانتاج القومى تذهب الى الاستهلاك تعنى بالضرورة نقصا فى الموارد التى يمكن أن تخصص للاستثمار ، ومن هنا أهمية التركيز على الادخار وعلى الاجراءات التى يجب أن تتخذ للحد من تزايد الدخول المتاحة للاستهلاك ، ولكى يكون هذا التزايد مرتبطا أوثق الارتباط بمدى مساهمة الفرد فى زيادة الانتاج •

على أنه يجب بالاضافة الى ذلك أن نضمن أننا نحصل من كل جنيه ينفق على الاستثمار على الحد الأقصى من الفائدة بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه • وذلك يتطلب امعان النظر والتفكير فى سياستنا الاستثمارية القادمة ، وبعبارة أخرى فى أنواع وأحجام المشروعات الجديدة التى نعتزم تنفيذها فى المستقبل •

وليس فى نية الحكومة أن تتقدم الآن بتحليل تفصيلى لهـذه المشروعات • ذلك سيرد فى موضعه عند تقديم الخطة ، ولكن هناك اعتبارات معينة تحكمنا فى هذا الشأن كما أن هناك معايير أساسية للاختيار ترى الحكومة أن تعرضها عليكم من الآن •

وكما قلت فى مؤتمر الانتاج فان مواردنا المحلية من أرض زراعية وثروة معدنية وقوى محركة وقناة السويس وسياحة ، سواء فيها ما تم اســتغلاله أو ما يحتمل استغلاله فى المســتقبل ، لا تكفى لمواجهة الاحتياجات المتزايدة لمجتمعنا وخصوصا فى ظروف التضخم السكانى الخطــير ، وعلى الأخص اذا لاحظنا أنه حتى بعد تنفيــذ مشروعات الاستصلاح المترتبة على السد العالى سينخفض نصيب الفــرد من الأراضى الزراعية فى سنة ١٩٧٥ الى أقــل من نصيبه الآن •

ومعنى ذلك أن اقامة صـناعة وطيدة فى بلادنا مسألة بالغــة الاهميه ــ بل حتمية ــ حتى يمكن أن نستفيد من الطاقات البشرية المتاحه ورفع كفايتها الفنية والعلمية • ولما كانت ضرورات التصدير تتزايد وتلح علينــا ، ليس فقط لشراء احتياجاتنا من الخــارج من المواد الغذائيــة أو مستلزمات الانتاج أو الآلات والمعدات ، ولــكن أيضا للوفاء بالتزاماتنا المالية المتراكمة ، فينبغى أن يكون هدفنا ، ليس فقط أن نصدر فائض مواردنا وخاماتنا الزراعيــة والمعدنيــة فى شــكل سلعة مصنوعة ، ولكن أيضا تصدير سلع مصنوعة من خامات مستوردة وبمعنى آخر تصدير ناتج عمل •

على أن الصناعة الوطيدة ، بالاضافة الى ما تقدم ، هى الأساس المتين لتطوير الزراعة ، باستخدام الآلات والمخصبات وطرق الرى والصرف الحديثة ، وهى من هذه الناحية لازمة لــكى نستفيد الى أقصى حد ممكن من الأراضى الزراعية الموجودة أو التى ستستصلح أو من القوى البشرية التى تعمــل على هــذه الأراضى • وهى التى

تزودنا بوسائل النقل والمرافق الأخرى اللازمة لحسن سير الاقتصاد القومى •

التركيز فى المرحلة القادمة على الصناعة

وواضح مما تقدم أن الضرورات العملية للتنمية ، وليست الاعتبارات النظرية ، هى التى تحتم علينا التركيز على الصناعة بوجه عام • ونفس هذه الاعتبارات هى التى تملى علينا التركيز فى المرحلة القادمة على صناعات معينة بالذات ، أذكر منها الصناعات الاساسية التى تمكن لاقتصادنا من بناء وتكوين هيكل اقتصادى حديث وقابل للنمو فى المستقبل مثل صناعات الحديد والصلب والصناعات المنتجة للآلات ، وصناعة ورش المصانع ، والصناعات المرتبطة بالتشييد والبناء والنقل ، والصناعات الكيمائية ، والصناعات اللازمة للدفاع عن كياننا وعن استقلالنا القومى • ولا بد من الاشارة هنا بوجه خاص الى ضرورة الاهتمام بالكهربا • لقد ضاعفت البلاد انتاجها من الكهربا فى خلال الخطة الخمسية الأولى ولكن سرعة نمو الصناعة أدت الى زيادة التحميل على الطاقة الكهربائية القائمة • ان الكهربا يجب أن تتقدم بسرعة تفوق سرعة تقدم الصناعة ، فالكهربا ليست فقط أساسية لقيام صناعة متطورة، بل انها ضرورية أيضا للوفاء بحاجات التقدم الزراعى ، والزيادة المستمرة فى الاستهلاك المنزلى •

ومن الطبيعى أننا لن نستطيع البدء فى كل المشروعات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج الشامل لتطوير الاقتصاد القومى خلال الخطة الخمسية القادمة ، ولن نستطيع التنفيذ الكامل لما يبدأ فيه خلال هذه السنوات • وهنا يأتى دور الحسابات الاقتصادية الدقيقة التى تحدد أسس الاختيار ومعاييره ، وتقدر الأولويات وتراعى التنسيق ، وتضع البرامج الزمنية للتنفيذ • وفى تقدير الحكومة

أن من المعـــايير والأسس التى يجب مراعاتهـــا فى هذا الشأن ما يأتى :

أولا : قدرة المنتجات التى ينتجها المشروع أو الصناعة على الوفاء بالاحتياجات الداخليـــة الضرورية ســـواء أكانت هذه الاحتياجات من السلع الاستهلاكية أم كانت من مستلزمات الانتاج • على أن يكون ذلك الانتاج بأسعار اقتصادية •

ثانيـا : قدرة المشروع على التصدير الى الخارج أو على أن يوفر ـ عن طريق الانتـــاج المحلى ـ الســـلع الاستهلاكيـــة ومســـتلزمات الانتاج التى نستوردها من الخـــارج • ومن المهم هنا أن أشير الى أن الاستكفاء الذاتى لا يصح السعى وراءه بأى ثمن ، وبصرف النظر عن التكاليف الاقتصادية وهو لا يجوز أن يكون مدعاة لتشتيت الموارد فى مشروعات غير اقتصـــادية ، أو أن يتضمن اهـــدارا لمزايا التخصص الدولى ، أو أن يحمل الاقتصاد القومى مالا طاقة له به من الأعباء •

ثالثـا : يجب أن تحسب تكاليف العملة الأجنبيـــة التى يحتاج اليهـــا كل مشروع ، حسابا دقيقا ، وأن يدخل فى هذا الحســـاب ، ليس فقط التـكاليف اللازمة لتنفيـــذ الاستثمارات الخاصـــة به ، ولكن أيضـا تكاليف العملة الأجنبية اللازمة عندما ينتقل المشروع الى مرحلة الانتـــاج الجارى ، والناشـئة مثلا عن مستلزمات الانتاج أو قطع الغيار المستوردة من الخـــارج • كما يجب أيضا أن يدخل فى هذه الحسابات التكاليف الكاملة من العملة الأجنبيـــة للمشروعات المحلية التى تغذيه بمســـتلزماته ، أو المرافق التى تلزم لادارته • وبوجه خاص يجب أن تجـــرى هذه الحســـابات بدقة عنـــد اختيار المشروعات التى توجـه

آساسا للتصدير الى الخارج ، حتى لا تكلفنا من العملة الأجنبية آكثر مما توفره منها عن طريق التصدير •

الزراعة فى مجتمعنا الحالى

ايها الأخوة اعضاء مجلس الأمة :

ان التركيز على الصناعة ومشكلاتها فى المرحلة القادمة لا يعنى اغفال الزراعة او التهوين من أمرها • فان الزراعة فى مجتمعنا الحالى هى القدم الاخرى التى لا يمكن بدونها مواصلة التقدم : فالزراعة عليها أن توفر بقدر الامكان الاحتياجات الغذائية للأعداد المتزايدة من المواطنين الذين يشتغلون فى القطاعات الأخرى ، وأن تزود المصانع الدائرة أو التى ستدور بالعديد من المواد الأولية ، وان تحمل نصيبا وافيا من أعباء التصدير القادمة • ولعلنى لا أخطىء كثيرا اذا قلت انه بقدر ما تتمكن الزراعة من تدبير الفائض لهذه الأغراض الثلاثة ، بقدر ما تتزايد سرعة النمو الصناعى فى بلادنا ، وأنه بقدر ما تتناسق سرعة النمو فى القطاع الصناعى مع سرعة النمو فى القطاع الزراعى ، بقدر ما يتحقق التوازن اللازم لسلامة هذا النمو واستقراره • ومن هنا اهمية الدراسة العلمية التى يلزم أن تستكمل لتحديد كمية ونسب الاستثمارات التى توجه الى كل من القطاعين •

والحكومة تولى اهتمامها الكامل لمشروعات استصلاح الإراضى واستزراع الأراضى الجديدة وخصوصا وقد تهيأنا لاستقبال المياه المكتسبة من السد العالى ، وهى تبحث الأشكال المختلفة الكفيلة باستغلال هذه الأراضى على أحسن وجه ممكن ، وبأكثر الطرق اقتصادا وفعالية ، ولكننا نشعر مع ذلك أنه لا يزال فى وسع آراضينا القديمة الصبورة أن تجود علينا بالمزيد من خيراتها ، بل انها هى المصدر الرئيسى الحنون الذى نلجأ اليه وقت الحاجة ، وهى لن تضن علينا بالمزيد اذا وفيناها حقها من الرعاية فوفرنا لها مشروعات الصرف اللازمة ، وغذيناها بالأسمدة

والبذور المناسبة ، واذا نظمنا أنفسـنا اجتماعيا بحيث نحسن استغلالها والقيام على خدمتها • ان علينا بوجه خاص ألا نقتر فى الانفاق على مشروعات الاستثمار الخاصة بالأراضى القديمة ، مثل مشروع برنامج الصرف العاجل ، وعلينا أن ندعم ما حدث فى السنوات الماضية من التجارب الاجتماعية الناجحة فى استغلال الأرض ، مثل مشروعات التجميع الزراعى والتعاون الانتاجى الزراعى •

ما يجب عمله للتغلب على التحديات

أيها الاخوة أعضاء مجلس الأمة :

ان الخطوط العريضة التى رسمتها أمام حضراتكم لمشاكل البلاد الاقتصادية وللتحديات التى تواجهنا فى المستقبل ، ولسياسة الحكومة فيما يجب عمله للتغلب على هذه التحديات ، كل ذلك يتطلب ، لكى يتحول الى خطط ومشروعات وأفعال ، دراسة جادة عميقة وواقعية ، دراسة تهتدى بنتائج الخطة الأولى وتستمد العون والتشجيع من انتصاراتها كما تستمد العظة الحسنة من مواطن القصور فيها ، ويستكمل على أساسها وضع الخطة الخمسية القادمة، على نحو يمكن معه الاطمئنان الى امكان تنفيذها والى سلامة الأهداف المحددة فيها وتناسقها ، مع الربط الوثيق بين الموارد والاستخدام العلمى لها ، وذلك لضمان تحقيق هدف مضاعفة الدخل القومى •

وهو أيضا يتطلب الاعداد من الآن ، وتوفير مقومات نجاح هذه الخطه عندما يأتى — فى المستقبل القريب — الوقت الذى توضع فيه موضع التنفيذ • وهذا الاعداد يستلزم تنفيذ برنامج اقتصادى عاجل ، بدأت الحكومة فى تنفيذه منذ اليوم الأول الذى عهد

اليها فيه الرئيس جمال عبد النـــاصر بأمانة الحكم ، ويقوم على النقاط الآتية :

أولا : استخدام الطاقات الانتاجية الموجودة بالفعل الى أقصى حد ممكن وتوفير مستلزمات الانتاج وقطع الغيار اللازمة لها .

ثانيا : استكمال المشروعات التى بدىء بالفعل فى تنفيذها ، على وجه السرعة ، وذلك بتوفير الآلات والمعدات والمستلزمات التى تنقصها . وعلى أن يراعى فى ذلك اعطـاء الأولوية للمشروعات الآتية :

١ ـ المشروعات الخاصة بازالة نقط الاختناق بالمصـانع القائمة وزيادة انتاجيتها بأقل استثمار ممكن .

٢ ـ المشروعات الخاصـــة بانتاج بدائل منتجة محليـا بدلا من المستوردة .

٣ ـ العمل على الاستفادة من مبانى المصانع القائمة بقدر الامكان وتوزيع الآلات المتعاقـــد عليها على المصانع القائمة ، والوصول بطاقاتها الانتاجية الى أقصى حد ممكن ، دون زيادة فى تكاليف المبانى أو المرافق أو الادارة أو غير ذلك .

٤ ـ توسيع المشروعات القائمة حيث يكون ذلك لازما ، بدلا من اقامة مشروعات جديدة .

٥ ـ تطوير الانتاج لمقابلة متطلبات أربحية التصدير وسعيا وراء امكانياته .

ثالثا : العمل على زيادة التصـدير والحـد من الاستيراد ، حتى يمكن مواجهة كافة التزاماتنا الجارية من النقـد الأجنبى من مواردنا الجارية ، وبحيث لا تستخدم حصيلة القروض الخارجية الا لتمويل عمليات الاستثمار .

ولقد حرصت الحكومة منذ اليوم الأول على أن تلتزم بالمبــدأ الذى أعلنته ، مبدأ دقة البيانات والتقـديرات وواقعيتها ، فقــامت بدراسة شاملة لتقـدير ايراداتنا ومصروفاتنا من النقد الأجنبى . وانتهت بها هذه الدراسة الى صورة يجب أن تعرض على مجلسكم الموقر بكل وضوح حتى يكون هذا الوضوح نفسه نقطة انطلاق جـديدة للفهم الصحيح لبعض مشاكلنا الهامة من جانب ، ولوضع أسس الحلول الاقتصادية السليمة لهذه المشاكل فى السنة الحالية وفى المستقبل ، من جانب آخر .

لقد حسبنا الحصيلة المتوقعة لجميع انواع صادراتنا من السلع المنظورة وغير المنظورة أى صادراتنا من السلع الزراعية والصناعية ، والسياحة ورسوم المرور من القناة وغير ذلك . كذلك حسبنا قيمة الواردات بأنواعها المختلفة، اى السلع اللازمة للاستهلاك ، والسلع اللازمة للانتاج فى الزراعة والصنــاعة وغير ذلك من القطـاعات ، وهى التى تعرف بالسلع الوسيطة ، وكذلك حسبنا مصروفاتنا غير المنظورة فى الخــارج ، مثل نفقــات بعثاتنـــا التعليمية والدبلوماسية ، وما ندفعه للخبراء الأجانب ولعمليات الملاحة وغير ذلك من الخدمات ، وبذلنـــا غاية جهدنا لتوفير كل ما يمكن توفيره من هذه البنود ، ولكننا وصلنا بعد ذلك الى نتيجة واضحة ، وهى ان مصروفاتنا الجارية سوف تزيد عن مواردنا الجارية من النقد الأجنبى بحوالى ٦٠ مليونا من الجنيهات . فكيف يواجه هذا العجز فى المصروفات الجارية ؟ .

اننا لانستطيع بأى حال من الأحوال أن نفكر فى مواجهة هذا العجز عن طريق تخفيض استيراد السلع الوسيطة .

فذلك يؤدى الى تعطيل الانتاج فى الصناعة أو الزراعة أو فى المرافق التى تخدم الزراعة والصناعة مثل النقل والمواصلات ، بكل مايترتب على ذلك من نقص فى الانتاج والاستغناء عن العاملين الذين يديرون الانتاج . وسياستنا الاشتراكية القائمة على زيادة الانتاج وزيادة العمالة تأبى هذا وذاك .

والباب الوحيد المفتوح أمامنا اذن ، الباب الذى نستطيع بروح المسئولية الحقة وتقدير مصالح الوطن العليا ، أن ننفذ منه لسد العجز الموجود فى النقد الأجنبى وتحقيق التوازن المطلوب بين الايرادات الجارية والمصروفات الجارية ، ذلك الباب هو الحد من تزايد الاستهلاك .

فاذا جاز فى المنطق الاقتصادى السليم الاقتراض لتمويل جزء من الاستثمارات الجديدة ، لأن الدخل الاضافى الناشىء من هذه الاستثمارات سيمكننا من تسديد القروض فى المستقبل فلا يجوز بأية حال من الأحوال أن نقترض من الخارج لكى نمول عمليات الاستهلاك الجارى . ان الاستهلاك يتم وينتهى فى خلال سنة واحدة ، ولكن اذا كان تمويل الزيادة فى الاستهلاك يأتى فى النهاية ، وعند الحساب الكلى للايرادات والمصروفات الجارية ، عن طريق الاقتراض من الخارج ، فان النتيجة هى أن نتحمل تكاليف الاقتراض وأعباءه الثقيلة فى المستقبل دون أن تزيد قدرتنا على السداد . هى بعبارة أخرى ، أن نرتهن مستقبلنا ومستقبل بلادنا واولادنا لمصلحة الحاضر غير المسئول ، ولن يقبل مجلسكم الموقر أو يقبل الشعب مثل هذا الحل .

واذا سلمنا بهذه المبادىء . فانه يتعين علينا أن نتساءل عن عناصر السياسة الاقتصادية التى لابد أن تتبع للحد من

تزايد الاستهلاك ، والتى بدونها سيبقى اقتصادنا دائما معرضا للمخاطر .

رابعا : معالجة القوة الشرائية التضخمية الموجودة ، أو التى يمكن أن تنشأ نتيجة لتحديد الزيادة فى الاستهلاك ، وذلك للوصول الى نوع جديد من التوازن بين الأسعار وبين الدخول المتاحة للاستهلاك . ان هذا التوازن الجديد هو نقطة بدء ضرورية للانطلاق — من أرض سليمة — فى الخطة الثانية . ويهمنى أن أشير فى هذه الناحية الى أن استخدام الطاقات الانتاجية الموجودة واستكمال المشروعات التى قاربت الانهاء هما من الأساليب الفعالة فى هذه المعالجة لما سوف يترتب عليهما من تزايد سريع فى الانتاج القومى .

ولكن المعالجة الكاملة لهذه المشكلة ولمشكلة ميزان المدفوعات تستلزم بالضرورة اجراءات تتناول جانبى الدخول والأسعار .

خامسا : اعادة النظر فى تنظيم القطاع العام والجهاز الادارى للحكومة واساليب ونظم العمل فيهما من أجل ضمان تنفيذ اهداف السياسة الاشتراكية ، وزيادة الكفاءة الانتاجية ، وتحمل أعباء الخطة القادمة .

سادسا : تطبيق نظام الحوافز على أوسع نطاق ممكن ، والربط الوثيق بين الزيادة فى الدخول الفردية وبين مدى مساهمة كل فرد فى زيادة الانتاج القومى .

تثبيت المكاسب الثورية

أيها الأخوة أعضاء مجلس الأمة ..

اذا كانت السنوات الخمس الماضية قد تميزت بأنها سنوات التحول العظيم ، سنوات تحقيق سيطرة الشعب على أدوات الانتاج ، سنوات تكوين القطاع العام القائد لتقدمنا الاقتصادى والاجتماعى ، سنوات تحقيق العدالة الاجتماعية واعادة توزيع الدخول بين طبقات وفئات المجتمع ، فان السنوات الخمس القادمة هى سنوات تثبيت المكاسب الثورية التى حصل عليها شعبنا ، سنوات استكمال صرح البنيان الاقتصادى والنصر المطلق فى معركة الانتاج كشرط أساسى لنجاح عملية التحول الاشتراكى ، سنوات بناء القاعدة الصناعية المتينة والنامية لمجتمعنا الاشتراكى، سنوات الانتصار الحاسم للقطاع العام المبنى على تحقيق درجة عالية من الكفاءة الانتاجية والزيادة المستمرة فى الانتاج ، سنوات اعادة التوازن بين الاستهلاك والانتاج ، سنوات تحقيق الموازنة بين نمو الانتاج السلعى ونمو الخدمات ، سنوات التغلب على العجز المتزايد فى ميزان المدفوعات ، سنوات التقدم عن طريق التخطيط العلمى الدقيق لحل ما يواجهنا من مشكلات ، سنوات بذل الجهد والتضحيات لتحقيق الهدف الذى حدده قائد الثورة ، الا وهو مضاعفة الدخل القومى فى خلال العشر السنوات التى تنتهى فى عام ١٩٧٠/٦٩ .

وعلى أى مستوى نظرنا الى المهام والتحديات التى تنتظرنا ، وفى كل مجال من مجالات العمل ، فمن الواضح ان الحل النهائى

لكافة المشكلات التى تواجهنا والطفرة بالانتاج الى الأمام ، هو فى يد الشعب القائد . فالشعب هو مصدر الانتاج وأساس قوته .

والشعب هو الذى يملك الصبر على آماله وتطلعاته حتى تبنى وسائل تحقيقها . والشعب غنى بالكفاءات والقدرات المتوثبة لقيادة معارك الانتاج وحل مشاكلها الفنية والتنظيمية والاجتماعية .

وهو الذى يستطيع ان يغنى خطة التنمية ، سواء فى خططها العريضة أو فى تفاصيلها ، ويتبنى تنفيذها ، ويجعل منها محور حياة كل فرد من افراده . كما انه هو الذى يستطيع أن يراقب اجهزة التنفيذ المختلفة ويصحح انحرافاتها .

والحكومة واثقة كل الثقة من أن الشعب الذى يملك مصيره بين يديه ، ويعرف كيف يواجه مسئولياته ، سيتغلب على كل الصعوبات التى تقابله فى هذه المرحلة الحاسمة من حياة مجتمعنا ووطننا .

سياسة صريحة وواضحة

السادة أعضاء مجلس الأمة :

وفى مجال السياسة الخارجية فان ثورتكم سارت منذ يومها الأول على سياسة صريحة وواضحة .

ولقد كانت تلك الفترة المظلمة التى عاشتها بلادنا وهى ترزح تحت نير المستعمر هى العامل الأول فى تكييف سياستنا ، ولاغرابة فى ذلك فمن قاسى مرارة الذل والاستعمار لن يكون أبدا ظهيرا للظلم او نصيرا للمستعمرين . وبهذا تبلورت سياستنا فى محاربة الاستعمار اينما كان وبشكليه القديم منه والحديث .

ولما كان جو السلام واحتمالاته هو الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى وتدعيم بناء مجتمعنا فقد أصبح العمل من اجل السلام أسمى غاياتنا .

ولما كنا نؤمن بأن السياسة الخارجية هى استمرار وامتداد لسياستنا الداخلية وأساسها النهوض باقتصاديات البلاد ورفع مستوى معيشة المواطنين وتوفير حال من الرفاهية المادية والثقافية لهم فان ثورتكم لم تأل جهدا فى فتح الآفاق الواسعة التى تعود بالخير على جميع المواطنين ونحن فى هذا السبيل سنعمل دائبين على توطيد علاقات الصداقة المتبادلة مع كافة الشعوب والدول على اختلاف مذاهبها فى مجالات التعاون الاقتصادى والتجارى والثقافى على أساس من التعاون الحر المثمر البناء لا سيطرة فيه ولا استغلال .

واذا كانت سياستنا تسعى الى ازدهار العلاقات الاقتصادية مع كافة الدول فانها فى الوقت ذاته تبذل غاية جهدها فى التعاون الايجابى من أجل الرخاء المشترك لشعوب الأرض جميعا .

تلك هى الأسس الثلاثة التى تقوم عليها سياستنا الخارجية والتى نص عليها ميثاق العمل الوطنى .

ولقد تبوأت الجمهورية العربية المتحدة مكانا مرموقا على الصعيد الدولى بفضل سياستها الهادفة للسلام والقضاء على الاستعمار وتصفية القواعد العسكرية ومساندة حركات التحرر الوطنى فى كل مكان .. ولا يسعنا نحن اليوم الا أن نستنكر بشدة الأوضاع الاستعمارية الشاذة القائمة حاليا ضد ارادة الشعوب فى أنجولا وموزمبيق وروديسيا الجنوبية والكونغو واتحاد جنوب افريقية .

عهد المغامرات الاستعمارية قد ولى

السادة اعضاء مجلس الأمة ..

بالأمس القريب اقتطع الاستعمار قطعة من قلب الوطن العربى ليكون وطنا لجماعة من الصهاينة المشردين . واليوم يقتطع قطعة أخرى من قلب الوطن الافريقى ليكون وطنا لجماعة من المستعمرين

والهدف واحد فى الحالين وهو أن تكون كلتاهما قاعدة للاستعمار وأداة يهدد بها التقدم الوطنى ويعوق بها الالتقاء القومى لكل من الشعوب العربية والشعوب الافريقية .

ولقد تصور الاستعمار وتوهم أنه بخلق هذه الجيوب الاستعمارية يفتت وحدة الشعوب وتضامنها ويمد من أجل بقائه فى مناطقنا ويبقى على نفوذه وسيطرته .

ولكن الايام القادمة كفيلة بأن تثبت للدول الاستعمارية وامثالها أن عهد المغامرات الاستعمارية قد ولى وانتهى وأن التضامن العربى الافريقى والكفاح المشترك كفيل بأن يرد الأوطان المسلوبة الى أصحابها الشرعيين .

ان الشعب العربى يدرك اليوم عن يقين حقيقة ما وراء الحرب التى توجه ضد الوحدة العربية ، ولكننا ـ مصممين على الوحدة العربية الشاملة ـ سنعمل كما عملنا دائما على ارساء أسسها على قاعدة متينة من الوحدة الفكرية ووحدة الهدف ووحدة النضال والعمل عن طريق الحرية والاشتراكية .

اننا لانزعم ان الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها ، ولكنا نعتقد أنها طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل وصولا الى الهدف الأخير . كما نعتقد ان أى حكومة وطنية فى العالم العربى تمثل ارادة شعبها ونضاله فى أطار من الاستقلال الوطنى هى خطوة نحو الوحدة من حيث أنها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية فى الوحدة .

فالوحدة الوطنية اذن هى الأساس الطبيعى للوحدة القومية الشاملة ، والعمل على استكمال الوحدة الوطنية هو التمهيد لبلوغ الغاية القومية العليا .

وستبقى الجمهورية العربية المتحدة دائما سندا لكل شعب عربى وقوة فعالة دافعة للتضامن من أجل تأمين سلامة الوطن العربى ضد الصهيونية والاستعمار ولاستعادة حقوق شعب فلسطين .

وتأكيدا لمساندتنا للحرية العربية ، فنحن لايمكننا أن نقف موقفا سلبيا ازاء أعمال الاستعمار الوحشية فى الجنوب المحتل حيث العدوان يحدث فعلا على أرض عربية وضد شعب عربى شقيق يخوض معركة مصيرية فاصلة .

وايمانا منا بأن التضامن العربى لا يمكن تحقيقه على الوجه الأكمل الا بتوفير جو من الثقة والسلام وحسن النية بين كافة الدول العربية ، فقد بذلنا غاية جهدنا لعقد مؤتمرات القمة المتتالية وعملنا جاهدين على انجاحها .

ومن ناحية أخرى ، فاننا اخلاصا منا لمبدأ مساندة الشعوب العربية ، وقفنا بجانب الثورة اليمنية نؤيدها ونؤازرها حتى تحققت أهدافها . وانا لنحمد الله أن قد سادت النوايا الحسنة وتكلل مسعانا بالنجاح فتم توقيع اتفاقية جدة للسلام .

سياسة عدم الانحياز

السادة أعضاء مجلس الأمة ..

لقد أثبتت التطورات السياسية الدولية سلامة وصلاحية سياسة عدم الانحياز التى نعتنقها ونسير عليها باعتبارها سياسة ايجابية تستهدف مقاومة الضغوط والتكتلات وتأكيد سيادةالدول وحريتها فى اختيار نظمها الاجتماعية والاقتصادية وممارسةسياسة خارجية بناءة تستهدف السلام والعدل والوصول الى مستوى اقتصادى واجتماعى أفضل لجميع الشعوب .

وانمسئولية الدول غير المنحازة فيالمحافظة على السلام الدولى قد أصبحت مسئولية متزايدة الأهمية . ولما كنا من واضعى هذه السياسة ومؤيديها ومن طلائعها فقد وقعت على كاهلنا التزامات واعباء دولية حملناها بكلامانة واخلاص فساهمتجمهوريتنا ايجابيا فى الجهود التى تبذلها الجماعة الدولية من أجل السلام ومن أجل الوصول الىتحقيق نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة الذرية ايمانا

منا بأن السلام لن يتدعم الا اذا تأكد نزع السلاح الشامل تحت رقابة دولية .

الاسترشاد بالأسس والمبادىء

السادة اعضاء مجلس الأمة ..

لقد بين السيد الرئيس فى خطابه الجامع الذى القاه هنا فى مستهل هذه الدورة الأسس العامة والمبادىء التى تسير عليها جمهوريتنا فى سياستها الخارجية .

ونود ان نؤكد هنا عزم هذه الحكومة على الاسترشاد والاستهداء بتلك المبادىء وهذه الأسس . فسوف تكون سياستنا دائما وأبدا مبناها ايمان لا يتزعزع بالسلام القائم على العدل ، والنضال من أجل تصفية الاستعمار القديم والجديد ، وشجب التمييز العنصرى ، والعمل من أجل التعايش السلمى ، وجهد لا يتوقف من أجل تعديل أحوال التجارة الخارجية بحيث لا تجد أغلبية العالم أنها مستغلة أو منهوبة بوساطة الأقلية المتقدمة فيه ، مع تمسك فى هذا كله بعدم الانحياز ، والاحتفاظ بالصداقة مع الجميع ، وايجابية فى الحركة تنبذ التقوقع عن ايمان بأن السلام لا يتجزأ .. والحرية لا تتجزأ .. والرخاء لا يتجزأ ، ادراكا منا لحقيقة أن مجتمع الدول ـ كما فى مجتمع الأفراد ـ يحتاج فيه الكل الى الواحد بقدر ما يحتاج الواحد الى الكل .

ان هذه السياسة الخارجية لثورتكم التى اثبتت الأيام سلامتها وصواب مراميها ان هى الا انتصارة أخرى من انتصاراتكم العديدة حققتها أمتكم بوعى من بصيرتها وايمان بحاضرها ومستقبلها .

الدرع الواقى لمكاسب الشعب وثورته

أيها الأخوة اعضاء مجلس الأمة ..

الحديث عن القوات المسلحة حديث ملىء بالفخر والاعتزاز .. وان ينسى شعبنا الوفى لقواته المسلحة انها قامت بالدور الذى

طال انتظاره فحملت مشعل الثورة أمامه فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ثم قامت بتأمين الثورة من محاولات الرجعية والاستعمار .

وكان طبيعيا الا ينظر الاستعمار واعوانه فى الخارج والداخل بعين الرضا الى سير الثورة قدما نحو بناء صرح مجتمعنا واقتصادنا ومن ثم كان لزاما علينا أن ندعم قواتنا المسلحة فى المرحلة التالية لتكون الدرع الواقية لمكاسب الشعب وثورته .. وبذلك فرض علينا أن نخصص جزءا من مواردنا لحماية شعبنا وهو يقوم بعملية البناء الداخلى . وما كان ذلك هباء اذ لا شك أن التنمية وبناء القاعدة الاقتصادية فى البلاد تغدو لا قيمة لها اذا ارتهن استمرارها بارادة العدو أو اذا بقيت حريتنا وأمننا تحت رحمة أعوانه فى الداخل والخارج .

ونحن نفخر اليوم بأننا نملك فى البر والبحر والجو جيشا على ارفع مستوى من التدريب ، مزودا بأحدث الأسلحة ، وأولها الروح المعنوية العالية تلك الروح التى يستمدها من صلابة وقوة الشعب العظيم الذى يقف وراءه .

وستظل قواتنا المسلحة ـ باذن الله ـ سائرة فى طريقها نحو التقدم والتطور ـ رافعة اعلامها تظلل بها شعبنا العربى حامية أرضه وسماءه وشواطئه وهو يبنى حياته والمجتمع الذى ينشده .

اخوانى أعضاء مجلس الأمة ..

لا شك انكم تشاركوننى وزملائى اعضاء الوزارة فى تحية من القلب وتقدير عميق نبعث به الى أفراد قواتنا المسلحة الباسلة أينما كانوا فى داخل البلاد أو خارجها وخاصة أولئك البواسل الذين يعملون اليوم مع الشعب اليمنى الشقيق فى استعادة السلام على أرضه .

الصفات الكريمة فى الشعوب

اخوانى أعضاء مجلس الأمة ..

ان الشعوب العريقة بحضارتها وأمجادها تورث دائما أبناءها صلابة فى عزائمهم وقوة فى أخلاقهم ومتانة فى نفوسهم ولا تتكشف كل هذه الصفات الكريمة فى مثل هذه الشعوب الا فى أوقات المصاعب .

وليس أدل على صدق هذا الراى من أن نعود بالذاكرة الى الوراء لبضع سنين مضت حين تكاثر علينا الأعداء فى معركة العدوان ، فنرى شعبنا هذا الصغير وهو لم يكد ينفض عن نفسه نير الاستعمار الا ويبدى من صلابة العزم وقوة الايمان والثقة بالنفس ما يبهر الدنيا بأسرها فلم يسع الضمير العالمى وكل شعب حر محب للسلام الا أن يقف بجانبنا دفاعا عن حرية شعب صغير وقف يضحى بنفسه من أجل الحفاظ على حرية الشعوب وكرامة الانسان .

نزاهة القصد وسمو الغايات

اخوانى أعضاء مجلس الأمة ..

ان شعب مصر التى نعيش جميعا فى رحابها وننعم جميعا بخيراتها ان هو الا احد هذه الشعوب الحرة المناضلة فى سبيل حريتها ورفع شأنها .

ويتميز شعبنا فوق كل هذا وذاك بأنه ما ان يسلك بداية الطريق وما ان تتضح له الرؤية الا ويندفع بأقصى طاقاته الى أبعد غاياته وأعلى مراميه مهما كبده هذا من مشقة وعناء .

على أساس هذه الثقة المتناهية فى أمتنا ، وعلى أساس من التعاون المشترك بيننا ـ ممثلى الشعب وحكومته ـ وعلى أساس من الايمان المطلق بنزاهة القصد وسمو الغايات ، فاننى أشعر اليوم بمزيد من الثقة والاطمئنان ، ويملؤنى الأمل والتفاؤل بأننا واصلون باذن الله الى ما نرجوه لأمتنا من حياة أفضل .

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الأسعار وخطة التنمية

حديث السيد/ زكريا محيى الدين
نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

فى الاذاعة والتليفزيون

القاهرة — ١٣ شعبان ١٣٨٥
٦ ديسمبر ١٩٦٥

ايها الأخوة المواطنون ...

رأيت من واجبى أن التقى معكم مرة أخرى على شاشة التليفزيون وعلى أجهزة الأثير بعد أن التقيت بكم فى عدة مناسبات اخرى .. فى مؤتمرات الانتاج والادارة والعمل ثم فى بيان الحكومة امام مجلس الأمة وانى فى هذه المرة أنوى أن أتحدث اليكم حديثا هادئا واضحا وصريحا عن أحوالنا وفيما يشغل تفكيرنا فى هذه الأيام وانى لأستميحكم العذر اذا لم يكن بيانى فى مجلس الأمة من البساطة بحيث يجيب على كل ما يدور فى أذهانكم من أسئلة ولكن عذرى فى هذا أن هذا البيان يعد عادة ليكون وثيقة تسجيلية شاملة تقدم الى مجلس الأمة وتتضمن سياسة الحكومة وافكارها والتى على أساسها تستمد العون والتأييد من ممثلى الشعب ثم تسير فى طريقها تنفذ ما تؤمن به عن صدق وعن اخلاص لتحقيق اهداف الشعب وتطلعاته فى المرحلة القادمة .

وانا أول ما استلمت مسئولية العمل التنفيذى قررت بينى وبين نفسى أن تكون سياستى هى الصراحة التامة فى كل أعمالنا حتى نشرك الشعب فى تحمل مسئولية العمل الوطنى مع الحكومة وخصوصا ان المرحلة القادمة تتميز بصعوبات اقتصادية يتطلبها بناء الاقتصاد القومى.. ومن الطبيعى أن كل فرد وكل أسرة تتحمل نصيبها فى هذه الصعوبات .. وفى اعتقادى انها ستكون ان شاء الله صعوبات بسيطة .. ولم يكن فى يدى عصا سحرية لأزلل بها هذه المصاعب انما كنت اعتمد اساسا على ايمانى الكامل بهذا الشعب العظيم وصلابته وقدرته على صنع المعجزات وتقديره لمصلحته ومصلحة أولاده فى المستقبل .

لما درست الموقف الاقتصادى مع اخوانى الوزراء وجدت ان المشاكل التى يشكو منها الشعب بالنسبة للاسعار أو عدم توفر السلع فى السوق او مشاكل الخدمات الأخرى فى الصحة والتعليم والمواصلات والاسكان سببها أن السكان بتزيد والأجور بتزيد وبالتالى الاستهلاك بيزيد تقريبا بنفس النسبة اللى بيزيد بيها الانتاج أو الدخل ولا يبقى بعد ذلك ما نستطيع أن نوفره لزيادة الاستثمار فى مشروعات تزيد من دخلنا وبعدين لا يتبقى بعد ذلك ما نستطيع أن ندعم اقتصادنا القومى . ووجدت أيضا ان الاحتياجات اللازمة للاستهلاك بتطغى على الاحتياجات اللازمة لتشغيل المصانع وترتب على ذلك أن جزءا من طاقات هذه المصانع لا يستخدم .. ولو شبهنا المصانع بالمزارع أو بالأرض الزراعية فكأننا بنزرع الأرض زرعة واحدة أو نترك جزءا من الأرض غير مزروع وأنتم عارفين ان انتاج المصانع والمزارع هو اللى بيمكنا ان احنا نحسن أحوال معيشتنا ونوفر احتياجاتنا الاستهلاكية .. وانا حاولت فى المناسبات المختلفة أن اشرح هذا الوضع وان أصارح الشعب بكل الصعاب التى ستواجهه .. اتكلمت فى مؤتمر الانتاج اتكلمت فى مؤتمر الادارة واتكلمت فى مؤتمر العمل وكان حديثى باستمرار عن التضحيات البسيطة المطلوبة من الشعب وعن جهاد النفس وعن التحمل والصبر .

طبعا الثورة وضعت أهدافا أمامها من سنة ٥٢ حتى الآن لتصون أحوال المعيشة خصوصا للطبقات الكادحة فعلا زاد دخل كل اسرة وكل اسرة تمتعت بمزايا كثيرة فى التعليم والصحة والاسكان وزادت الأجور .

يعنى أى واحد كان بيتناول أجر سنة ٥٢ بيفتكر طبعا الأجر اللى كان بيأخذه مقارنا بالأجر اللى النهارده بيتناوله .. وبنشوف

دخل كل واحد زاد اد ايه وايه اللى عملته الثورة فى هذا الاتجاه.
أن اللى حصل بعد كده . اللى حصل انه بصينا لقينا السكان زادوا زيادة خطيرة أخلت بكل التقديرات اللى احنا فكرنا فيها .. يعنى ٨٠٠ الف وأكثر من ٨٠٠ ألف فى السنة ما كنا ابدا بنفكر فى هذه التقديرات .. وزادت الخدمات أكثر مما قدرنا لهاوزادت الأجور أكثر مما قدرنا لها .. ينتج عن ذلك ايه نتيجة عن ذلك قوة شرائية ضخمة كبيرة أكثر من السلع الموجودة فى السوق .

ومن هنا حصل عدم توازن اقتصادى .. خلال هذه الفترة من يوم تشكيل الحكومة لغاية هذه الأيام استمرت دراسةالحكومة للموقف الاقتصادى أياما طويلة واجتماعات مستمرة وكنا بنقعد فى الاجتماع الواحد أكثر من ٥ ساعات وأكثر من٦ساعات بنحاول ان نجد أسهل الحلول التى لا تؤثر تأثيرا كبيرا على ذوى الدخول المحدودة .

كان ممكن أول ما تيجى الحكومة تنقص قرش فى السكر أو قرش فى الجاز وتكسب فيه شعبية زى ما كان عليه الوضع قبل الثورة واللى كان نتيجته ان مشروع زى مشروع كهربة خزان أسوان قعد ثلاثين سنة من غير حل لغاية ما جت الثورة وأمكنها أنها تنفذ مثل هذا المشروع .

كان ممكن ان أنا أأجل هذه الاجراءات لفترة من الزمن لكن التأجيل يترتب عليه الحاجة الى اجراءات أشد فى المستقبل من الاجراءات اللى اتخذناها اليومين دول .. وانا لا أقبل على ضميرى ان أخدع هذا الشعب وأجد من واجبى ان اصارحه بالحقيقةعلشان يقدر يبنى بلده بذراعه .

كما ذكرت فى بيانى فى مجلس الأمة انه لما جينا ندرس الميزانية النقدية يعنى ميزانية الاستيراد والتصدير وجدنا أن هناك

عجز ٦٠ مليون جنيه بالعملة الصعبة مطلوب أن احنا ندبره . بمعنى آخر ان احنا حسبنا صادراتنا كلها اللى هى بتعطينا الدخل الذى يمكننا من أن احنا نشترى كل احتياجاتنا من الخارج وجدنا ان احتياجاتنا الضرورية جدا اللازمة اللى بنحتاج الى استيرادها من الخارج بتنقص مبلغ ٦٠ مليون جنيه . احتياجاتنا الضرورية دى بتشمل ايه . بتشمل قطاعين رئيسيين . الأول قطاع تموين . وهذا كله سلع ضرورية كالقمح والزيت واللحوم وغيرها .

والقطاع الثانى .. سلع وسيطة وخامات لازمة ضرورية علشان نشغل المصانع . يعنى لو نقصنا الخامات دى يبقى المصانع تنقص طاقاتها الانتاجية . واحنا عاوزين نشغل مصانعنا بكل طاقاتنا الانتاجية . ولم يكن أمامنا مفر من أن نسلك سبيل ضغط الاستهلاك الداخلى لكى نوفر بعض السلع المحلية ونصدرها . وطبعا مش حنقدر نصدر كل ما نوفره حنصدر الجزء اللى ممكن تصديره علشان في الآخر وفى النهاية نوفر الستين مليون جنيه اللازمة للاستيراد الضرورى كما ذكرت دلوقت .

اذا تمكنا من تحقيق هذا الهدف الذى يؤدى الى التوازن الاقتصادى السليم نقدر نوجد نوع من الاستقرار فى توفير السلع التموينية وغيرها على مدار السنة ونتفادى الازمات التموينية اللى تعرضنا لها فى السنين التى فاتت وفى نفس الوقت بنقدر نشغل مصانعنا بطاقاتها الكاملة فتتحسن اقتصادياتها وتعطينا زيادة فى دخلنا ونقدر نبتدى الخطة الخمسية الثانية من قاعدة سليمة قاعدة متوازنة اقتصاديا .

وسائل ضغط الاستهلاك وسائل معروفة اقتصاديا فى كل بلاد العالم .. اما اننا نقلل الأجور أو الدخول اللى هى موجودة فى أيدين الناس أو بنرفع سعر بعض السلع فتمتص جزءا من

الأموال الزيادة اللى موجودة فى السوق وبذلك نحد من استهلاك هذه السلع .

لجنة الخطة قعدت ساعات طويلة فى كل أجتماع .. بنحاول الوصول الى اخف الحلول واضعين فى اعتبارنا الظروف المعيشية لمحدودى الدخل .. استبعدنا فكرة المساس بالأجور الحالية أو العلاوات والمكافآت الا بالنسبة للمرتبات والدخول العالية .. وفضلنا ان احنا نستخدم جهاز السعر على أساس ان كل واحد بيكون له الحرية أنه يتصرف فى دخله زى ما هو عاوز .. يدخر جزءا منه أو يستهلك هذا الدخل كله ويستطيع أيضا الاقلال من السلع التى ارتفع ثمنها بنسبة بسيطة جدا أو انه يقلل من بعض السلع الأخرى .

يأتى بعد ذلك السؤال طب ليه اخترنا السلع دى بالذات ورفعنا اثمانها احنا نعرف انه فى مجتمعنا الاشتراكى الدخول اتوزعت على قاعدة واسعة من المواطنين وهذه القاعدة الكبيرة هى التى تستهلك أغلب السلع الاستهلاكية والتى تشكل حجما كبيرا من الانتاج المحلى او السلع المستوردة فمهما رفعنا الثمن بالنسبة للكماليات فلن نحصل على المبلغ المطلوب توفيره وأعطى مثلا لذلك. الثلاجة لما نرفع سعرها ب ٢٥٪ فده بيدينا وفر قدره ٦٠٠ ألف جنيه فقط . ولكن لما بارفع قرشان صاغ على السكر الحر اللى هو خارج البطاقة بيوفر لنا ٤ مليون جنيه .. وانا باذكر السكر بالذات لانه حديث الناس فى هذه الأيام .. ولكن أنا بفكر أيضا

معاكم اذا تصورنا ان اسرة من الأسر المحدودة الدخل بتستهلك زيادة عن البطاقة ٥ كيلو فى الشهر معنى هذا أنه ترتب على ذلك ان الأسرة بتدفع زيادة عشرة صاغ أو بتقلل الاستهلاك بكمية بسيطة مقابل العشرة صاغ .. الناس .. يعنى وأنا سمعت كلام على ان الحكاية مش حكاية السكر وانه ما يترتب على السكر من ارتفاع أسعار سلع أخرى نتيجة لهذه الاجراءات .. ربما ستحدث بعض المحاولات الاستغلالية فى هذا الشأن وحتأخذ مدة قصيرة .. أشهر قليلة ولكن مادامت القدرة الشرائية ستقل نسبيا فى ايدين الناس فلا ينتظر أن ترتفع أثمان هذه السلع لأن ارتفاع أثمان السلع بيأتى نتيجة لوجود قوة شرائية كبيرة فى ايدين الناس مع ندرة السلعة الموجودة فى السوق .

فيه سلع فعلا ارتفع ثمنها نتيجة لعدم امكانية الانتاج المحلى انه يوفر احتياجات السوق منها .. مثل هو اللبن .. احنا دلوقتى السكان زادت واحتياجاتهم من اللبن زادت عما يمكن للثروة الحيوانية فى البلد انها تنتجه . والثروة الحيوانية مربوطة بالأرض الزراعية المحدودة زى ما احنا عارفين فاذن حيبقى فيه مشكلة باستمرار عندنا بالنسبة للبن .. السكان بيزيدوا سنة بعد سنة وحيضغطوا على استهلاك مثل هذه السلع .. دى بقى مسائل حنعمل اقتصاديا على ان احنا نعالجها عن طريق استيراد اللبن اللازم لصناعة الجبنة مثلا من الخارج ونوفر اللبن المحلى علشان الشرب .. وفى نفس الوقت سنعمل على الحد من

الاتجاه الاستغلالى الموجود حاليا غير الطبيعى باجراءات مختلفة وواجب الشعب أنه ايضا يساعدنا لمقاومة هذا الاتجاه .

احب فى المناسبة دى ان اوضح ان الأعباء التى سيتحملها الشعب نتيجة لرفع اسعار بعض السلع تشكل ٣٠٪ فقط من المبلغ المطلوب توفيره وباقى المبلغ اللى حوالى ٧٠٪ سيتحملها الاستهلاك الحكومى والانفاق العام والضرائب على الدخول الكبيرة. واذا كنا تقبلنا فى الأسابيع الماضية الحديث عن التضحيات والتصميم على بناء بلدنا اقتصاديا وصناعيا وزراعيا فاعتقد أن الاجراءات التى اتخذت تعتبر اجراءات بسيطة لا تتناسب مع الأهداف الكبرى التى نتطلع اليها وتعتبر تضحيات أكرر تضحيات هينة لشعب عقد العزم على أن يشق طريقه فى الحياة ليبنى وطنا عزيزا كريما تتطلع اليه شعوب الدنيا بالاعجاب والتقدير .

والسلام عليكم ورحمة الله .

كلمة ختامية

ألقاها السيد/ زكريا محيي الدين
نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

في ختام مناقشات مجلس الأمة
لبيان الحكومة امام المجلس
في دور انعقاده الثالث

القاهرة : ٢٢ شعبان ١٣٨٥
١٥ ديسمبر ١٩٦٥

السيد رئيس مجلس الامة ، أيها الاخوة

أود أن أعبر عن تقديرى ، وتقدير اخوانى اعضاء الحكومة عن الاتجاهات البناءة التى ظهرت من خلال مناقشات مجلسكم الموقر، والتى تؤكد وضوح الرؤية أمام ممثلى الشعب عن طبيعة المرحلة القادمة ومسئولياتها وأعبائها ، والتى تعبر عن اصرار هذا الشعب وتصميمه على العمل وعلى الكفاح وعلى التضحية بحجم يتناسب مع حجم الامانى التى ينشدها .

وانى لاتقدم بالشكر أيضا الى السادة رئيس واعضاء اللجنة الخاصة المشكلة لبحث برنامج الحكومة على تقريرها القيم الذى يدل على المجهود الكبير الذى بذل فيه رغم ضيق الوقت المخصص لها .

وانى أرى أن هذا التقرير يعبر تعبيرا واضحا وصريحا عن روح المشاركة الايجابية لمجلسكم مع الحكومة كقيادات طليعية تحمل مسئولية العمل الوطنى فى المرحلة القادمة .

واسمحوا لى أيها الاخوة أعضاء مجلس الأمة قبل أن اعقب على تقرير اللجنة الخاصة ان أعود ثانية الى بيان الحكومة لكى أوضح ظروف اعداد هذا البيان وخطوطه العامة وبعض المسائل الرئيسية والأساسية التى وردت به .

(أولا) بالنسبة لظروف اعداد هذا البيان وطبيعته . ربما قد لاحظتم أنه لم يصغ بالطريقة التقليدية ، وانه قد ركز كثيرا على الناحية الاقتصادية ، وانه خاطب العقول قبل ان يخاطب العواطف .

ربما أن الذى أملى ذلك علينا هو أن هذا البيان كان لابد أن يعبر عن طبيعة المرحلة القادمة ، وهى مرحلة ثورية ، ويعبر ايضا عن ظروفها الاقتصادية وانها لا يمكن أن تكون استمرارا تلقائيا للمرحلة السابقة . وكان لابد أن نوضح للشعب حقائق الأمور ، حقائق كثيرة ، بصراحة ووضوح حتى نستطيع سويا ان نواجه أعباء هذه المرحلة وتضحياتها ، ونجتازها بنجاح وتوفيق ان شاء الله .

(ثانيا) بالنسبة للخطوط العامة للبيان ، فقد أملته ظروف تشكيل الحكومة وتوقيت هذا التشكيل . تشكيل الحكومة يأتى

فى خلال سنة مالية اعتمدت ميزانيتها وبرامجها ، وحددت فيها سياسات الانتاج والخـدمات • والحكومة ملتزمة بتنفيذ هـذه الميزانية ، ولو أنها رأت أن تتقدم اليكم ببعض التعـديلات التى اقتضتها الحاجة الفعلية الواقعية من واقع التنفيذ فعلا .

الشيء الثاني ، أن الخطة الخمسية الثانية لم تكتمل دراستها بعد ، ونحن قائمون بهذه الدراسة الان دراسة تفصيلية مستهدين بالمبادىء والأفكار التى وردت فى بيان الحكومة . ولابد أن تتضمن هذه الخطة عند عرضها عليكم قريبا ان شاء الله تفاصيل سياسة الحكومة فى الانتاج والخدمات لمناقشتها فى هذا المجلس .

غير كده حاييجى دور الميزانية ، ميزانية العام القادم ، ولابد ان تناقش أيضا بعد الانتهاء من مناقشة الخطة . وهذه الميزانية ستعطى صورة تفصيلية عن نشاط الانتاج والخدمات خلال عام واحد من أعوام الخطة الخمسية .

ثم ان الحكومة تواجه مسئولياتها فى بداية مرحلة ثوريةجديدة لها طبيعة خاصة ، ولها مشاكلهاوصعوباتها ووجدت أنه من واجبها أن تتقدم ببيان يتناسب مع طبيعة هذه المرحلة وظروف تشكيل الحكومة التى ذكرتها . وقد اشتمل البيان على نقطتين اساسيتين

الأولى ، تحديد واضح لأفكار الحكومة والاسس العـامة التى يجب أن تلتزم بها أمامكم لكى تجتاز مع الشعب المرحلة القـادمة بأكبر قدر من الأمان ، ولتحقيق أهـدافنا القوميـة فى التنمية الاقتصادية التى لابد وأن تعزز حريتنا السياسية والاجتماعية .

النقطة الثانية هى الاستفادة من الخبرة المكتسبة فى الخطـة الخمسية الأولى . وبدء الخطة الثانية من قاعدة اقتصاديةسليمة. وقد اقتضى هذا أن نوضح لكم أسباب عدم التوازن الاقتصـادى الذى يواجهنا هذا العام ، والذى لابد أنكم جميعا قد شعرتم به فى أسعار السوق ، وشعرنا أيضا بحتمية اتخاذ حلول اقتصادية عن طريق الدخول أو الأسعار لمواجهة هذا الموقف ، واستعادة هـذا التوازن فى صورته الطبيعية .

ورد فى بيان الحكومة بعض المســائل الهامة ، وانتهز هـذه الفرصة لكى أوضحها بطريقة اكثر وضـوحا وربما كان فى هذا

الايضاح رد على كثير من التساؤلات التى اثيرت فى داخل هـذا المجلس أو فى خارجه .

فأول نقطة باحب أتكلم فيها هو موضوع تضخم السكان ، وأنتهز هـذه الفرصـة ، وأنا أقف فوق منبر الشعب لأوجه الدعـوة لكل مواطن وكل أسرة ليعطى هذه المسألة مزيدا من الجدية ، فهى ليست مسألة عابرة ، انما يـكمن فيها الخطر كل الخطر على أهـدافنا الاقتصادية المستقبلة . وبمعنى آخر على مستوى معيشة كل أسرة بتؤثر على الدخل ، على الأسعار ، على توفر السـلع التموينية الاستهلاكية ، على المواصلات ، على السكن ، على فرص التعليم ، الصحة .. الخ .

انى أحذر من الان ، اننا يجب أن نعمل على الاقلال من هذه النسبة المتزايدة فى السكان اللى وصلت الى ٢ر٩٪ سنويا أو ٣٪ سنويا .

باعتبر هذا واجبا قوميا على كل أسرة لمصلحة الأسرة نفسها ، ولمصلحة أبناء هذه الأسرة .

ان الدولة لا تستطيع شيئا بقوة القـانون ، ولـكن بالدعوة والارشاد وتوفير الوسائل لتنظيم الأسرة .

النقطة الثانية ، ودى اللى هيه مشكلة الساعة ، موضوع الانتاج والاستهلاك ، وأنا بيهمنى أنه يكون فيه وضوح رؤية كاملة بالنسبة لهذا الموضوع ، لأنه حيكون محور تفكيرنا المستمر خلال الخمس السنوات القادمة . بالنسبة للانتـاج ، احنا أستفدنا من تقييم تجربتنا فى الخطة الأولى ، واللى باعتبرها تجربة ناجحة ، وحققت نسبة نمو عالية بالمقارنة بنسب النمو فى كثير من بلاد العالم ،وده رغم الصعوبات التى واجهتنا وكلكم عارفين هذه الصعوبات هى أيه

خرجنا من دراساتنا لهذه التجربة بتحديد واضح للمشكلات اللى حتواجهنا فى المرحلة القادمة ، ووجدنا أنه من واجبنا أن نقضى على كل المعوقات ونحل أغلب الصعوبات اللى بتقف فى طريق زيادة الانتاج وتحسين اقتصادياته ، سواء فى مجال الزراعة أو الصناعة والانتاج هو طريق تحقيق الأمل ، وابتدينا نفكر فى كيفية تحسين اقتصاديات الخطة الثـانية بحيث أن أنا أدفع استثمارات وأموال

أقل واحصل على عائد او دخل أكبر علشان أقدر اسدد الالتزامات الناتجة من القروض الخارجية وفى نفس الوقت بنرفع من مستوى معيشة كل أسرة وأخلق فرص عمل ، وبيتبقى عنـدى مدخرات لاستثمارات الخطة التالية .

كأمثلة لهذه الدراسات اللى احنا قمنا بها فى خلال الشهرين اللى فاتوا ، حاذكر بعض المسائل ، واحنا طبعا ماشيين فى هـذه الدراسات ، وأرجو انه فى خلال شهرين نكون انتهينا من اعداد الخطة التالية . وهذه الامثلة تبين اتجاهات عامة استخلصت من هذه الدراسات ، فمثلا نحن نعمل على زيادة مساحة الصرف الحقلى المغطى فى الخطة الثانية من ٣٠٠ر٠٠٠ فدان الى مليون فدان ، ويؤكد جميع الاقتصاديين والاخصائيين والفنيين أن الصرف الحقلى المغطى يرفع انتاجية الفـدان بنسبة ٢٠٪ على الأقـل ، ويخفف فى نفس الوقت ، الطلب المتزايد على الأسمدة ، ويمكن أن يعطينا عائدا فى السنة الثانية أو الثالثة مباشرة . اذن هذا استثمار سريع بمبالغ بسيطة وعائد كبير ، وبذلك نتمكن من ايجاد توازن فى اقتصاديات البلاد .

موضوع آخر ، هو ان نضع جزءا من آلات النسيج التى تعاقدنا عليها فى مساحات غير مشغولة من مبانى المصانع القائمة اليوم ، وبذلك يمكن توفير اموال تصرف على انشاءات جديدة ، وقد يتعارض هذا الحل مع المطالب الاقليمية فى انشاء مصنع فى كل محافظة ، واننى أعلم اتجاه المجلس فى هذا الخصوص ولكننا بطبيعة الحـال نغلب المصلحة الاقتصادية العامة على المصالح الاقليمية .

مثال ثالث ، مصنع للألمنيوم ينشأ على كهربة أسوان ونحن نجرى حاليا دراسات لاستخدام مواد أولية محلية توجد فى أرضنا فى بعض الصحراوات تتوفر فيهـا نسبة من الألمنيوم أو الألومينا وبدلا من استيراد الأوكسيد من الخارج الأمر الذى يحملنا عملات صعبة كثيرة ، فنحن نجرى اليوم دراسـات لتغيير تصـميم هذا المصنع ، الذى لم يبن بعد ، حتى يتناسب التصميم مع استخدام المادة المحلية الموجودة ، قد يكلفنا ذلك بعض النفقات نعتبرها من رأس المال الا أنه فى المدى الطويل سيدر ربحا فاستخدم جزء من ناتج هذا المصنع فى الاستهلاك المحلى ، ونصدر اغلب انتاجه الى الخارج .

لقد هدتنا دراساتنا كذلك الى وجوب زيادة انتاجنا من الأسمنت والسماد بنسبة تزيد عما كان مقدرا فى الخطة الثانية ، ذلك لأننا نجحنا فعلا فى هذه الصناعة ، وفى اقتصاديات هذه السلع التى يكثر عليها الطلب فى الأسواق الخارجية ، والتى نتمكن من تصديرها بسهولة ، وفى نفس الوقت لا نستخدم فيها مواد أولية كثيرة لأننا لا نستورد خاماتها لتوافرها محليا .

هناك نقطة أخرى تتعلق بتنظيم العمل وحضراتكم بطبيعة الحال كنتم متتبعين الاجراءات التى قامت بها الحكومة منذ تشكيلها حتى الآن ، والتى تعتبر انعكاسا أو تعبيرا عن أفكار الحكومة وسياستها ، فلم يأت بيان الحكومة شاملا كل شىء ، ولكن يمكن تصور كل ما يدور فى أذهانها من واقع ما دار فى مؤتمرات الانتاج والادارة والعمل ، وهذا يبين بوضوح اتجاه الحكومة، ففى مؤتمر الانتاج قررنا اعطاء سلطات لرئيس مجلس الادارة وفى نفس الوقت حملناه مسئولية الانتاج ، ولكن ده مش كفاية ، لازم طبعا مش أديله سلطات وخلاص لازم أتابع وأحاسبه على النتائج وعلى تحقيق الأهداف ، والا تكون النتيجة عدم تقدير المسئولية من أجهزة الادارة العليا فى الشركات. نحن الآن نعمل على تدعيم أجهزة المتابعة وأجهزة الاحصاء التى وردت على لسان أكثر من عضو من السادة أعضاء مجلس الأمة ، ويدخل فيها ، فى أجهزة المتابعة والرقابة والاحصاء ، يدخل فيها كعنصر جديد سندخله اللى هو الرقابة المصرفية ، وبترفع نتائج هذه المتابعة الى لجنة تقييم ومتابعة حكومية ، لتقييم مجهود المسئول فى كل شركة ، حنشوفه عمل ايه فى نهاية كل سنة وحسب الميزانية الختامية وحسب جداول معينة نعد فيها الآن ، الموضوع مش سهل .. الموضوع جديد علينا ، وحتى الدول التى سبقتنا لازال موضوع التقييم يسبب مشاكل كثيرة وغير واضح تمام الوضوح ، ولكن حنجتهد بقدر الامكان اننا بواسطة هذه الجداول نخلق مؤشرات تبين اذا كان رئيس مجلس الادارة اشتغل أم لم يشتغل ونحاسبه على هذا الأساس ، وبذلك نخلق الحوافز الايجابية والسلبية التى تدفع بعملية الانتاج دائما الى الأمام .

أنا ذكرت هذه الأمثله لكى أعطى السادة أعضاء مجلس الأمة صورة سريعة عن تصميم الحكومة على زيادة الانتاج وتحسين اقتصادياته .

ولكن تأتى هنا نقطة حاسمة فى الموقف ، كيف أطلب من المسئولين عن الانتــــاج أن يحققوا الزيادة المطلوبة فيه ، دون أن أوفر لهم احتياجاتهم من السلع الوسيطة وقطع الغيـــار التى تستورد من الخارج !.

بدراسة الميزانية النقدية لهذا العام دراسة تفصيلية وجدنا ان قدرتنا على الاستيراد تقل عن احتياجاتنا الضرورية بمبلغ ٦٠ مليون جنيه من العملة الصــعبة ده الرقم المعـــروف الآن ، فكيف أوفر للمصانع والمزارع احتياجاتها من السلع الوسيطة من سماد وغيره ، هنا جاءت قصة الاستهلاك وتحديد الزيادة المستمرة فى الاستهلاك حتى يمكن أن نوفر جزء من انتاجنا علشان نصدره للخارج ، ونحصل على مبلغ ٦٠ مليون جنيه لاحتياجاتنا فى الاستهلاك ٠ الموضوع باين انه موضوع حتمى . التقديرات لا يصح واحد يمكن يقول فيه خلل فى التقديرات ، لا ، ده احنا قعدنا المدة دى كلها قبل اجتماعات المجلس نبحث فى هذا الموضوع ونتكلم ونعيد النظر فيه وفعلاغيرنا فى الأرقام لغاية ما وصلنا الى ارقام محددة فى هذا الموضوع ، ووجدنا فعلا ازدواجا فى هذه الأرقام استبعدناها ووصلنا الى هذه الأرقام المحددة ..

بدراسة الاستهلاك ، واحتياجاته المستوردة من الخارج ، يدخل فيها سلع تموينية ، اللى هى القمح والزيت والشاى .. الخ ، وسلع وسيطة ، خامات بتدخل فى صناعة سلع احنا بنعملها هنا وبنرجع نأخدها من المصنع وبنستهلكها داخليا برضه ، فكل ده استهلاك ، مش بس العيش ومش بس والزيت ، ومش بس السكر ، لا ده الخامة نفسها اللى بتيجى من بره وباشتريها بعملة صـعبة وبعدين أصنعها فى المصنع ، وبعدين اخدها استهلكها وبعد سنتين خلاص بتنتهى أو ثلاث سنين أو غيره ، بيعتبر فى حد ذاته استهلاك ما بيقابلوش ايراد ، يبقى حييجى الايرادمنين ، الا اذا كنت بآخد جزء من الشىء اللى انا بصنعه ده أو من انتاجى ده ، ولازم يكون جزء كبير نسبيا ، وأصدره علشان أوازن العملية ، بمنتهى البساطة كده ، وجدنا الآتى : ان حجم الاستهلاك بيتزايد لدرجة انه بيهدد بتجاوز الدخل ، ومعنى هذا ان احنا بنقترض من الخارج لنواجه استهلاك يزيد عن قدرتنا ، طيب من أين نســدد ؟ وده بيتعارض

مع المبدأ اللى اتفقنا عليه انه لا استهلاك من قروض خارجية ، يعنى مستلفش علشان آكل لا لازم انتج وأصدر علشان أستورد احتياجاتى فى الاستهلاك ، وجدنا أيضا انه أغلب الانتاج الصناعى يوجه الى الاستهلاك الداخلى ، النقطة اللى أنا ذكرتها ، ومعنى هذا أن قطاع الصناعة سيظل معتمدا فى تمويل احتياجاته الخارجية على الدخل الناتج من قطاع الزراعة وقناة السويس والسياحة .

اذا كان ده ممكن فى الوقت الحالى ، فان ذلك يصبح مستحيلا بمرور الوقت ، ومع تزايد السكان ، وتزايد احتياجاتهم الغذائية من قطاع الزراعة اللى احنا عرفنا حدود توسعه حيكون لغاية فين ، ومش حيزيد بعد كده ، وعلى ذلك يجب أن يكون هدفنا القريب هو الإستكفاء الذاتى لقطاع الصناعة على أساس زيادة امكانياته فى التصدير ، يعنى مطلوب أنه قطاع الصناعة يوازن نفسه ، ما يحملش على قطاع الزراعة ، وميقوليش هات من حصيلة القطن اللى انا بأصدرها علشان آوازن نفسى ، لأ لازم ييجى له يوم وان شاء الله يوم قريب ، واحنا بنشتغل على هذا الاساس فى المرحلة القريبة بنوازن قطاع الصناعة ، فى المرحلة البعيدة يقوم يجيب لنا ايراد ، يبقى فى هذه الحالة ناتج عمل .

طيب قطاع الصناعة ازاى أزيد من امكانياته فى التصدير ؟ عاوز اخليه يصدر علشان يجيب حصيلة اذا لم أوفر له حاليا احتياجاته لتشغيل المصانع اللى موجودة النهاردة بطاقاتها الكاملة .

أعتقد ان احنا وصلنا الآن الى القناعة فى حتمية تحديد الاستهلاك ، وحاجيب منين ؟ ولازم أحدد الاستهلاك علشان أصدر حاجة ، ويؤكد هذا المعنى ما ورد فى بيان اللجنة الخاصة لمجلسكم الموقر فى صفحة ٨ .

تأتى الآن النقطة الأساسية التى أثارت كثيرا من المناقشات ، كيف نحدد الاستهلاك كى نوفر مبلغ ٦٠ مليون جنيه بالعملة الصعبة؟ نخش بقه فى ناحيتين ، الدخول والاسعار . الدخول فكرنا فيه ، ولكن استبعدنا فكرة المساس بسياسة الاجور الحالية ، بما فيها من علاوات ومكافآت وترقيات ونصيب العمال فى الارباح الذى سيصرف ابتداء من شهر يناير القادم بنفس قواعد العام الماضى ، وبندرس الآن عنصر جديد يدخل فى هذه القواعد لخلق حوافز



العمل ، بأن يحسب نصيب العامل على أساس مجموع ما تناوله من أجر ومكافآت انتاج خلال عام ، وفى هذه الحالة ستتفاوت النسبة

بين المجد اللى حضر الشغل طول العام وشارك فى الانتاج، والمسيىء اللى غاب مدة طويلة . ولم يشارك مشاركة جدية فى الانتاج .

نيجى بقى للنقطة التانية الخاصة بالأسعار، احنا فكرنا زيكم بالضبط وزى ما حصل من مناقشات فى المجلس ، ولكن يمكن عذركم أنه ما كانش قدامكم أرقام كافية ، واحنا كان قدامنا الارقام ، وبالضبط فكرنا فى مجموعة السلع الكمالية او شبه الضرورية ، وفى نفس الوقت فكرنا فى مجموعة السلع الاساسية . وكنا بنحاول ان احنا نبتعد دايما عن المجموعة التانية وده شىء طبيعى ، وجدنا أنه مهما رفعنا فى سعر المجموعة الأولى اللى هى الكمالية ، مش حنقدر نوفر المبلغ المطلوب وكان لابد أن نرفع بعض السلع الاساسية بقدر بسيط جدا لا يحمل الاسرة محدودة الدخل أعباء كبيرة ، واحنا طبعا حريصين على هذا ، وانا سبق فى بيان سابق ذكرت كمثل من الامثلة، انى لما بارفع سعر التلاجة مثلا ٢٥ ٪ ، معنى الـ ٢٥ ٪ معناها بين ٢٠ و ٤٠ جنيها ، بيوفر لى ٦٠٠ الف جنيه ، ولكن قرش السكر مثلا — بيدينى على طول ٢ مليون جنيه ، واسعار السلع التى رفعت بتنقسم فى طريقة تحصيلها الى قسمين ، القسم الأول سلع فرضت عليها رسوم جمركية أو رسوم انتاج ، لانه وجدنا أن القطاع الخاص بيساهم فى انتاج نسبة معينة من هذه السلع ودى طبعا معروضة عليكم لمناقشتها .

المجموعة الثانية أو القسم الثانى ، ده كان عن طريق تحديد سعر بيعها بواسطة القطاع العام ، وتجنيب فرق الزيادة فى حساب خاص لا يدخل فى أرباح الشركات . وهذه اجراءات اقتصادية بتتخذها جميع الحكومات عدانا .

وأود أن أعقب على بعض الملاحظات التى ذكرت فى مناقشات المجلس بخصوص رفع اسعار بعض السلع . بالنسبة طبعا للحرص اللى واضح جدا من المجلس بخصوص مستوى معيشة محدودى الدخل ، ده موضوع طبعا يهم الحكومة كما يهم المجلس ، ولكن من الدراسة وجدنا ان لا مفر من تقرير زيادة طفيفة على بعض السلع الاساسية . من الارقام الآتية حيبين نسب الاستهلاك شكلها ايه .

لو مسكنا مثلا الأقمشة القطنية ، فنجد اللى احنا بنستهلكه من الأقمشة القطنية فى أقل من ٢٠ قرشا ، اللى هو يعتبر شعبى كمية تقدر ب ٣٧٠ مليون متر ، فى حين أن اللى أكتر من كده ١١٧ مليون متر .

لما نمسك استهلاك الشاى الشعبى فنجد أن المستهلك اللى يعنى هو أقل درجة يسمى الشاى الشعبى ٢٢٫٥٠٠ طن ، الأصناف اللى فوق كده ٨٠٠٠ طن ، لما نيجى لاستهلاك السكر ، فنجد أن سكر البطاقة تقريبا ٣٠٠ الف طن ، والسكر الحر بيصل الى ٢٠٠ الف طن ، وما ننساش أنه جزء كبير من الـ ٢٠٠ ألف طن بتدخل فى الطبقات الشعبية أيضا يستهلك جزء كبير منه ، من هذه الأرقام يتضح أن ذوى الدخول المحدودة قد زادت دخولهم فعلا ، فمكنتهم من التوسع الكبير فى الاستهلاك وهذه الدخول طبعا كانت نتيجة للمكاسب الاشتراكية ، فالحد الادنى للأجور وتحديد مدة العمل بسبع ساعات والمشاركة فى الأرباح والتأمينات الاجتماعية والتمتع بخدمات التعليم والصحة وغيرها ، ده غير المكاسب الديموقراطية الأخرى ، وباعتبار انهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى هذه الثورة وفى الاشتراكية ، فقد كنت أتوقع أن يكونوا أول مدافعين عن هذه الاجراءات التى تعبر عن مصالحهم الحقيقية ، مهما كانت التضحيات البسيطة التى تحملوها ، والتى تعتبر الأولى من نوعها من بداية الثورة حتى الآن ، ولكنها فى نفس الوقت تعطى مفاهيم اجتماعية جديدة تتناسب مع طبيعة المرحلة القادمة ، والحكومة اذ تشيد بالدعوة المخلصة التى وجهت من مجلسكم الموقر الى جميع القوى العاملة لمواجهة مسئولياتها فى المرحلة القادمة ، تقدر تقديرا واعيا أهمية ما جاء فى بيان اللجنة الخاصة ، بأن التغيير الثورى فى الحقوق العمالية يجب ان يقابله تغيير ثورى فى الواجبات العمالية .

ذكر أيضا أن المحاسبة على الارباح كدوافع للانتاج تدفع الشركات الى زيادة أسعار السلع ، واحب أوضح هنا أنه غير مسموح للشركات برفع أسعارها ، يعنى فيه سيطرة على هذا الموضوع ، ولا يمكن لشركة أن ترفع أسعارها الا بعد الرجوع الى لجنة الاجور والاسعار الحكومية ، واذا كان فيه حالات تمت فى الماضى احنا حنتلافى هذا فى المستقبل .

تعرض بعض الاخوة الاعضاء الى الطريقــة التى عالجت بها الحكومة رفع الاسعار ، وهنا يجب أن أوضح ان هناك عدة اعتبارات تتصل بهذا الموضوع .

أولا ــ ان هذه الاجراءات قد أوضحت الحكومة مبرراتها فى بيانها الى المجلس ، فى نفس الوقت هــذه الاجراءات تشكل جزء أساسى من سياسة الحكومة المستقبلة اللى حتواجه بها مسئوليتها .

الحاجة الثانية ، أن سياسة الاسعار تخضع لاعتبارات اقتصادية معقدة ، تحتاج لمرونة وسرعة فى اتخاذ القرارات ، ولا شك أنه من حق المجلس أنه يستوضح ويسأل الحكومة فيما يرى أنه له تأثير على الظروف المعيشية للشعب ، وعلى الحكومة ان توضح موقفها باستمرار . الحكومة تحملت مسئولية اتخاذ هذه القرارات وحدها رغم علمها بأنها قرارات غير محببة الى نفوس الناس ، وكانت واثقة فى نفس الوقت من تقدير مجلس الأمة فى ضرورة هذه الاجراءات ، المجلس كقيادةشعبية واعيةتنير للشعب الطريق السليم الى مصلحته الحقيقية .

يأتى بعد ذلك التعقيب على بعض الملاحظات البسيطة التىوردت فى تقرير اللجنة الخاصة المشكلة بالمجلس لبحث بيان الحكومة .

أولا ــ ورد فى صلب تقرير اللجنة توصيات واقتراحاتتتصل بالمستقبل ، وفى تقدير الحكومة أن هذه التوصيات تتفق فى مجملها مع تفكير الحكومة وسياستها ؛ وستكون هذه الاقتراحاتوالتوصيات محل الدراسة أثناء اعداد الخطة الثانية ، وفى نفس الوقت حتكون خاضعة للمناقشة عند عرض هذه الخطة على مجلسكم الموقر ، وأود أن اطمئن المجلس أن جانب من هذه التوصيات يجرى تنفيذه فعلا الآن فى حدود برنامج الحكومة عن هذا العام .

ثانيا ــ ورد فى تقرير اللجنة الآتى : «دراسةمدىفاعلية استخدام عامل السعر ثم استخدامه مرحليا وفى نفس الوقت تتخذ الحلول لزيادة الانتاج وخاصة فى السلع الضرورية بمعدلات تفوق القدرة على الاستهلاك حتى يمكن الوصول الى تحقيق التوازن المطلوب ثم توفير المدخرات » .

بالنسبة لمدى فاعلية استخدام عامل السعر ، اعتقد ان الحكومة قد أوضحت رأيها فى هذا الموضوع والحلول الاقتصادية المعروفة تتلخص فى حلين :

أما التأثير على الدخول أو التأثير على الأسعار طبعا بنقول نزود الانتاج ، طب ماحنا بنشتغل عشان نزود الانتاج ، يعنى كل الاجراءات دى عشان نقدر نزود بها الانتاج ، لكن فى المرحلة الحالية هناك حلين فقط اما الدخول وأما الاسعار .

أما بالنسبة لاستخدام جهاز السعر مرحليا ، فأنا وضحت فى حديثى الآن المبررات اللى دفعتنى الى ذلك ، علاوة على أن تقرير اللجنة نفسه فى صفحة ١٠ فقرة (هـ) يؤكد ضرورة اتخاذ هذه الاجراءات ، حيث جاء به : « تؤكد اللجنة ماسبق أن ترددد مرارا من ضرورة عدم استخدام القروض والتسهيلات الائتمانية فى شراء سلع استهلاكية » الا أنى فهمت كلمة « مرحليا » بمعنى اتخاذ جزء من الاجراءات فى السنة دى ، وجزء من الاجراءات فى السنة الجاية والذى سيحدث هو أننى سأستورد على حساب قروض على طول مانقدر نتحمل هذا ، أنا فهمتها على هذا الاساس ، وانا طبعا بأحاول أوضح وليس الفرض ، أى شىء ، «بل ان مقومات التوازن الاقتصادى تقتضى استخدامها فى منابع تمكنها من السداد كالصناعة والزراعة وغيرها » وده كلام اللجنة .

ثم جاء فى نفس تقرير اللجنة فى ص٩ عن ضعف الصادرات بالنسبة لكثير من السلع لتزايد الاستهلاك عليها داخليا . وأحب فى هذه المناسبة يعنى أوضح للمجلس ان احنا مكنش عندنا مخزون من الانتاج الصناعى فى نهاية العام اللى فات . يعنى المشكلة مش فى التصدير ولا حاجة ، المشكلة فى الاستهلاك معندناش مخزون ، احنا صدرنا كل شىء فى المخازن بتاعتنا على نهاية السنة . مكنش فاضل مخزون . أنا بس حبيت أوضح النقطة دى بالنسبة لتقرير اللجنة . وبالنسبة لزيادة الانتاج فهذه مسألة يجب أن يساهم فيها كل مسئول وكل مواطن من أول الحكومة ومجلس الأمة وقوى الشعب العاملة ، أنا باعتبرها مسألة قومية كبرى اللى عن طريقها بنحل مشاكلنا كلها .

ثالثا ــ ورد فى تقرير اللجنة فقرة عن ضرورة التقريب المستمر بين دخول الأفراد باعتبار أن ذلك هو العمل الاشتراكى السليم ،وفى رأى الحكومة أننا يجب أن نفرق بين الدخول الناتجة عن كسب العمل ، والدخول الناتجة عن وسائل أخرى . فبالنسبة لسياسة الأجور ، أحب أن أوضح نقطة أود أن تكون تحت نظرنا باستمرار ، هى أن المجتمع الاشتراكى فى حاجة أكثر لان نفتح الباب أمام الاجتهاد والطموح الفردى واذا كنا نريد للانتاج أن يزدهر ، وفى اعتقادى أن التفاوت فى الاجور يجب أن يرتبط باختلاف مقاييس المسئولية فى العمل والانتاج ، وأن الابداع فى المجتمع الاشتراكى لايرتبط فقط بالدوافع الاخلاقية والمثالية . لابد أن يصحبها دوافع مادية تؤدى الى الخلق والى الابتكار ، وعكس ذلك يؤدى الى التراخى وعدم الاهتمام والتهرب من المسئولية . واذا كان الانتاج ،والانتاج الجيد هو هدفنا فيجب أن نضع هذه المسألة تحت نظرنا باستمرار

رابعا ــ ورد فى تقرير اللجنة ومناقشات المجلس ، الرغبة فى اتخاذ الخطوات الكفيلة بوقف ارتفاع موجة الاسعار فى السلع والخدمات الاخرى اللى ممستهاش زيادة ، وفى هذا الحكومة بتعد بأنها ستقاوم هذا الاتجاه بكل قواها بالتعاون مع مجلسكم الموقر ومع تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ، وأرجو أن نوفق قريبا فى تحقيق الاستقرار فى أسعار السلع والخدمات .

يرتبط بذلك سياسة التوزيع الداخلى للسلع الاستهلاكية ،وقد وردت فى أكثر من مرة فى مناقشات المجلس ، واحنا دلوقت بنعيد النظر فيها ليس بهدف تحديد نشاط القطاع الخاص ، ولكن لتنظيم التجارة الداخلية لمنع الاستغلال ، بحيث لا يؤثر ذلك على سيولة التوزيع ومرونة التوزيع ، والمهم أن تصل السلعة الى المستهلك بالسعر المناسب .

فيه نقطتين حصل عليهم تركيز فى مناقشات المجلس ، النقطة الاولى خاصة بالانفاق الحكومى ، وطبعا كان المحاولة ان احنا بدال كدا نقوم نضغط على الانفاق الحكومى علشان نجيب نفس الحصيلة، برضه احنا فكرنا زيكم فى نفس الموضوع ، والدكتور عبد المنعم شرح أن الانفاق الحكومى عبارة عن باب أول وباب ثان .

الباب الأول أجور ،مش حانقدر نطرد الناس وهم قاعدين ، المبلغ حايندفع حايندفع مافيش فايده ، وطول ماهم قاعدين لازم ندفع لهم . ونقول مثلا مانعينش ناس جداد ، ده موضوع ندرسه مع بعض ، ونشوف مجتمعنا حايمشي ازاى مانقدرش نقرر حاجة دلوقت .

ولكن عاوز أقول ان النهاردة ماأقدرش أوفر من مبلغ الباب الأول الموجود . بنيجي للباب الثاني ، أنا باقول انه صعب ضغط الباب الثاني بعد ماانضغط ، واحنا ضغطناه طبعا في الاجراءات دى حوالى ٥ ملايين جنيه ، بعدين يعنى فى تقديرى أن المبلغ مش كبير لأن الأجور فى خلال خمس سنوات دول ارتفعت تقريبا ثلاث مرات فى حين أن ارتفاع الباب الثانى كان الضعف بس ، والعملية مش أجيب أفراد يأخذوا أجور ومايشتغلوش ، لأنه لازم اديهم المواد اللى يشتغلوا بيها .

الباب الثانى يخش فيه الدواء اللى بيروح المستشفى . ويخش فيه الأغذية اللى توزع فى المدارس والمستشفيات دى برده بتخش يبقى حانضغط ايه ؟ حانضغط على حسابنا وعلى حساب مستوى الخدمات ، فالموضوع مهواش سهل زى ما انتوا متصورين ، وبرضه لوضوح الرؤية مع المجلس المسألة دى باستمرار حاتقابلنا فى شغلنا فأنا أقترح انه فيه لجنة برلمانية تتشكل وتدرس مع الحكومة الأبواب دى ، وأنا ماعنديش مانع ، ومن مصلحتى ، وأى اقتراحات نقدر نوفر في هذا الباب أنا أرحب معاكم في هذا الموضوع .

يعنى انا بأتكلم ، الموضوع برضه أصله مشكلة ، أنا عملت مؤتمر الادارة مخصوص لهذا السبب يعنى مشكلة البيروقراطية ماهى معروفة ، احنا نحاول نحل مشاكلها ونحاول نسهل عملها ، ولكن حا تأخذ شوية وقت ، ولازم كل الناس تتعاون معنا فى هذا ، يمكن زى ما قلت ان المبلغ مش كبير ولكن يمكن يكون فيه سوء استخدام ، يعنى مثلا واحد يسيء استخدام حاجة معينة ، يصرف فى ناحية يمكن انا لو وفرتها واديتها لحاجة ثانية يمكن ده يكون أفضل طبعا ، وتعود على الشعب بالخير ، والحته دى بالذات ممكن اللجنة تبحث فيها .

النقطة الثانية اللى برضه اثيرت هى موضوع الخدمات ، ناس تكلموا عن مياه الشرب ، وناس تكلموا عن الطرق ، وناس تكلموا عن الضمان الاجتماعى ، دى كلها خدمات ، وان شاء الله سنناقش مع بعض الخطة الخمسية ، وانا فى نيتى أن هذه الخطة لازم تكون خطة تفصيلية وحتعرض للمناقشة عليكم ، وعلى كل الناس ، وفى الاتحاد الاشتراكى ستناقش .

وحتى على مستوى وحدات الانتاج والخدمات بتناقش اذا كان لهم راى فيها . بناقش هذا الموضوع وبنحاول ان احنا نصلح ،وبعدين بتنزل وبتنفذ تفصيليا مرة واحدة ، الخطة دى حتكون من ايه ؟ عبارة عن قسم اعمال أو انتاج والقسم الآخر حيكون خدمات . ما افتكرش ان احنا حانكون متجهين ان احنا نتوسع ، بنقول كده بمنتهى الصراحة ، ان احنا حانتوسع كتير فى الخدمات يمكن انا ذكرت فى بيانى حاجة عن الاسكان وان احنا حا نزود النسبة، ولكن انا ما اعرفش لغاية دلوقت حانعمل ايه فى الخدمات الثانية ، لكن الأسبقية لازم تكون للانتاج لان هو دا اللى يجيب لنا الدخل اللى يمكننا من زيادة الخدمات .

الخمس سنوات الجاية سنوات حاسمة فى مستقبلنا ، احنا لازم نشد حيلنا ونثبت هذه القاعدة الاقتصادية وننطلق منها بعد كده ، فيه عدم توازن النهارده بنعترف بيه حا نصلح عدم التوازن.

فيه ناس بيقولوا فيه خلل اقتصادى ، وفى مش عارف ايه انهيار اقتصادى ، والكلام ده واشاعات وكلام من بره بيجيلنا ، طبعا احنا ولا نسأل فى هذا الكلام لأننا عارفين حقيقة موقفنا ايه ، وعارفين قاعدتنا ايه ، وعارفين انتاجنا ايه ، وعارفين بلدنا ايه ، ومواردنا ايه ، احنا بس بنواجه الحقيقة وبنقيم عملنا واحنا كدولة نامية ، ان ما عملناش كده متأسف اقول لكم ، مش حانقدر نمشى على طول . لازم نعترف بالاخطاء علشان نقدر نمشى فى طريق المستقبل بقلب مفتوح وأمل كبير .

أرجع ثانى للخدمات وأقول ، انه حانقول المبلغ اللى حا نستثمره مبلغ كذا ، حا يخصص منه للانتاج قد كده ، وحايخصص للخدمات مبلغ كده ، نيجى بقه لمبلغ الخدمات ده سنويا حا يبقه نقسمه على عدد السنين ، وكل سنة فيه مبلغ معين ومحدد حا نصرفه على الخدمات . انا ما عنديش مانع تدوا الأسبقيات اللى انتم عاوزينها ، بتقول مياه

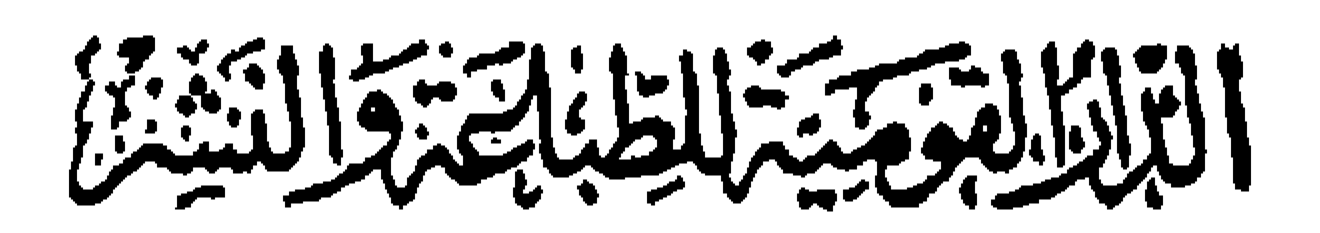
الشرب أفضل ، بنقول مياه الشرب أفضل ، بتقول الصحة أفضل ، نقول لك الصحة أفضل ، التعليم كذا بناقش هذا الموضوع ، وبعد مانستقر على رأى بيتهيألى حنـوفر جزء كبير من شـغل المجلس فحتى المكان بتاع الخدمة لو حبيت تقول لا ، ينتقل من القـرية الفلانية وأفضل القرية الفلانية ماعنديش مانع .

أنا كنت مجتمع مع المحافظين وقلت لهم حا تنقشوا انتم روخرين خطة الخدمات ، وقولوا لنـا رأيكم فيها ، والحقيقة أبدوا اقتراحات وجيهة جدا بالنسبة لتدعيم القطاع الرأسى للخدمات ، قالوا احنا بدال ما نروح نعمل وحدات جديدة طيب ما نعزز الوحدات الموجودة حاليا ، نبنى دور فوق وحدة أو فوق مستشفى أو فوق مدرسـة أو حاجة ، علشان بس نوفر ويبقى العائد أكبر ، فيه أفكار كتيرة وان شاء الله كل الحاجات دى حا تعرض عليكم للمناقشة .
تقريبا دا كل حاجة .

ايها الأخوة أعضاء مجلس الامة ، ننظر الى الامام بقلوب مفتوحة ونفوس يملؤها الأمل ، لا نلتفت الى الوراء الا بالقدر الذى يوسع آفاق الرؤية أمامنا ، انى أرى فى مجلسكم أمامى تعبيرا واضحا عن عزم هذا الشعب العظيم فى صنع المعجزات على أرضه ، وفى بناء قلعة الحرية التى سيظل نورها مضيئا للانسانية فى كل زمان ومكان .

شكرا لاستماعكم ، وأرجو أن يوفقنا الله وأن يسـدد خطانا ، والسلام عليكم ورحمة الله .

فهرس


الدار القومية للطباعة والنشر

الدار القومية للطباعة والنشر



العدد ٣١٩

الثمن ١٠

١٩٦٥/١٢/٢٣